www.amazigh.press Amadalpresse

www.amazigh.press

المديرة المسؤولة : أمينة ابن الشيخ أوكدورت – الإيداع القانوني : 2001/2008 - الترقيم الدولي : 1114/1476 العدد : 289 فبراير 2975/2025 ⵙⵖⵓⵔ - FEVRIER - الثمن : 5 دراهم - 1.5 Euro

العلمانية المغربية من أمغار إلى إمارة المؤمنين

ᐅᓂᒃᑳᓂᕐᒥᑦ ᐃᓄᒃᑎᑐᑦ

ᓯᕗᓕ ᑕᐃᔨᓕᓪᓚᑦ 200 MB/S

124

ᐅᓂᒃᑳᓂᕐᒥᑦ ᐃᓄᒃᑎᑐᑦ

100Mb/S :500ᐱᑐᒃ TTC ; 200Mb/s : 1000 ᐱᑐᒃ TTC// ᐃᓕᓴᕐᓂᖅ ᐊᒥᓱᓂᖅ ᐅᑎᓪᓗᒍ ᐱᑐᒃ ᐊᑐᓕᓕᒫᑦ

في سياق النقاش حول العلمانية، من الضروري تجاوز المفاهيم الخاطئة التي تُروّج عنها، خاصة عندما يتم اختزالها في معاداة الدين أو استيراد نموذج غربي لا يراعي الخصوصية المغربية. فالعلمانية في المغرب ليست نقيضاً للدين، بل هي تجربة متفردة نشأت من داخل المجتمع المغربي نفسه، متكيفة مع تاريخه وتركيبته الثقافية، بهدف تحقيق الاستقرار والانسجام بين مختلف مكوناته. إن فهم العلمانية على أنها فصل للدين عن السياسة، وليس عن الدولة، هو أمر بالغ الأهمية لضمان عدم استغلال الدين كأداة للصراع السياسي، وفي الوقت نفسه احترام دوره الروحي والأخلاقي داخل المجتمع.

هذا النموذج من العلمانية ليس غريباً عن التقاليد المغربية، بل هو امتداد لما كانت تمارسه المجتمعات الأمازيغية منذ قرون. فقد كان تدبير الشأن العام في القبائل الأمازيغية يُقسم بين "أمغار" أو رئيس الجماعة، الذي كان مسؤولاً عن تسيير الأمور اليومية وحل مشاكل الناس، وبين "فقيه القبيلة" الذي كان يهتم بالشؤون الدينية والروحية. هذا الفصل العملي بين ما هو سياسي وإداري وما هو ديني يعكس وعياً عميقاً بأهمية عدم خلط الدين بشؤون الحكم، حفاظاً على التوازن داخل المجتمع.

إضافة إلى ذلك، كانت هذه المجتمعات تؤمن بمبدأ المسؤولية الفردية، حيث يُجازى كل إنسان على أفعاله دون أن يتحمل الآخرون وزره. وهذا المفهوم يتجلى في المثل الأمازيغي الشهير:

ⵜⵉⵅⵙⵜ ⵜⵜⵓⵉⵅⵉⵎ ⵖ ⵓⵉⵙⵇ «ⵣⵓⵓⵔⵅⵙⵜ ⵍⵍⵙ» "كل شاة تعلق من رجليها"، الذي يعني أن كل فرد مسؤول عن أفعاله، وعند الله يُجازى كل واحد بما كسب. هذا التصور يعكس رؤية تقوم على العدل والمحاسبة الفردية، بعيداً عن أي توظيف للدين لخدمة مصالح سياسية أو فئوية.

إحدى الخصوصيات الكبرى التي تميز المغرب عن غيره من الدول هي نظام إمارة المؤمنين، الذي يقوم على فكرة أن أمير المؤمنين هو راعٍ لجميع المؤمنين بغض النظر عن دياناتهم، وليس للمسلمين وحدهم. فكلمة "المؤمنين" هنا تشمل كل من يؤمن بالله، سواء كان مسلماً، أو يهودياً، مسيحياً أو غيرهم. وهذا المفهوم العميق يعكس الرؤية المغربية المنفتحة التي لا تقصي أي مواطن بناءً على معتقده، بل تكرس مبدأ المواطنة المتساوية في ظل وحدة وطنية جامعة.

وبفضل هذا التصور، لم يكن الدين في المغرب يوماً سبباً للفرقة أو التمييز بين المواطنين. فقد عاش المسلمون واليهود

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

والمسيحيون في هذا البلد جنباً إلى جنب عبر قرون، وساهموا جميعاً في بناء حضارته واقتصاده وثقافته. لذا، فإن أي محاولة لتوظيف الدين في السياسة تتعارض مع هذا الإرث المشترك، لأنها تسعى إلى تقسيم المغاربة بناءً على انتماءاتهم الدينية، بدلاً من تعزيز الروابط التي تجمعهم.

لقد أثبتت التجارب، سواء في المغرب أو في دول أخرى، أن خلط الدين بالسياسة لا يؤدي إلا إلى التوترات والانقسامات. فعندما يتم توظيف الدين كأداة لتحقيق مكاسب سياسية، يصبح ميداناً للصراع بين الأحزاب والتيارات المختلفة، مما يفقده قدسيته ورسالته الروحية. وهذا ما شهدناه في العديد من البلدان، حيث تحولت الممارسات السياسية ذات الطابع الديني إلى وسيلة للإقصاء والتخوين ما يؤدي في غالب الأحيان الى حروب طائفية وأهلية.

أما في المغرب، فقد سمح النموذج العلماني – الذي يقوم على حماية الدين من التوظيف السياسي – بالحفاظ على التعددية الدينية والفكرية، وفتح المجال أمام جميع المواطنين للمشاركة في الحياة العامة دون تمييز. إن هذه العلمانية لا تعني أبداً إقصاء الدين من المجتمع، بل تعني فقط أنه لا ينبغي لأي طرف أن يحتكر تفسيره أو يستغله لتحقيق مكاسب سياسية على حساب وحدة الوطن.

يستخدم البعض خطاب التخويف من العلمانية بوصفها تهديداً للدين أو محاولة لإقصائه، لكن الواقع يثبت عكس ذلك. فالعلمانية المغربية لم تنشأ من فراغ، ولم تُفرض من الخارج، بل هي نتاج تجربة طويلة من التعايش والتطور السياسي والاجتماعي. وهي التي ضمنت للمغرب استقراره في وقت عانت فيه العديد من الدول من الفوضى بسبب تسييس الدين.

إن الدفاع عن هذا النموذج لا يعني التقليل من شأن الدين، بل العكس تماماً: إنه دفاع عن نقائه واستقلاليته عن التجاذبات السياسية. كما أن العلمانية لا تعني حرمان الأفراد من ممارسة شعائرهم الدينية أو التعبير عن معتقداتهم، بل تعني فقط أن الدولة، كمؤسسة، يجب أن تبقى محايدة، وأن تضمن لجميع المواطنين نفس الحقوق والواجبات دون تمييز.

المغرب وطن للجميع، وإمارة المؤمنين تشمل جميع المؤمنين، والعلمانية المغربية هي الضامن لهذه الوحدة، لأنها تمنع أي جهة من احتكار الدين لتحقيق مكاسب ضيقة، وتكرس مبدأ الدولة العادلة التي تساوي بين مواطنيها. إن المستقبل لن يكون لمن يزرع الخوف والتفرقة، بل لمن يدرك أن الوحدة الوطنية تُبنى على الاحترام المتبادل، والتعايش السلمي، وفصل الدين عن السياسة لضمان استقرار البلاد وحماية مقدساتها.

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⵍⵍⴰⵀⵍⵍⴰ ⵉⵏⵖⴰⵏ ⴽⵔⴰ ⵢⵜⵜⴰ ⵜ

Wanna inghan kra yttc t

من يقتل طريدة فليأكلها

توقيع مذكرة تعاون بين مؤسسة فريدريش ناومان والتجمع العالمي الأمازيغي لسنة 2025

وقعت مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية والتجمع العالمي الأمازيغي مذكرة تعاون السنوية برسم سنة 2025.

وتتعلق اتفاقية التعاون الجديدة التي وقعها كل من السيد سيباستيان فاكت، مدير مكتب المغرب لمؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية والسيد رشيد راخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، برفقة الرئيسة المنتدبة للتجمع العالمي الأمازيغي بالمغرب السيدة أمينة ابن الشيخ، بتنظيم المنتدى الوطني الرابع لأمازيغ المغرب، المزمع تنظيمه بمدينة الصويرة في شهر شهر ماي المقبل

وستتمحور أشغال المنتدة حول موضوع الملكية الفكرية وحقوق النشر للممثلين و والفنانين الأمازيغ في المجال السمعي البصري.

هيئة التحرير:
رشيد راخا (راحة)
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
خيرالدين الجامعي
نادية بودرة

الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

السكرتارية:
رشيدة اجنايني

ملف الصحافة:
- الإيداع القانوني: 2001/0008
- الترقيم الدولي: 1476-1114
- رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
هاتف/فاكس: 83 72 72 37 05

البريد الإلكتروني:
amadalamazigh@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.amazigh.press

السحب:
مجموعة ماروك سوار

التوزيع:
سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:
EDITIONS AMAZIGH

Editeur:
Rachid RAHA
- R.C.: 53673
- Patente: 26310542
- I.F.: 3303407
- CNSS: 659.76.13

Compte Bancaire:
BANK OF AFRICA
011.810.00.00.45.210.00.20703.89

سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

أكثر من 22 سنة في خدمة الأمازيغية

22

المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت ابن الشيخ

تعتبر العلمانية من أصعب القضايا التي يثار النقاش حولها بين الفينة والأخرى داخل أوساط النخب المغربية. وهي من ضمن المسائل الأكثر حساسية لكون النقاش حولها يقود حتما إلى إثارة موضوع الدين نفسه ومكانته في المجتمع والحدود الفاصلة بين ما هو ديني وما هو دنيوي.
كل النقاشات التي أثيرت، في السابق، في الساحة الفكرية وحتى السياسية بالمغرب خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لم تقد إلى أي توافق بين المحافظين والحداثيين، ولم تفرز أية آفاق لهذا النقاش، لذلك صار النقاش حول مسألة العلمانية يخبو في أحيان كثيرة، و يثار في حالات محددة كما هو الشأن بالنسبة للتصريحات التي أدلى بها أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في جلسة عمومية بمجلس النواب، والتي تحدث خلالها عن أن المغاربة علمانيون من منطلق حرية المعتقد السائدة في المغرب.

● إعداد : جمال بورفيسي

التوفيق يُعيد جدل العلمانية إلى الواجهة

"المغاربة علمانيون".. هذه المقولة التي وردت على لسان وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق، كانت كافية لأن تحدث ضجة و تفجر نقاشا وجدلا واسعين داخل أوساط بعض النخب المغربية وفي السوشل ميديا، ذلك أن " العلمانية " ما تزال تثير "الرعب" في نفوس العديد من الناس، وخاصة في أوساط المحافظين ، وهي من أكثر المسائل إحداثا للإنقسام داخل المجتمع المغربي.

بعد معارك فكرية طاحنة بين المحافظين والحداثيين، في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حول قضايا التراث، و ثنائية الديني/ الدنيوي، يبدو أن النقاش حول المسألة الدينية، تحديدا حول مسألة العلمانية، لم يحسم بعد ولن يحسم بسهولة في الأمد المنظور، بسبب قوة ووزن الإرث الديني والتاريخي، وبسبب شحن المصطلح بدلالات وتأويلات يصعب تقبلها في مجتمع دخل حداثة شكلية، بذهنيات غارقة في التقليدانية والتمسك بأنماط تفكير وسلوكات تمتد إلى قرون خلت..

فئات عريضة في المجتمع المغربي ما تزال، ونحن في القرن الواحد والعشرين، ترفض مصطلح العلمانية جملة وتفصيلا، وتتهم من ينادي بها بـ" الخروج عن الملة".

وبما أن الذي نطق بالعلمانية، في الحالة التي نناقشها ، ليس من دعاة الحداثة، ولم يعرف عنه أنه محسوب على اليسار، الذي يتبنى جزء كبير منه مبدأ فصل ما هو ديني عما هو دنيوي، بل هو مسؤول مؤتمن على "الشؤون الإسلامية"، فقد شكل ذلك درجة زائدة من الإستفزاز للمحافظين، وبالأخص أن التوفيق أثار موضوع علمانية المغاربة من داخل مؤسسة دستورية: مجلس النواب ذات نوفمبر من السنة الماضية.

في سياق لقاء جمعه بوزير الداخلية الفرنسي برونو ريتايلو ، خلال الزيارة التي قادت الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الرباط في 29 أكتوبر 2024، تحدث المسؤولان عن قضايا الجالية المغربية في فرنسا في علاقتها بالتأطير الديني. لم يكن الموضوع الرئيسي هي العلمانية، ولكنها جاءت في السياق، و كان الوزير الفرنسي هو من أثار الموضوع ، حيث واجه الوزير الفرنسي التوفيق بقوله "أتفهم أنكم تستغربون لعلمانيتنا" ، فكان رد التوفيق مفاجئا للمسؤول الفرنسي، إذ قال: نفهم علمانيتكم ولا نستغرب لها لأننا علمانيون.

ربما كان آخر ما ينتظره الوزير الفرنسي هو هذا الرد من وزير مغربي مكلف بالشؤون الاسلامية، الذي أكد أن المغاربة يعيشون حرية التدين، في ظل المبدأ الإسلامي العام الذي تؤطره الآية الكريمة " لا إكراه في الدين" . فالدين يمارس على أساس الحرية، وهو ما أشار إليه الوزير.

ورغم أن حرية المعتقد يشكل أساس الدين الاسلامي، وأن التوفيق لم يعمل سوى على تأكيد هذا الأمر الواقع، إلا أن تصريحه لم يكن ليمر مر الكرام، بل أثار ضجة ليس فقط لدى المحافظين الذين يثورون في وجه كل من ينطق بالعلمانية أو يدافع عنها ، بل حتى في صفوف "غير المحافظين" و لدى رواد شبكات التواصل الاجتماعي. لقد أحدث تصريح التوفيق ردود فعل متشنجة حتى أن بعض الكتابات المتسرعة لكتاب إسلاميين وجهت انتقادات شديدة للوزير وجادلته في الأمر، مدعية أن الوزير كان "خارج السياق"، وذلك كله، رغم أن المسألة لا تحتاج إلى اصطناع جدل ما، لأن مقولة " المغاربة علمانيون" لا تخرج عن نطاق ما هو قائم في الواقع.

لقد بين التوفيق، وهو يجيب الوزير الفرنسي أن الفرق بين علمانية المغاربة و العلمانية في فرنسا، تتجسد في أمرين: الأول أن المغرب لم يتبن قوانين تكرس الفصل بين الدولة والدين على مستوى المؤسسات كما تنص على ذلك تشريعات 1905 في فرنسا، والثاني أن نظام إمارة المؤمنين في المغرب يقوم على الاستجابة لمطالب الناس حسب الالتزام في البيعة بالكليات الخمس؛ وأولها حفظ الدين، فالدين هو الحاجة الأولى قبل الحاجات الأخرى التي تستجيب لها إمارة المؤمنين بكل لوازمها. وحتى من منظور الديمقراطية، فإن واجب الدولة أينما كانت هو أن تنصت للناس وتلبي رغباتهم بحسب الأولويات؛ ولكن الملابسات التاريخية هي التي تأتي بالفوارق بين البلدان على أساس تجاربها السالفة. وافترض التوفيق أن هذا الفصل بين ما هو ديني ودنيوي عند الفرنسيين وعند غيرهم مجرد مرحلة تاريخية.

ورغم التوضيحات التي قدمها الوزير التوفيق بشأن موضوع العلمانية، إلا أن ذلك لم ولن يكون كافيا لإقناع شريحة واسعة من المغاربة بتغيير موقفهم من العلمانية. ويبدو أن قدر العلمانية في الفضاء الاسلامي أن تعيش منبوذة وعلى الهامش، لاعتبارات عدة تتعلق أساسا بتجذر بنيات التفكير القديمة، و ترسخ التأويلات الخاطئة التي رافقت "دخول" المصطلح إلى المجتمعات الشرقية و شمال افريقية.

تزييف مدلول العلمانية وشيطنتها.. سلاح المناهضين للحداثة

تثير العلمانية، في فضاء شمال افريقيا و الفضاءالاسلامي عموما، الكثير من الحساسية والمخاوف، كما تثير ردود أفعال مُقاومة ورافضة للمصطلح، بسبب الربط القسري للمفهوم بمعاداة الدين وانتشار مغالطات وأفكار خاطئة تخلط بين العلمانية والإلحاد. لنقلها بصراحة: لقد فشلنا في الفضاء المغاربي والمشرقي في استيعاب المفهوم وقبوله، وحولنا العلمانية إلى عضو غريب لا يقبله جسم الانسان في المنطقة الممتدة من شمال افريقيا إلى الخليج العربي. ورغم ذلك، بل رغما عنا، فإننا نعيش العلمانية وهي تعيش فينا. نحن علمانيون بالضرورة وبالفعل،رغم رفضنا للتسمية !

فالانسان المغربي يحيا في كنف مؤسسات مدنية وفي إطار قوانين لا تستمد أحكامها ومقتضياتها من النص الديني . يدرس العلوم الدقيقة و العلوم الإنسانية والسياسية، والاجتماعية، و القضايا الثقافية في استقلال عن الدين..

والانسان المغربي يعيش حياة مدنية لا يطغى عليها التأثير الديني المباشر. وينتظم في علاقاته وتعاملاته مع الآخرين بعيدا عن النصوص والتعليمات الدينية.

الفرد المغربي لا يتقيد في حياته وفي ممارساته اليومية بالنص الديني ، بل ثمة مسافة تفرضها الحياة اليومية نفسها، رغم أنه يقوم بطقوس دينية: الصلاة، الصيام... لكن هذه الطقوس لا تتدخل ولا تتداخل مع ممارساته وسلوكاته اليومية التي تبقى بمنأى عن التأثيرات الدينية المباشرة...

إن الخوف الذي تثيره العلمانية مرده إلى مسار طويل من الشيطنة. شيطنة المصطلح من طرف المعانقين لنزعة محافظة متخلفة و متشددة، ممن يربطون بشكل متعسف وتضليلي، بين العلمانية وبين الكفر والإلحاد، فقد كان هناك دائما، داخل أوساط

المحافظين والإسلاميين مسعى لتنفير الناس من العلمانية بفعل ربطها بالإلحاد والادعاء بأنها تتعارض مع الدين.

العلمانية، التي هي ترجمة لكلمة سيكولاريزم (sécularisme) ، مُنحت تعريفاً شائعا للدلالة على فصل الدين عن الدنيوي ، وهو ما يعني " فصل المؤسسات الدينية عن المؤسسات السياسية ، لكن تم شحن هذا المفهوم بمفردات الالحاد، والكفر.. لإدانة الفرد، واتهامه بالاستلاب والمس بالهوية وكل من نادى بالعلمانية يُعتبر في نظر المجتمع "خارج الدين" ، وذلك حتى لا تقوم للعلمانيين قائمة في المجتمعات المغاربية والمشرقية.

فمدلول العلمانية الذي يعني عزل الدين عن السياسة، وإبقائه في إطار علاقة خاصة بين العبد وربه، هو ما يثير الخوف منها ،خاصة أن البعض بعتبر أن العلمانية تشكل المقابل المناقض للدين، وذلك لإبعاد الناس عنها والتحريض ضد المنادين بها. فالمحافظون يروجون لفكرة أن الأديان السماوية تمنح السلطة لله في تصريف الكون والإنسان، بينما العلمانية تضع ذلك في يد الإنسان نفسه، فهو من يشرّع لنفسه ويضع لها النظم والقوانين، في غنى تام عن الدين ، وبسبب هذا التناقض الصريح والتنافر الكبير بين الدين الإسلامي وبين العلمانية ، اعتبر كل من يدعو صراحة إلى العلمانية خارج من الدين، مارق منه .

لإن كانت الأسباب التي أدت إلى بروز العلمانية في المجتمع الغربي، لم يكن لها وجود في الأصل في الشرق الإسلامي، على اعتبار أن لا وجود للكهنوت في الإسلام، إلا أن عددا كبيرا من رجال الدين، عبر فترات معينة من التاريخ الإسلامي، منحوا لأنفسهم سلطة دينية خولت لهم مكانة اعتبارية قوية في المجتمع، بل صاروا بمثابة "خلفاء الله" في الأرض، لا يمكن لأحد أن يعصوا لهم أمرا، فتحولوا إلى كهنوت لا يختلفون عن كهنوت المسيحية.

والمفارقة هنا، هي أن هناك من يُرجع التشكل الجنيني للعلمانية ؛ إلى بدايات احتكاك المسيحيين بالمسلمين في الأندلس. وذلك عندما لاحظوا أن لا واسطة بين المسلمين وبين ربهم ؛ على عكس حالهم مع رهبانهم الذين يلعبون دور الوساطة بينهم وبين الله ؛ ويفرضون عليهم الإتاوات ويبيعونهم صكوك الغفران.

هذه الأمور كانت كفيلة بأن تحرك الكثير من المسيحيين للمطالبة بإلغاء الوساطة بين الله والعباد والحصول على نفس الاميازات المتوفرة لدى المسلمين من إمكانية التواصل مباشرة مع الله .

* جمال بورفيسي

رسالة من أحمد توفيق إلى عبد الإله ابن كيران
شكوى إلى اللّه

رسالة أحمد التوفيق إلى عبد الإله ابن كيران تمثل نموذجًا للحوار بين الفاعلين السياسيين والمؤسساتيين في المغرب، في سياق يعكس النقاش حول طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في المملكة. الرسالة، الموجهة من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى رئيس الحكومة الأسبق عبد الإله ابن كيران، تأتي كرد فعل على تصريحات نسبها الأخير إلى التوفيق في تجمع حزبي، زاعمًا أن الوزير قال إن الدولة المغربية علمانية.

التوفيق، المعروف بعمله في تدبير الشأن الديني تحت مظلة إمارة المؤمنين، يتوجه بهذه الرسالة إلى بنكيران ليس فقط لنفي هذه التصريحات، ولكن أيضا لتوضيح معالم النموذج المغربي في التعامل مع الدين والسياسة. ويميز الرسالة أسلوبها الفكري المتين، الذي يعتمد على الحجاج العقلاني والمرجعية الدينية، لتبيان تعقيد مفهوم "العلمانية" في الفلسفة السياسية، ومقارنته بالخصوصية المغربية التي تجمع بين حماية الدين والقيم العقلانية.

تكشف الرسالة عن إشكالية مركبة تتعلق بتبني عناصر من الأنظمة السياسية الغربية، مع الحفاظ على الهوية المغربية التي تظل محصّنة تحت إمارة المؤمنين. كما تسلط الضوء على تعقيدات الخطاب السياسي والحاجة إلى التحلي بالأمانة في نقل التصريحات وتجنب التشهير أو التسرع في إصدار الأحكام. يمكن اعتبار هذه الرسالة وثيقة فكرية تساهم في فهم خصوصية السياق المغربي في العلاقة بين الدين والدولة، وكيفية إدارة التنوع والتطور داخل إطار من الانسجام المجتمعي.

نص الرسالة

رسالة من أحمد التوفيق إلى عبد الإله ابن كيران...
شكوى إلى الله
موجهة، قصد الاطلاع، إلى الأستاذ عبد الإله بنكيران

السيد الرئيس،
شكوت بثي إلى الله وآثرت أن تطلع عليه. بلغني أنك ذكرت كلامي في تجمع حزبي، ونسبت إليّ ما فاتك فيه التبيّن وجانبك اليقين. ذكرت ما فهم منه الناس أنني قلت إن الدولة في المغرب علمانية، وأنا لم أذكر الدولة؛ لأن الدولة دولة إمارة المؤمنين، وأنت تعرف أنني، بفضل الله، خديماً في باب تدبير الدين منذ أزيد من عقدين من الزمن.

السيد الرئيس،
لقد ألزمت نفسك بما لا يلزم، لأن مجرد كلام شخص أو حتى آلاف الأشخاص، لا يفيد في تغيير الحقيقة في مثل هذا الأمر الخطير. أمر لا يحتاج إلى من ينتصب "للدفاع" عنه في المجامع، وأقصد أمر النسبة للدين أو التعلل منه. فالأئمة لها صبغتها ولا تبديل لهذه الصبغة بزعم أو رأي أو تأكيد أو نفي.

أيها الأستاذ الرئيس،
كان عليك وقد نُقل لك ما قيل، أو سمعت كلمات "عجلى" قيلت في البرلمان، كان عليك أن تكلمني وتسألني ماذا قلتُ وما ذا أردت أن أقول، وحيث إنك لم تفعل فإنك قد استعليتَ فحاديتَ بالبهتان.

أيها الرئيس،
إن الشخص الذي حاورته في الموضوع مسؤول نبيه يعرف المغرب، وهو متدين في نفس الوقت، ولكنه يعيش في نظام لا يرى الدين حاجة جوهرية للإنسان يجب أن تحميها الدولة، ولكل وجهة هو موليها.

أيها الرئيس،
إنك رئيس حزب سياسي عصري، والحزب السياسي العصري مقتبس من نظام غربي علماني، وإنك منتخب على أساس تكافؤ أصوات الناخبين بغض النظر عن معتقداتهم وسيرهم، وهذا الأمر مقتبس من نظام غربي علماني. وإنك عندما كنت رئيساً للحكومة قد اشتغلت على نصوص قوانين تخدم المصلحة العقلانية وتُعرض على تصويت البرلمان، وهذا أمر مقتبس من نظام غربي علماني، لأنك لو أردت أن تستشير شيوخ طائفة لأضعت كثيراً من الوقت بسبب خلافاتهم، وقد قمت بتمرير عدد من القوانين بمرجعية وفاق أو قرارات دولية، وهذا الشأن مقتبس من نظام غربي علماني. وقد كان عليك كرئيس للحكومة أن تقتنع بالحريات الفردية كما ينص عليها الدستور وتحميها قواعد النظام العام، وهذا أمر مقتبس من سياق غربي هو سياق العلمانية، وكان من مراجعاتك أيها الرئيس كل ما يتعلق بالمواطنة، وهو مرجع مقتبس من سياق تاريخي علماني، وإن كنا نجده له بعيديا، التفاصيل في تراثنا الديني.

إنك رئيس حزب سياسي عصري، والحزب السياسي العصري مقتبس من نظام غربي علماني، وإنك منتخب على أساس تكافؤ أصوات الناخبين بغض النظر عن معتقداتهم وسيرهم، وهذا الأمر مقتبس من نظام غربي علماني. وإنك عندما كنت رئيساً للحكومة قد اشتغلت على نصوص قوانين تخدم المصلحة العقلانية وتُعرض على تصويت البرلمان، وهذا أمر مقتبس من نظام غربي علماني، لأنك لو أردت أن تستشير شيوخ طائفة لأضعت كثيراً من الوقت بسبب خلافاتهم، وقد قمت بتمرير عدد من القوانين بمرجعية وفاق أو قرارات دولية، وهذا الشأن مقتبس من نظام غربي علماني. وقد كان عليك كرئيس للحكومة أن تقتنع بالحريات الفردية كما ينص عليها الدستور وتحميها قواعد النظام العام، وهذا أمر مقتبس من سياق غربي هو سياق العلمانية، وكان من مراجعاتك أيها الرئيس كل ما يتعلق بالمواطنة، وهو مرجع مقتبس من سياق تاريخي علماني، وإن كنا نجده له بعيديا، التفاصيل في تراثنا الديني.

هناك عشرات من الظواهر الأخرى دخلت في حياتنا من اللقاء بهذا النظام وتتبناها بعنوانها الذي هو "التقدم" دون أن نحس بأي غضاضة، ولكي نفهم قبل أن نتوقف عند ما لنا وما لهم يجب أن نظل مستحضرين أن تاريخ الناس، كل الناس، جارٍ في كل الأحوال بقضاء الله وقدره، وسننه، سبحانه، فضاء مفتوح بين سائر في الأرض ونظر.
يجري كل ما ذكر في سياق هذه المملكة في أمن وانسجام لأن إمارة المؤمنين تحمي كليات الدين وقطعيّاته، ولولا ذلك لعشنا العلمانية التي لا مرجع فيها سوى الأغلبية، وأنت كنت مضطراً إلى تحالف حكومي، ولا يفترض أن يكون حلفاؤك فيه على نفس الاقتناع أو الفهم للدين، وهذه خلطة أخرى "طيبة" متأصلة في مطبخ العلمانية.
الواقع أننا نعيش في أوضاع مركبة ليست لنا لا الثقافة ولا الإرادة الصادقة للتميز بقصد فهمها، وقع هذا منذ أن دخل حرف جرنا إلى جملة نظام صنعه الغير كما صنع أسلحة الغلبة، وكان بإمكاننا لو استطعنا أن نغزوه بالأخلاق. أما عدم التميز فهو قصور في النصح السياسي الذي لا يأتينا بالتستر والنفاق.
هكذا أيها الرئيس أقنعتُ محاوري بأن كل القيم العقلانية المتعلقة بالاجتهاد، في حرية، هي التي عليها العمل في سياقنا، سياق حرية الدين التي هي أصل في الإسلام، وإنما النعمة عندنا أن إمارة المؤمنين تحمي تلك القيم المجتمعية من جهة الدولة وتحمي الدين بتيسير العبادات كمطلب أساسي لأغلبية الناس، وهو ما يتوافق مع جوهر تلك القيم العقلانية إلى أقصى حدود الاجتهاد.

السيد الرئيس،
إن الكلام عن العلمانية (Secularism) قد لا يحسنه كل "زعيم"، لأنه مفهوم معقد في الفلسفة السياسية، لم ينته فيه الجدال حتى في بيئته، فهناك لائكية فرنسا (Laïcité) التي جاءت في سياق تاريخ العلاقة المتوترة بين الكنيسة والمجتمع الذي تخففت عنه الثورة الفرنسية، وهي حالة خاصة، وهناك العلمانية التي تأخذ فيها الدولة حاجات الناس الدينية بعين الإعتبار، وهي موجودة في دول غربية أخرى، وأذكر أنني سألت في عام 2008 (انطلاقاً من نفس الاهتمام)، سألت السيد سفير ألمانيا في المغرب عن الرسم الذي تجمعه الدولة رسمياً من الناس للإنفاق على الدين، ففاجأني بأن مبلغه، بالنسبة لعام 2006، هو ثمانية مليارات ونصف مليار أورو.

السيد الرئيس،
ما زلت تذكر، ولا شك، أنني عشت معك أزمة رحيل الأستاذ عبد الله باها. وتذكر أنني قلت لك إن الأحوط في السياسة في بيئهن العامل فيها على النزاهة والنظافة للناس ويقنعهم بإنجازاته بدل أن يلجأ إلى تعريض الدين لضعف الإنسان بتحويله إلى شعارات لمجرد الغواية أو ما نسميه بالاستقطاب. والحالة أن الدين هو الأخلاق بكل تجلياتها ومستوياتها، ابتداءً من النوايا الصادقة، وهذا فهم فطري عند الناس. لذلك تجد بعض أهل ديننا يعجبون بأخلاق بعض أهل بلاد العلمانية. وقد كان جوابك، رداً على "النصيحة": يظهر لي أن هذا هو ما ينبغي.

السيد الرئيس،
إن السياق المغربي بخلفياته التاريخية ومؤهلاته الحاضرة مبشر بإمكان بناء نموذج يحل عدداً من المشاكل الفكرية للأمة وهي متعثرة في أوحال التخبط في العلاقة بين الدين والسياسة، ولكن الأمر يتوقف على توحيد الله بدل إطلاق العنان للأنانية وهي الشرك الخفي. والحالة أن الله الذي أجرى ويجري أحوال الناس قد أرشدنا إلى فتح البصائر على هذا المشترك الإنساني في سنن الصلاح والفساد.

السيد الرئيس،
نفثت بهذه الشكوى لا لأقنعك، وأنت تعرف أنني لا أريد على المتقولين، بل القصد أن يسمعها "السميع"، وتكون أنت من الشاهدين. وعسى أن يسمعها بعض من سمعوا تشهيرك فيفهموا.

الرباط في فاتح جمادى الثانية 1446
الموافق لثالث دجنبر 2024.
أحمد التوفيق

العلمانية في قلب المواجهة بين الحداثيين والإسلاميين

لم تندلع هذه الحرب بالرماح والسيوف أو بالأسلحة الثقيلة، بل كانت حربا فكرية وكلامية، لم ينجح خلالها "العلمانيون" في فرض العلمانية كنظام حياة في المجتمعات المغاربية والمشرقية، لأسباب متعددة، منها ما هو سياسي، حيث غياب الديمقراطية وحيث غالبية الأنظمة السياسية ترفض إقرار علمانية معلنة خوفا من ردود فعل المحافظين الذين ما يزالون يشكلون الشريحة المهيمنة داخل المجتمعات الإسلامية، ومنها ما هو اجتماعي وثقافي،وهو ما يتجلى في غياب الوعي، والانفتاح، وسيادة منظومات تعليمية متخلفة ، وعدم تقبل التعددية الفكرية والسياسية، إضافة إلى ما يشكله ثقل الموروث الديني من عبء أمام مسايرة التحولات الفكرية والاجتماعية والثقافية في العالم..

غير أن السلاح الفتاك الذي استعمله الإسلاميون ضد دعاة العلمانية هو الكفر والإلحاد وهو ما ضمن "الانتصار" للفريق الأول لأن المجتمعات الإسلامية أشد ارتباطا وتمسكا بالدين، وأقل قابلية لمراجعة مواقفها من المسألة الدينية،كما أنها أقل قابلية لتقبل مبدأ فصل الدين كما هو دنيوي. وما دام الترويج للإلحاد ينافي الدين، فقد كان من الطبيعي أن لا يساير السواد الأعظم من الناس العلمانيين في أفكارهم

لقد تعمد الإسلاميون ربط العلمانية بالإلحاد، بهدف اختصار أمد المعركة الفكرية ضد العلمانيين ودعاة الحداثة، على اعتبار أن سلاح الالحاد هو الأكثر نجاعة لحشد السواد الأعظم من المجتمع ضد العلمانيين، بالنظر إلى مكانة الدين في النفوس والمجتمعات الاسلامية.

لقد كان حرص الإسلاميين قويا على هزم العلمانيين، لأن العلمانية كنمط فكر وفلسفة حياة، تتعارض كليا مع المشروع المجتمعي الذي يسعى الإسلاميون إلى إقامته. ووجدوا في اتهام العلمانيين بالكفر والإلحاد وسيلة فعالة للنيل منهم، وعزلهم،بالنظر إلى تعارض مشروعهم" الإسلامي" مع مشروع العلمانيين.

فإذا كان الإسلاميون يهدفون إلى إقامة دولة دينية تكون كل السلطات فيها بيد الحاكم الذي يجسد إرادة الله في خلقه . فإن العلمانية، على النقيض من ذلك، تسعى إلى تحرير الدولة ومؤسساتها من طابع القداسة ، ومن هذا المنطلق، فإن العلمانية هي نقيض الإسلاميين وليست نقيض الدين . فهي تهدف حماية الدين من التوظيف السياسي والإيديولوجي.

فالعلمانية تنظم العلاقة بين الدين والسياسة كل في إطاره الخاص،فلا يطغى الدين على الممارسة السياسية، والعكس صحيح، وذلك في سياق ديمقراطي سليم، وليس في إطار دولة ثيوقراطية توظف الدين لأغراض سياسية وإيديولوجية . فالجميع، وفق المنظور العلماني، يعيش في كنف الديمقراطية الضامنة للمساواة والحرية والحقوق، والكل يخضع لمؤسسات ديمقراطية مدنية وهذه مسألة لن تقبل بها الحركات الإسلامية التي أسست وجودها ومشروعها على رفض القوانين الوضعية ووجوب الخضوع للتشريعات الإسلامية .

إذا كانت العلمانية نجحت كنظام حكم وحياة في الدول المتقدمة ولدى شعوبها ، فإن العلمانية ضرورة لمجتمعاتنا في الفضاء المغاربي والمشرقي، لأن هذه المجتمعات لا يمكنها أن تحقق التنمية والرخاء والازدهار إلا من خلال إقرار الحريات و المساواة في المواطنة وضمان الحقوق ، في مجتمع ديمقراطي حقيقي.

لذا، فالعلمانية تقف في الخط المواجه للمشروع الذي يتبناه الإسلاميون ، المناهضين لكل النظم السياسية والقانونية التي تكرس الطابع المدني للدولة . من ذلك رفضهم للديمقراطية واعتبارها قرينة الكفر ، ورفضهم بالتالي لكل المؤسسات القائمة من برلمان ومؤسسات دستورية، لأنه لا سند ولامشروعية لها في النص الديني !! ويرفضون الحداثة التي يعتبرونها بدعة تجب محاربتها والتصدي لكل من يروج لها.

* جمال بورفيسي

أحمد عصيد : العلمانية هي الحل الوحيد لبناء الديمقراطية الحقيقية

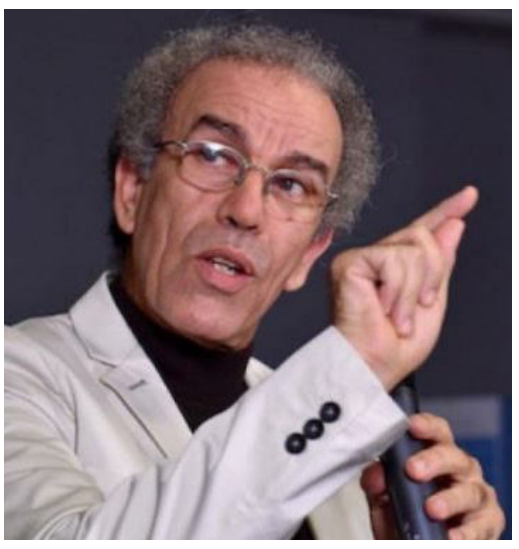

ينبغي التأكيد على أن تصريح وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد توفيق الذي أثار موضوع العلمانية في النقاش العمومي هو تصريح هام جدا وغير مسبوق، مما جعل تيار التشدد الديني يسارع لمحاولة الإلتفاف على الموضوع وتحجيمه بإظهار الوزير بمظهر من وقع في خطأ ما، بينما الحقيقة أن الوزير إنما أبرز بوضوح حرية المعتقد بوصفها من صميم الدين، وهو ما يتهرب منه الإسلاميون، كما أبرز بقوله إن "المغاربة علمانيون" عدم تناقض الإيمان بالدين مع مبدأ العلمانية، الذي حاول الإسلاميون في إطار حملات التغليط والتضليل التي يقومون بها تقديمه للجمهور كما لو أنه يعني الإلحاد وإلغاء الدين وإقصاؤه من المجتمع.

وقد طرح النقاش حول موضوع العلمانية في السياق الراهن عدة أسئلة سواء في العلاقة مع الدين أو في العلاقة مع الديمقراطية وحقوق الإنسان وبناء دولة المؤسسات على قاعدة الحرية واحترام الاختلاف. مما أوضح بأن العلمانية هي الإطار الوحيد لوقف العنف والتطرف والإرهاب بين التيارات الطائفية المتناحرة على السلطة منذ قرون، و يجعل التشبث بها كحل وكجواب على أوضاع التخلف والاستبداد أمرا ضروريا، حيث أثبتت العلمانية من خلال النماذج الناجحة في عالم اليوم أنها وقد سمح النقاش الدائر برفع الغطاء مرة أخرى عن هذا المفهوم بإظهار أنه لا يوجد نموذج واحد للعلمانية يمكن فرضه على مختلف البلدان، بل إن كل بلد في العالم يؤسس علمانيته انطلاقا من عبقريته وخصوصيته الثقافية والتاريخية.

وفي هذا السياق، سمح النقاش بإبراز العلمانية المغربية المتأصلة في مجتمعنا والتي مارسها المغاربة في تنظيماتهم القبلية المحلية، من خلال مؤسسة "أمغار" التي كان فيها أجدادنا يديرون شؤونهم المحلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفق قوانين عرفية يضعونها بأنفسهم عوض اعتماد الشريعة الدينية، التي كانت مقتصرة على الجوانب الروحية مع اعتبار الإيمان شأنا شخصيا.

كما مكننا هذا النقاش من توضيح أدوار ووظائف إمارة المؤمنين التي يعتقد البعض خطأ بأنها مؤسسة تجعل من الدولة "دولة دينية"، وهذا خطأ فادح لأن الدولة المغربية تعتمد إجمالا في كل قطاعاتها على قوانين وضعية مدنية مع وجود استثناءات ضئيلة جدا في مجال الأحوال الشخصية، تتقلص بالتدريج مع كل مراجعة. حيث أوضح النقاش بأن أمير المؤمنين صفة لملك المغرب تمنحه سلطة دينية تمنع التيارات الإيديولوجية من استعمال الدين لأغراض سياسية أو تخريبية، كما أن لقب أمير المؤمنين لا يعني المسلمين فقط، حيث هو أمير جميع المؤمنين مسلمين ومسيحيين ويهودا وغيرهم، وهذا طابع علماني صميم.

ولعل أهم ما ينبغي أن نحتفظ به من هذا النقاش هو الدور التحريري للعلمانية، حيث تمكن من التحرر من الوصاية الدينية على عقول الناس وضمائرهم، كما تمكن من تحرير المرأة التي هي أزيد من نصف المجتمع .

ويمكن بهذا الصدد إجراء مقارنة بسيطة بين الدول العلمانية وما بلغته فيه المرأة من مكانة في الحياة العامة والمؤسسات كالنرويج والسويد والدانمارك وفنلندا وسويسرا، وبين دول تستعمل الدين أساسا ومنطلقا للتشريع مثل الطالبان التي حرمت النساء من التعليم وفرضت عليهن الزواج المبكر مع العنف وانتشار الجهل بشكل كبير. ومثل إيران التي ما زالت تراقب شعر النساء ولباسهن إلى درجة وفاة عدد من الفتيات بمخافر الشرطة. ففي مثل هذه الدول الشمولية يبقى الحل الوحيد لنقلها إلى الديمقراطية هو علمنتها.

سعيد الكحل : المجتمع المغربي علماني السلوك

يمكن الانطلاق من السؤال التالي: هل المغرب دولة دينية؟ بالرجوع إلى التشريعات الجاري بها العمل والدساتير المؤطرة للحياة السياسية منذ الاستقلال، وفي معظمها، باستثناء قانون الأحوال الشخصية الذي يستمد أحكامه من الفقه الإسلامي، نجدها ذات طابع مدني/علماني.

فمسطرة وضع التشريعات وصياغة الدساتير ليست من اختصاص الفقهاء والمجالس العلمية. ذلك أن القوانين التي تنظم الحياة العامة تضعها المؤسسة التشريعية (البرلمان) ولا تُعرض على هيئة المجالس العلمية لإجازتها. وكذلك الدساتير يتم اعتماد الاستفتاء العام لإجازتها. ورغم دسترة مؤسسة إمارة المؤمنين فإن صلاحياتها تقتصر، من جهة، على تدبير الحقل الديني وحمايته من التجاذبات المذهبية والطائفية، أي توفير وضمان الأمن الروحي للمغاربة؛ ومن جهة أخرى، تتولى دور التحكيم بين الفرقاء السياسيين حفاظا على الاستقرار ومنعا للاحتراب والتقاطبات، وفق الفصل 42 من الدستور الذي ينص على أن" الملك رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة".

وبهذا تكون الدولة المغربية، على مستوى تشريعاتها أقرب إلى الدولة العلمانية وأبعد عن الدولة الدينية، بحيث تخلو التشريعات من فرض مظاهر التدين على المجتمع وإرغام المواطنين على أداء الشعائر الدينية، أو مطاردة المتخلّفين عن أداء الصلوات بالمساجد، أو تطبيق الحدود مثل حد الحرابة، وقطع يد السارق، وجلد الزاني غير المحصن؛ وحتى اللعان غير معمول به في قضاء الأسرة. فلا قانون يلزم بإغلاق المقاهي والمحلات التجارية وقت الصلوات أو يمنع المواطنين من ارتيادها عند الآذان. ورغم مظاهر العلمنة الملموسة، توجد بعض النصوص القانونية التي هي من مخلفات فترة الاستعمار، تجرّم الإفطار العلني في رمضان وبيع الخمور للمسلمين أو شربها في الفضاءات العامة.

ومعنى هذا أن مظاهر "الدولة الدينية" لا تظهر أساس إلا خلال شهر رمضان حيث تُغلق المقاهي والمطاعم نهارا كما يُمنع الأكل في الفضاءات العامة وفق الفصل 222 من القانون الجنائي الذي يتنافى مع النزوع العلماني للدولة وحتى مع الشريعة التي لا تنص على عقوبة دنيوية للمفطرين عمدا.

الأمر نفسه فيما يتعلق بالفصل 490 الذي يجرّم العلاقات الرضائية ويسمح بمطاردة العشاق في كل مكان حتى في الفضاءات المغلقة. فهو مخالف للشريعة التي تستوجب توفر أربعة شهود ثقاة شاهدوا مجتمعين وليس متفرقين، رؤية العين "دخول المرود في المكحلة". فالقانون الجنائي المغربي لا يميز بين الدعارة وبين العلاقات الرضائية. لهذا المغرب مطالب بأن يضع التشريعات التي تنسجم مع الدستور الذي يتبنى حقوق الإنسان في بعدها الكوني ويجعل الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها تسمو على التشريعات الوطنية. ومن شأن هذه الملاءمة أن تقوي التوجه العلماني للدولة دون أن تُضعف دور إمارة المؤمنين في تدبير الحقل الديني.

يتميز المجتمع المغربي بتجاوزه للدولة في نزوعه العلماني وممارسته لها في سلوكه اليومي. أي يمارس حرياته الفردية على نطاق واسع، سواء بالتحايل على القانون أوبخرقه أو تجاهله. فالعلاقات الرضائية شائعة على نطاق واسع، كما أن استهلاك الخمور وبيعها يتم بشكل شبه اعتيادي. ورغم الغزو الإيديولوجي الإسلاموي والسلفي التكفيري للمجتمع، والذي اتسع مداه مع رئاسة حزب العدالة والتنمية للحكومة على مدى عشر سنوات، مما يفسّر تفريخ الجمعيات الدينية وإشاعة الخطاب الديني المحرض على لبس الحجاب ومحاربة مظاهر العصرنة والحداثة، حافظ المجتمع المغربي على ثقافة الانفتاح والاعتدال والعلمنة بعيدا عن التعصب والتشدد. ولعل المقاومة التي يبديها المجتمع من خلال جمعيات المجتمع المدني، لإلغاء الفصول القانونية التي تجرّم الإفطار العلني والعلاقات الرضائية، دليل قوي على علمانية المجتمع خصوصا بعد تشبع المواطنين بثقافة حقوق الإنسان التي بات يكرسها دستور 2011 .

الباحث ومستشار وزير العدل عبد الوهاب رفيقي لـ "العالم الأمازيغي" :

● المغاربة علمانيون في كثير من سلوكياتهم

● المغرب دخل فعلا مسار "العلمنة" منذ الاستعمار وتأكد الأمر بشكل أكبر بعد الاستقلال من خلال تحديث القوانين

● "مدونة الأسرة" استمدت مجموعة من البنود من الأعراف الأمازيغية والفقه الإسلامي خضع لها

قال الأستاذ والباحث، عبد الوهاب رفيقي إن "المغرب قد دخل فعلا مسار العلمنة منذ الاستعمار وتأكد الأمر بشكل أكبر بعد الاستقلال، من خلال تحديث القوانين ومن خلال إشاعة اجواء حرية التدين بشكل عام، ومن خلال تأسيس المؤسسات الديمقراطية التي هي نتيجة العلمانية وتولدت عنها".

وأضاف رفيقي أن "الفرد المغربي منخرط في عملية العلمانية يوميا من خلال تردده على المسجد ومن المسجد إلى الحانة و الشاطئ المختلط ومن خلال تعامله مع البنوك التي يعدها الفقهاء بنوكا ربوية من خلال الكثير من السلوكيات التي تتنافى وما جاء في القوانين والأحكام الفقهية التقليدية، وبالتالي كما قلت على المستوى العملية المغاربة هم منخرطون في هذا المسار على المستوى النظري لازال هناك من التوتر والتشنج بين هذا المصطلح وبين الذهنية والعقلية المغربية".

وقال مستشار وزير العدل إن "عدداً من النصوص التي جاءت في المدونة لسنة 2004، والتي أعتبرها أبرز محطة في كل التعديلات التي عرفتها مدونة الأسرة، تعود مرجعيتها إلى الأعراف الأمازيغية رغم عدم التحسيس بذلك"، مشيرا إلى "اعتماد كثير من قوانين الأسرة المعمولة بها حاليا والتي سيتم تطويرها بشكل أفضل في التعديلات القادمة على الأعراف الأمازيغية التي كانت سائدة حتى قبل وصول الإسلام للمنطقة".

وأضاف في حوار مع "العالم الأمازيغي" أن " النقاش العمومي لا يستحضر الدور المحوري الذي لعبته عدد من الأعراف والعادات الأمازيغية في تأسيس كثير من القوانين المعمولة بها إلى اليوم"، موضحا أن "أن الفقه الإسلامي هو الذي خضع لهذه الأعراف الأمازيغية وليس العكس، وهذا نجده في عدد من القوانين، ليس في مدونة الأسرة فقط، بل في مجمل القوانين المغربية، توجد لمسة أمازيغية واضحة معتمدة على الأعراف والعادات التي كان عليها الأمازيغ بالمغرب وتشبثوا بها رغم وصول الإسلام ورغم معارضة بعض فقهاء المراكز الحضرية والمدن لها".

❑حاوره منتصر إثري

*** ما تعليقكم على ما جاء في رسالة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لرئيس الحكومة السابق بخصوص "علمانية الدولة" وتوقيت الرسالة؟**

** لا أعتقد أن هناك سياقا معينا للرسالة التي بعثها الوزير إلى الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، هي كانت رد على التصريحات التي أدلى بها عبد الإله بنكيران، منتقدا ما صرح به الوزير أمام البرلمان، حيث تحدث عن كونه في سياق خاص وفي إطار حديث خاص له مع وزير الداخلية الفرنسي أوضح له بأن فرنسا لا ينبغي أن يكون لديها خوف من المسلمين المغاربة، بحكم أن المغاربة المسلمين هم علمانيون في كثير من سلوكياتهم، الذي أثارضجة سببه ما لهذا المصطلح من حمولة سلبية لدى المجتمع المغربية وحالة الشيطنة والتشويه الذي تعرض له هذا المصطلح خصوصاً من طرف حركات الإسلام السياسي بحيث أصبح مقروناً في مخيال كثير من المغاربة بالكفر والإلحاد وضد الدين ومحاربته وبالتالي أثارت الكثير من الردود والانفعالات.

*** هل تعتقدون بأن المجتمع المغربي اليوم قادر على استيعاب ما جاء في الرسالة ومضامينها؟**

** قد لا يكون المجتمع المغربي اليوم فعلا قادرا على استيعاب مضامين هذه الرسالة على المستوى النظري بحكم ما تحدثت عنه سابقا من الشيطنة التي تعرض لها هذا المصطلح والحمولة التي أصبحت له في أذهان كثير من المغاربة دن تفريق بين السياقات ولا أنواع العلمانية ولا الصور المتعددة والمختلفة ولا مدى صلاحية للمجتمع المعاصر ولا مدى اعتبار أن المغرب قد دخل فعلا مسار العلمنة منذ الاستعمار وتأكد الأمر بشكل أكبر بعد الاستقلال، من خلال تحديث القوانين ومن خلال إشاعة اجواء حرية التدين بشكل عام، ومن خلال تأسيس المؤسسات الديمقراطية التي هي نتيجة العلمانية وتولدت عنها، وبالتالي الفرد المغربي هو منخرط في عملية العلمانية يوميا من خلال تردده على المسجد ومن المسجد إلى الحانة والشاطئ المختلط ومن خلال تعامله مع البنوك التي يعدها الفقهاء بنوكا ربوية من خلال الكثير من السلوكيات التي تتنافى وما جاء في القوانين والأحكام الفقهية التقليدية، وبالتالي كما قلت على المستوى العملية المغاربة هم منخرطون في هذا المسار على المستوى النظري لازال هناك من التوتر والتشنج بين هذا المصطلح وبين الذهنية والعقلية المغربية.

*** ما هو "النموذج العلماني" إن جاز التعبير الذي يمكن أن يكون مناسبًا للمغرب؟**

** أعتقد أن النموذج الحالي قد حقق كثيرا من التوافق ان لم يكن الإجماع بين مختلف مكونات الطيف السياسي والثقافي بالمغرب. نموذج يرتكز على قيام نظام على شرعيتين. شرعية دينية متمثلة في البيعة وإمارة المؤمنين. وشرعية أخرى دستورية متمثلة في رئاسة الملك للدولة وتجسدها المؤسسات الديمقراطية والدستورية من حكومة وبرلمان وغيرهما. نموذج ترعى فيه الخصوصية الدينية ورعاية الدين والقيام على شأنه وتنظيمه وفي الوقت نفسه خوض مسار التحديث والعصرنة وبناء مغرب حديث ومعاصر مع إشاعة أقصى قدر من أجواء الحرية وخصوصا فيما يتعلق بالسلوكيات الدينية، بحيث ليس هناك نموذج الدولة الدينية التي تجبروا مواطنها على اعتناق دين معين أو تدين بشكل معين أو الإجبار على ممارسة تقوص دينية كما هو في دول دينية أخرى، وبالتالي نموذج المغرب هو مزيج ما بين دولة علمانية مدنية وما بين دولة دينية ولهذا النموذج نظائر حتى في أوروبا لأن الإشكال حينما يطرح موضوع العلمانية في المغرب بحكم التاريخ المشترك بين المغرب وفرنسا نستحضر دائما النموذج الفرنسي الذي تعد علمانية من أكثر العلمانيات تطرفاً ولكن هناك دول كثيرة أخرى كألمانيا وبريطانيا وغيرها أيضا لها نموذج خاص في التعامل مع الدين ومع تبني علمنة المجتمع عن طريق حماية كل الأديان

لا أقول إننا بصدد الإطار النموذجي لهذه الفكرة ولكن على الأقل هناك خطوات كبيرة في هذا الباب أذكر على سبيل المثال تصريح الملك محمد السادس لوسائل الإعلام الملغاشية حينما كان في زيارة لمدغشقر بشأن توسيع مفهوم إمارة المؤمنين وأنه لا يشمل المسلمين فقط إضافة إلى ما ناه من تسامح ديني يتطور يوما بعد يوم، إضافة إلى ذلك كله الانخراط في كل ديناميات المجتمع الدولي التي هي منظومات علمانية ديمقراطية. وبالتالي كما قلت هو مزيج والخصوصية التي توافق عليها المجتمع وارى أنها هي ما يصلح للمغرب طبعا مع الحرص على تطوير أدائها وآلياتها وأدواتها

*** قلتم قبل أيام بأن مدونة الأسرة 2004 استمدت مجموعة من البنود من الأعراف الأمازيغية هل من توضيح أكثر في هذا السياق؟**

** نعم أقول إن عدداً من النصوص التي جاءت في المدونة لسنة 2004، والتي أعتبرها أبرز محطة في كل التعديلات التي عرفتها مدونة الأسرة، نظراً للطفرة الكبيرة التي جاءت بها قوانين 2004، مرجعيتها تعود إلى الأعراف الأمازيغية رغم عدم التحسيس بذلك أو حديث الكثير عن هذا الموضوع.

يمكنني في هذا الأمر أن أضرب مثالين واضحين بارزين في هذا الموضوع، الأول هو ما يعرف بمسطرة التطليق للشقاق التي أعتبرها أهم مكسب جاءت به مدونة الأسرة، لأنها لأول مرة تجعل الحق للمرأة في أن تطالب بمفارقة زوجها، دون أن تبدي سبباً معيناً لمجرد عدم رغبتها في العيش معه، حتى دون أن تثبت أي ضرر حاصل عليها، وهو ما لم يكن متاحاً من قبل، كما أن هذه المسطرة ومسطرة التطليق عموماً في مدونة الأسرة لم تفعل الأمر بيد القاضي، وهذا ما لا يوجد له نظير ولا مثيل في الفقه المالكي خصوصاً والفقه الإسلامي عموماً، حيث أن جميع المذاهب الفقهية مؤسسة في باب الطلاق على أنه بيد الرجل، وعلى أنه كما يقول الفقهاء الطلاق لمن أخذ بالساق أن الرجل هو الذي يقع الطلاق وليس القاضي، وأن المرأة لا يمكنها أن تطلب الطلاق إلا لضرر واضح بارز، بينما نجد في الأعراف الأمازيغية وفي القوانين التي كانت تحتكم إليها القبائل الأمازيغية حتى قبل الإسلام من خلال ما وصلنا من ألواح دونت عليها هذه القوانين أن المرأة كان يمكنها أن تطلب الطلاق لمجرد عدم رغبتها في البقاء مع الزوج دون أن تبدي سبباً معيناً.

بناء على ما كان للمرأة من دور في المجتمعات الأمازيغية تكاد تكون أميسية وليست أبوية كما عليه الحال اليوم، المرأة الأمازيغية كانت مكرمة معززة تمتلك من الحقوق ما يضمن لها حياة آمنة ومستقرة ولها أن تقرر في أي وقت شاءت إنهاء علاقتها الزوجية مع ضمانها لكثير من الحقوق بعد الفراق عن الزوج، وبالتالي مسطرة التطليق للشقاق هي واحد من منتجات الأعراف الأمازيغية التي استنجد بها الفقهاء لحل الإشكالات المتعلقة بتضرر كثير من الزوجات داخل البيوت الزوجية، دون قدرتهن على طلب الطلاق بسبب عدم قدرتهن على إثبات الضرع.

المثال الثاني هو ما يعرف بتدبير الأموال المكتسبة، وأيضا تدبير الأموال المكتسبة بعد الزواج لا يعرف له نظير في الفقه الإسلامي، بحيث أن الفقه الإسلامي يعتمد بشكل مطلق على الذمة المالية المستقلة ويقسم وكل واحد من الطرفين في العلاقة الزوجية، يأخذ ما باسمه وبعد الوفاة يلتجأ إلى نظام الإرث دون أي اعتبار لمساهمة المرأة في تكوين الثروة المكتسبة بعد الزواج سواء بجهرها المنزل سواء بمساعدتها لزوجها في العمل، الأعراف الأمازيغية استعملت هذه التقنية منذ القديم وكانت المرأة تأخذ نصيبها بعد وفاة الزوج أو بعد طلاقها منه حسب جهدها التي ساهمت به في تنمية أموال الأسرة إما بخدمة داخل المنزل أوخارجه في المزارع والحقول التي كانت غالبة في ذلك الوقت ومن هنا جاء ما يعرف بحق الكد والسعاية الذي اعتمده بعض الفقهاء المشهورين كابن عرض وغيرهم واعتمدوا في فتواهم بحق الكد والسعاية وتحديد هذا النصيب للمرأة بما كانت عليه الأعراف والعادات الأمازيغية في ذلك الوقت.

هذان مثالان بارزان وواضحان على اعتماد كثير من قوانين الأسرة المعمولة بها حاليا والتي سيتم تطويرها بشكل أفضل في التعديلات القادمة على الأعراف الأمازيغية التي كانت سائدة حتى قبل وصول الإسلام للمنطقة.

*** ما حدود تأثير هذه الأعراف على قوانين الأسرة في المغرب سواء مدونة الأسرة الحالية أو حتى التعديلات التي ستكون في المستقبل القريب؟**

** أعتقد أن هذه الأعراف كما قلت في المثالين السابقين هي مؤثرة بشكل كبير وكبير جداً، بل كانت سبباً في إحداث قوانين لم يعرفها المغرب من قبل، وبالمناسبة لهذا الأمر فطن له حتى فقهاء المسلمين قديماً حينما رأوا أنه من الصعب جداً تجاوز كثير من الأعراف والعادات رغم أنها تختلف جذريا في بعض مضامينها عما كان عليه الفقه الإسلامي التقليدي، فلذلك تكيفوا معها وحاولوا أن يجدوا لها من المخارج داخل الفقه الإسلامي، يعني أن الفقه الإسلامي هو الذي خضع لهذه الأعراف وليس العكس، وهذا نجده في عدد من القوانين، ليس في مدونة الأسرة فقط بل في مجمل القوانين المغربية، توجد لمسة أمازيغية واضحة معتمدة على الأعراف والعادات التي كان عليها الأمازيغ بالمغرب وتشبثوا بها رغم وصول الإسلام ورغم معارضة بعض فقهاء المراكز الحضرية والمدن لها.

تشبث الأمازيغ بها وأعملوها وأكدوا عليها ولذلك أعتقد أن لو أننا قمنا بدراسة حول هذا الموضوع فسنجد أثراً واضحاً وبيناً لهذه الأعراف والعادات في هذه القوانين.

*** هل تعتقدون بأن الوقت قد حان لاستحضار هذه الأعراف الأمازيغية في النقاشات العمومية وفي مختلف التشريعات المتعلقة بعصرنة الدولة؟**

** فعلاً أعتقد أن هذا هو الإشكال، الإشكال برأيي أن النقاش العمومي لا يستحضر الدور المحوري الذي لعبته عدد من الأعراف والعادات الأمازيغية في تأسيس كثير من القوانين المعمولة بها إلى اليوم، ولذلك أعتقد أنه على النشطاء في الحركة الأمازيغية وحتى خارج هذه الحركات أن يظهروا الدور الكبير الذي لعبته هذه الأعراف في هذه القوانين وأن يكون لهم دور، وأن تكون هناك أنشطة ثقافية متعددة سواءً على مستوى الندوات أو الأيام الدراسية أو المؤلفات والكتب التي تبرز دور هذه الأعراف والعادات، لأنني أعتقد فعلاً أن النقاش حول هذا الأمر هو مغيب ومغيب بشكل كبير جداً بينما هذه المقتضيات جزء من هويتنا وجزء من تاريخنا وذاكرتنا.

الكاتب والباحث رشيد أيلال في حوار مع "العالم الأمازيغي" :

● العلمانية هي الأصلح لواقعنا الثقافي والفكري والديني

● بنكيران يجهل الخصوصية المغربية ووزير الأوقاف أوضح له أبسط أبجديات الخصوصية الثقافة المغربية

قال الكاتب والباحث، رشيد أيلال إن "العلمانية هي الأصلح لواقعنا الثقافي والفكري والديني أيضا"، مشيرا إلى أن " العلمانية تقف على نفس المسافة من كل الفرقاء داخل الوطن الواحد، وتتعامل معهم على أساس المساواة في المواطنة، وعلى أساس احترام الحقوق والواجبات داخل الوطن الواحد الموحد".

وفي ردّه على رسالة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى رئيس الحكومة السابق، عبد الإله بن كيران، أوضح المتحدث في حوار مع "العالم الأمازيغي أن " الوزير استطاع من خلال رده على عبد الإله بن كيران أن يوضح له أبسط أبجديات الخصوصية الثقافة المغربية والتي مع كامل الأسف يجهلها بن كيران".

❑❑حاوره منتصر إثري

*** ما تعليقكم على رد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية على رئيس الحكومة السابق بشأن ما أثير حول "علمانية الدولة"؟**

** استطاع وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية من خلال رده على رئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران بخصوص تصريح الوزير حول علمانية المغاربة أن يوضح له أبسط أبجديات الخصوصية الثقافة المغربية والتي مع كامل الأسف يجهلها بن كيران، كما عرج له على واقع الأحزاب المغربية بما فيها الحزب الذي يتزعمه رئيس الحكومة السابق، حيث يعتبر هذا كله مظهر من مظاهر العلمانية ومن بركاتها، بل حتى عندما كان بن كيران يسير الحكومة فقد كان يسيرها من وحي الواقع وما تقتضيه العلمانية وليس الشريعة، كل ذلك يبين ويوضح بأن بن كيران لا يعرف لا كنه العلمانية ولا حقيقة الواقع المغربي ولا تاريخه ولا ثقافته، والخلاصة أن الرد كان جواب اسكات يتضمن دليل اذعان.

*** وكيف تفاعلتم مع ما أثاره الوزير من نقاش مجتمعي وصفه البعض "بالضروري اليوم"؟**

طبعا كان موقفنا واضحا مؤيدا لما تفضل به وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، فالرجل قال ما قاله بخصوص علمانية المغاربة بناء على استقرائه للتاريخ والواقع، وقد نشرت في ذلك عدة مقالات ومحاضرات توضح بأن المغاربة عبر تاريخهم العريق لم يتخذوا الشريعة نظاما للحكم، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر مسألة الحدود الشرعية، لنسائل هؤلاء الذين صدموا من تصريح الوزير، متى طبق المغرب نظام الحدود، متى قطع المغاربة يد السارق أو رجموا الزاني المحصن أو قتلوا المرتد أو قتلوا تارك الصلاة؟ وكلها من الحدود المجمع عليها من طرف الفقهاء والمذاهب الإسلامية، المغاربة في ثقافتهم الأمازيغية الضاربة جذورها في التاريخ كانت أقصى عقوبة لديهم هي النفي عن القبيلة، حيث أن هذه الثقافة لم تكن يوما العقوبة هي الهدف بل إصلاح الجاني والحد من خطورة جرمه على المجتمع، وبقيت هذه الثقافة ذات الطابع العلماني هي ما يحرك القوانين والأعراف في المغرب، حتى عندما اعتنق المغاربة الإسلام، بل نقلوا كثيرا من هذه الثقافة الى بنية الفقه الإسلامي ومضامينه، فتمزغ الإسلام بشكل بديع، لذلك كان عمل فقهاء سوس منفتحا بشكل جلي مقارنة بالفقه القادم من المشرق.

*** لكن رد الوزير أثار جدلا واسعا بين "المحافظين" المغاربة وصل إلى حد "التهجم" عليه كيف تنظرون إلى هذا الأمر؟**

من يقوم بالتهجم دائما هم الإسلاميون وكثير من الدهماء الذين لا يقفون على الحقائق كما هي، وعلى العموم النقاش الذي اثاره تصريح وزير الأوقاف نقاش صحي، أعاد الى الواجهة مسألة علمانية الدولة، وأظهر أيضا أن كثيرا من هؤلاء المحافظين لا يستطيعون تقبل الاختلاف الذي هو جوهر الديمقراطية ولا زمتها العلمانية.

*** كيف تُفسر العلاقة بين الدين والعلمانية مع استحضار أن الدستور ينص على أن الإسلام هو دين الدولة؟**

الدستور المغربي لا يقول بأن المغرب دولة إسلامية، لكنه يقول بأن الإسلام هو الدين الرسمي والأسمى للدولة، فالدولة لا تتدين لأنها كيان سياسي وليس دينيا، والدين بالاعتماد على القرآن نجده يكرس مبدأ لا إكراه في الدين، وبالتالي لا يمكن للدين أن يكون في الحكم لأنه سيملك الدولة وسيصبح دين اكراه، كما أن القرآن ركز على مسألة الشورى في الأمور السياسية، وأمرهم شورى بينهم، ولم يتدخل في وضع القوانين والدساتير التي يتواضع عليها الناس تحت مبدأ وأمرهم شورى بينهم، لكن لأسباب سياسية وليست دينية أقحم المسلمون الدين وزجوا به في السياسة، رغم أن القرآن يكاد يخلو من آيات التشريع.

*** هل تعتقدون بأن العلمانية هي الحل الأنسب لمغرب متعدد ثقافيا ولغويا؟**

العلمانية تقف على نفس المسافة من كل الفرقاء داخل الوطن الواحد، وتتعامل معهم على أساس المساواة في المواطنة، وعلى أساس احترام الحقوق والواجبات داخل الوطن الواحد الموحد، لذلك أرى بأن العلمانية هي الأصلح لواقعنا الثقافي والفكري والديني أيضا، فالمغرب فيه أقليات دينية واعتقادية، فالمغرب متعدد بلا شك، ولا يوحده في هذا الإطار سوى العلمانية.

*** وهل النخبة السياسية والمثقفة وجزء كبير من المجتمع المغربي عامة اليوم يمكن أن تقبل بـ"علمانية الدولة"؟**

طبعا، وأظن أن الدولة تسير في هذا الاتجاه، حتى أن صفة أمير المؤمنين التي يحملها ملك البلاد، تعني بأنه امير لكل المؤمنين وليس للمسلمين وحدهم، فطبيعة النظام المغربي المنفتح تجعل من السهل تقبل فكرة علمانية الدولة والتعايش معها، كما تعايشت معها واحتضنتها الملكيات في أوروبا.

*** علاقة بالنقاش، هل ترون في الأعراف الأمازيغية نماذج يمكن الاستعانة بها في إطار "عصرنة وعلمنة الدولة " ؟**

بكل تأكيد، لنا في (إزرف) الكثير من الأعراف والتقاليد التي يمكن أن نستفيد منها في عصرنة الدولة وتطبيق مقتضيات حقوق الإنسان، باعتبار أن (إزرف) هو نظام لا يستوعب إلا القوانين التي تؤسس للحقوق ولمبدأ المساواة في هذه الحقوق بين

كل مكونات القبيلة ذكرانا وإناثا، فهذا النظام المغربي الأمازيغي العريق هو مرن وقابل للتطور في اطار المبادئ الكبرى التي تحقق مصلحة الفرد والجامعة، وتؤسس لمبادئ المساواة في نفس الوقت.

*** كيف تقرأون ما تم تسريبه من مدونة الأسرة الجديدة في علاقاتها بالحداثة والعلمنة؟**

مدونة الأسرة تسير بخطى ثابتة، حسب ما تم الإفراج عنه من تغييرات واصلاحات، لكنها محتشمة وبطيئة نحو العلمانية والحداثة، طبعا معظم قوانينها تجاوزت النص الفقهي، لكن هذا لا يعني أنها انعتقت من سلطة الفقيه بشكل كلي، فما زالت المرأة التي ليس لها أخ ذكر تعاني من فقه التعصيب، ومن انعدام المساواة في الإرث، وما يزال الفقيه يرفض مسألة اثبات النسب بالاعتماد على الخبرة الجينية، لذلك أرى أن ما حققناه من إصلاحات هو شيء جيد، غير أنه غير كاف للاستجابة لتطلعات المغرب الحديث.

المغاربة في ثقافتهم الأمازيغية الضاربة جذورها في التاريخ كانت أقصى عقوبة لديهم هي النفي عن القبيلة

في معنى علمنة ءيمازيغن

الحسن بنضاوش

قد لا نختلف في اختلاف تعاريف العلمنة والعلمانية في العالم أجمع، وحتى لدى من أسس لها ونظر لها، واحتكر علامتها التجارية والحقوقية والمادية، وقد لا نستغرب في وجود علمانيات، ومجتمعات تعيش أنواعا مختلفة من العلمانية والعلمنة، إلا أننا لا نختلف كثيراً في كون العلمانية لا تمس فقط الدين وعلاقة الإنسان بربه، بقدر ما هي أنماط حياة وتجارب وعلاقات وسبل في مسار كل إنسان عاقل.

وإشكالية المجتمعات العربية والمُعَرَّبة، والتي لم تستطع بعد التفريق بين الحياة العامة والحياة الدينية، وبين العلائق الاجتماعية والكونية، وبين كل فرد وما يعتقده وبالتالي اعتبار العلمانية إشكالا دينيا جاء ليكفر المجتمع ويخرجه من ملته، ويصنع إنسانا آخر بدون بوصلة دينية في اعتقادهم.

وعن المجتمع المغربي الذي ورث الارتباط الروحي العميق بالشرق وبالدين الإسلامي، رغم أنه مجتمع عرف جميع الديانات والمعتقدات خلال مساره من النشأة إلى أحقاب غير بعيدة، وأبدع في التدين وخلق الآلهة، وإنتاج الديانات والمعتقدات عبر العصور، يعتبر العلمانية أو الدعوة إليها أو تبنيها تكفيرا للمجتمع ومكوناته وعارا وعيب لا يغتفر.

والواقع المغربي يقول العكس، في كل المناحي والزوايا، بما فيها التدين الذي يعتبر نقطة تماس وصدام بين المسلمين والعلمانية والعلمنة، لأنهم بكل بساطة يعتبرون العلمانية نهاية الدين في مجتمع تسوده. والأمثلة كثيرة عن علمنة المجتمع المغربي في أبعادها الاجتماعية والكونية والعلائقية، بحيث إنه في القرى المغربية منذ أمد بعيد لا يتدخل الفقيه في شؤون القرية، ولا أحد ينكر عنه شاعريته إن كان مبدعا، يحضر المناسبات ويصلي بالناس وينظم الشعر ولا عيب في ذلك.

ومنها كذلك مساهمة المرأة في تدبير شؤون القبيلة، وما تحظى به من حقوق مادية ومعنوية داخل المجتمع.

وهناك من الأعراف ما يتجاوز العلمانية الغربية في تدبير علاقة الإنسان بربه، لدى إيمازيغن يعرفه العارفون بتاريخ وخبايا التدين الأمازيغي الإفريقي العريق.

وحتى لا أضع نفسي في النرجسية الأمازيغية، أليس من حقنا كشعب أمازيغي أن نقول إن العلمانية والعلمنة من إبداعنا قبل أن تُسرق كغيرها عبر العصور وتعاد إلينا في قالب غربي يُخيف يُرعب؟ إننا، والاكتشافات الأثرية والتاريخية تؤكد يوما بعد يوم أننا شعب الأم، غير بعيدين عن أن نكون علمانيين دائما دون أن نربط ذلك بالحق في التدين وعبادة الإله.

وأن في قصة تلك المرأة التي نجت بقولها إن الله يعرف إجا في البحر، دون أن ينجو من شك في دينها ويغرق إلى الأبد. إننا شعب علماني في الحياة والعلاقات، وفي الدين والتدين نمارس العلمانية والعلمنة في ظل احترام المعتقد وعدم التدخل فيما بين الإنسان وربه.

BANK OF AFRICA
بنك أفريقيا BMCE GROUP

خوات بيك الطوموبيل؟

كاين الحل

مع بنك أفريقيا ديما

080 100 8100
BANKOFAFRICA.MA

بنك أفريقيا - شركة مساهمة رأسمالها 240 656 125 2 درهم - مؤسسة إئتمان -
قرار إعتماد رقم 94-2348 بتاريخ 23 غشت 1994 - 140 محج الحسن الثاني - 039 20 الدار البيضاء -
المغرب - س.ت.: 27129 الدار البيضاء - رقم التعريف الجبائي : 01085112

Le président algérien Abdelmajid Tebboune démasque son régime dans un entretien au quotidien français L'Opinion

Jamais, dans l'histoire récente de l'Algérie, on n'avait vu autant de volte-face sur des enjeux cruciaux, au point de trahir certains principes fondateurs du régime pour préserver sa survie politique.

Dans son entretien avec le journal L'Opinion, paru lundi 3 février 2025, le président algérien Abdelmadjid Tebboune a commis une série de revirements inattendus, suscitant l'étonnement aussi bien à l'intérieur qu'à l'extérieur du pays.

Nous exposons ci-dessous pourquoi ce revirement du régime militaire algérien ne traduit qu'une seule vérité : conscient de sa chute imminente et de son illégitimité aux yeux de sa population, il se dévoile sans fard, aussi bien devant ses concitoyens que devant le reste du monde. En reniant ses principes, en se rapprochant d'Israël, en acceptant des OQTF américains et en imputant à la France la responsabilité de tous les maux, tout en redoutant que la puissance de Trump ne qualifie le Polisario d'organisation terroriste, le régime joue son va-tout pour éviter l'ultime humiliation qui le hante : sa défaite et sa chute plus que jamais imminentes. Le régime d'Alger démontre ainsi sans équivoque que son autorité ne repose que sur la force et la répression à l'intérieur, et sur le mensonge et la manipulation des réalités à l'extérieur.

Nous perdons du temps avec Macron

Dans cet entretien publié, selon des sources proches du palais d'El-Mouradia, sur commande, Tebboune s'en prend vivement à Emmanuel Macron en déclarant : « Nous perdons du temps avec lui. » Pourtant, il n'y a pas si longtemps, il se targuait d'avoir noué d'excellents rapports avec le président français. Ce revirement témoigne d'une détérioration des liens entre Paris et Alger. Il en évoque d'ailleurs deux raisons claires : le refus de la France d'extrader des opposants algériens à qui elle accorde l'asile, et la reconnaissance par l'Élysée de la marocanité du Sahara occidental.

«Nous avons confiance en la DGSE, tout ce qui vient de la DGSI est douteux'

Drôle de raisonnement. Un chef d'État étranger qui s'immisce dans les affaires sécuritaires d'un pays souverain, cherchant à mettre en opposition ses services de renseignement en distribuant des bons points à l'un et des mauvais points à l'autre, c'est une première qui mérite d'être soulignée.

Les affaires Tibhirine, GIA et Silco illustrent la guerre du renseignement et les tensions persistantes entre les services secrets algériens et français. Alger a toujours cherché à cultiver des clivages entre la sécurité intérieure française et l'espionnage extérieur. Pourtant, avant l'ère Tebboune-Chengriha, les autorités algériennes connaissaient parfaitement ces services et entretenaient une collaboration fructueuse, notamment sous le général Lakehal Mejdoub Ayat, alors directeur central de la Sécurité militaire. L'ancien patron de la DST, Yves Bonnet, entretenait des relations amicales avec son homologue algérien, le général-major Smaïn Lamari, ainsi qu'avec le général-major Khaled Nezzar. En 1989, lors du bicentenaire de la Révolution française, la coopération entre les services français et algériens fut mise à contribution pour la sécurisation de l'événement. Dans cet entretien publié par L'Opinion, il apparaît clairement que les responsables algériens de 2025 ne sont autres que les vestiges d'une vieille garde militaire des années 1990, habituée à opérer sur la base d'une opposition entre la DGSE et la DST (aujourd'hui DGSE et DGSI).

La reconnaissance d'Israël et la soumission à Washington

Tebboune déclare qu'une reconnaissance d'Israël serait envisageable si un État palestinien était créé, une position similaire à celle de l'Arabie saoudite. Concernant le retour des ressortissants algériens frappés d'une OQTF depuis les États-Unis, il se montre conciliant : l'Algérie accepte 306 de ses ressortissants tout en refusant ceux expulsés de France, comme l'influenceur « Doualemn », renvoyé par Paris mais à qui Alger a refusé l'entrée. Le régime d'Alger n'émet jamais la moindre contestation sur les actions américaines. Il ne critique ni la reconnaissance par Washington de la marocanité du Sahara, ni les expulsions d'Algériens, ni les manœuvres militaires américaines aux frontières algériennes dans le cadre d'African Lion, où l'Algérie est absente. Cette politique d'aplaventrisme devant les Américains s'explique par une seule chose : la peur de voir la maison Blanche classer le Polisario organisation terroriste. Si cela venait à arriver ça serait la fin inéluctable d'un régime qui a toujours fait de cette organisation séparatiste son principal alibi politique.

La Syrie ? Nous on a rien à voir

S'agissant de la question syrienne, l'affirmation de Tebboune selon laquelle l'Algérie n'a jamais accepté les massacres d'Assad contre les populations civiles, est une audacieuse escroquerie intellectuelle. Des documents du renseignement syrien divulgués ont démontré l'implication des espions algériens à leur tête Mohamed Mediene, alias Général Tewfik, et Chafik Mesbah, tandis que les médias algériens démontraient un soutien ouvert et décomplexé de l'Algérie à Damas: les médias du régime d'Alger ont qualifié les rebelles anti-Assad de terroristes et la DRS de Mohamed Mediene et de Chafik Mesbah ont fourni une expertise en contre-insurrection pour écraser le soulèvement syrien. Après la chute du régime d'Assad, plusieurs responsables du régime ont bénéficié d'un accueil discret à l'hôtel El Aurassi à Alger. Ce révisionnisme vise à effacer la complicité de l'Algérie dans ces événements, à mesure que les alliances régionales évoluent – mais les preuves restent indélébiles.

Le régime algérien mis à nu

Face à ces multiples revirements, le régime algérien semble suivre une logique de survie désespérée, où Tebboune déploie tous les stratagèmes pour satisfaire les exigences de la haute hiérarchie militaire. En multipliant les postures fluctuantes – flatter les États-Unis, alarmer la France et adhérer à une politique de rapprochement conditionnel avec Israël – il tente de préserver un équilibre précaire. Toutefois, cette complaisance apparente vis-à-vis d'Israël risque fort de se retourner contre lui. Cette déclaration, et l'initiative de normalisation avec Israël, ne proviennent pas d'un désir sincère de reconnaissance de l'État hébreu, mais plutôt d'un recours désespéré à une négociation existentielle, relevant presque de la trahison des principes fondateurs de l'État militaire algérien. D'autant plus que les Israéliens sont conscients que cette annonce survient dans un contexte où le peuple algérien a été, en grande partie, éduqué à l'antisémitisme. Mal préparés à une telle déclaration, les dirigeants d'Alger vont désormais devoir affronter une vague déchaînée de mécontentement populaire, transformant leur manœuvre diplomatique en un levier potentiellement destructeur pour leur propre survie politique. La situation pourrait se retourner contre Tebboune : les déclarations pro-israéliennes, susceptibles de servir d'excuse à une frustration populaire latente, seront rapidement instrumentalisées par l'armée pour justifier son éviction. Ainsi, plutôt que de déclencher une colère légitime contre les véritables acteurs de la crise, la population se retrouvera à protester contre Tebboune, bouc émissaire idéal d'un régime militaire opportuniste.

Ce recul pourrait bien marquer le point de non-retour, sacrifiant le président dans une manœuvre politique où la survie du pouvoir militaire l'emporte sur la cohérence des principes nationaux.

Par: Hichem ABOUD

Signature de mémorandum de coopération entre la Fondation Friedrich Naumann et l'Assemblée Mondiale Amazighe pour l'année 2025

La Fondation allemande Friedrich Naumann et l'Assemblée Mondiale Amazighe signent leur mémorandum annuel de coopération pour l'année 2025.

Ce nouvel accord de coopération signés par M. Sebastian Vagt, directeur du bureau Maroc de la Fondation Friedrich Naumann pour la Liberté et M. Rachid Raha, président de l'Assemblée Mondiale Amazighe, accompagné par la Présidente Déléguée pour le Maroc, Mme. Amina Ibnou-Cheikh, concerne l'organisation du quatrième Forum National des Amazighs du Maroc, prévu à la ville d'Essaouira, au mois de mai, porterait sur le thème de la propriété intellectuelle et aux droits d'auteur des acteurs et des artistes Amazighs dans le

ⵔⵣⵍⵔⵍⴰ ⵍⵎⵙⴳⵔⵔⵉ ⵉⵏ ⵣⵣ ⵉⵔⴰⵙⵣⵏ ⵏ ⴰⵙⵙⵉⵣ ⵉⵜⵜⵅ ⵜⵉⵣⵔⵔⴰⵙ ⵍⵉ ⵜⵉⵙⴰ ⵏ ⵜⵣⵍⵉⵉⵉⵙⵉⵏ ⵙ ⵜⵔⴰⵣⵉⵜ, ⵍⵉ ⵜⵔⵣⵉ ⵍⵍⵙ ⵜⵣⵢⴰ ⵉⵙⵍⵙⵙⴰ ⵙ ⵣⵙⵙⵍⵉ ⵏ "ⵉⵍⴰⵙⵍ ⵍⵉ ⵍⵔⵉⵣⵙⴰ" ⵙ ⵉⵍⵍⴰⵙ ⵏ ⵜⴰⵙⵙⵉⵜ ⵍⵍⵙ ⵜⵉⵣⵔⵔⴰⵙ ⵍⵉ ⵜⵉⵙⴰ ⵏ ⵜⵣⵍⵉⵉⵉⵙⵉⵏ ⵙ ⵜⵔⴰⵣⵉⵜ ⵍⵉ ⵜⵉⵙⴰ ⵏ ⵜⵣⵍⵉⵉⵉⵙⵉⵏ ⵙ 2012, ⵉⵙⵙⵣⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵍⵉⵉⵉⵙⵉⵏ ⵙ ⵜⵔⴰⵣⵉⵜ ⵍⵉ ⵜⵉⵙⴰ

ⵕⵔⴳⵓⵔ ⵀⵙⵓⵍ ⵅⵅⵙⵢⵗⵜ.. ⵓⵕⵗⵔⵓⵍ ⵍ ⵙⵔⵕⵗⵀⵙⵗⵙⵗ ⵅ ⵏⵔⵅⵕ ⵍ ⵜⵙⵗⵗⵙⵕⵗⵜ ⵍ ⵍⵙⵙⵀⵅⵓⵗ ⵓⵔⵓⵣⵔⵢ

ⵕⵔⴳⵓⵔ ⵀⵙⵓⵍ ⵅⵅⵙⵢⵗⵜ ⵍ ⵓⵕⵗⵔⵓⵍ ⵙ ⵜⵙⵜⵗⵓⵏⵜ ⵜⵓⵔⵓⵣⵔⵢⵜ ⵢ ⵜⵔⵗⵔⵗ ⵙ ⵗⵔⵔⵓⵔⵔⵓ ⵜⵓⵕⵗⵀⵓ ⵜⵓⵕⵓⵅⵓⵍⵓⵙⵜ ⵙ ⵙⵅⵓⵍⵔⵕⵓ ⵏⵍⵓⵍⵜⵓⵙⵙ ⵕⵕⵓ ⵅⵓⵕⵕⵓ, ⵏⵅⵜⵓⵜ ⵕⵅⵓ ⵙⵗⵓ ⵓⵔⵓⵕⵓ ⵓⵕ ⵏⵜⵜⵓⵕⵔ ⵜⵔⵕⵕⵓ ⵙ ⵍⵙⵙⵀⵅⵓⵗ.

ⵏⵗⵙⵗ ⵅ 08 ⵢⵙⵕⵜ 1989 ⵢ ⵙⵕⵙⵙ ⵗⵀⵕⵀⵓⵕ ⵜⵓⵅⵕⵓⵍⵜ ⵙ ⵏⵍⵓⵍⵅⵔⵔⵓⵔ ⵓⵍⵗⵙⵅ ⵜⵓⵕⵙⵍⵓⵙⵙ, ⵏⵢⵓⵓ ⵓⵕⵗⵔⵍ ⵍⵍⵕ ⵅⵙⵙ ⵍ ⵓⵅⵔᵘ ⵜⵓⵍⵍⵓ ⵙ ⵙⵅⵔⵅ ⵍⵍⵕ ⵅ ⵜⵔⵅⵅⵏⵓ ⵙ ⵙⵕⵙⵙ, ⵏⵅⵔⵕ ⵕ ⵜⵏⵗⵔⵗ ⵙ ⵙⵅⵓⵍⵍ ⵙⵍⵗⵓⵍⵗⵓⵏⵗ ⵅ ⵏⵍⵓⵍⵅⵔⵔⵓⵔ.

ⵙ ⵏⵕⵙ ⵅⵙⵕⵕⵕ, ⵢⵓⵔⵅ ⵓⵕⵅⵕⵗⵏ ⵙ ⵜⵙⵕⵓⵅⵜ ⵅ 2016, ⵙⵕ ⵜⵕ ⵢⵙⵔⵅ ⵓⵕⵅⵕⵗⵏ ⵙ ⵜⵢⵙⵕⵓⵗⵏⵗⵏ ⵜⵗⵔⵓⵅⵏⵢⵗⵏ, ⵏⵅⵔⵔ ⵢⵓⵍ ⵕ ⵍⵓⵔⵔⵓⵕ ⵓⵍⵔⵓⵓ ⵙ ⵜⵓⵅⵅⵙⵗⵏⵗⵏ ⵙ ⵙⵕⵅⵔⵔ ⵍ ⵙⵕⵕⵓⵍⵍⵕ ⵔⵕⵕⵕ ⵅ ⵏⵗⵔⵙⵗⵏⵗⵜ ⵏⵏⵕ ⵅ 2015 ⵏⵅ ⵓⵕⵅⵕⵗⵏ ⵙ ⵏⵍⵓⵍⵅⵔⵔⵓⵔ ⵙ ⵜⵔⵅⵅⵏⵓ ⵙ ⵜⵔⵅⵅⵏⵓ ⵙ ⵜⵔⵅⵅⵏⵓ

ⵜⴰⵣⵍⵎⴰⵜ ⵜⵉⵏⵙⵉⵍⵉ ⵜⵜⵡⵙⵏⵜ ⵏ ⵜⴰⵣⵍⵎⴰⵜ

**ⵜⴰⵣⵍⵎⴰⵜ ⵜⵉⵏⵙⵉⵍⵉ ⵜⵜⵡⵙⵏⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵔⵙ ⵜⵉⵏⵙⵉⵍⵉ

ⵣⵓⵔⵣⴰⵏ ⵜⵣⵍⵉⵖ ⵙⵡⴰⵍ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵜⵉⵏⵎⵔⵓⵜ ⵜⵣⵓ 22 ⵏ ⵜⵣⵓⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⵏⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵎⵡⵉⴰ ⵏ ⵜⵣⵍⵉⵖ

ⵣⵓⵔⵣⴰⵏ ⵜⵣⵍⵉⵖ ⵙⵡⴰⵍ ⵏ ⵜⵣⵓⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⵙⵙⵓ ⵏ ⵜⵎⵡⵉⴰ ⵏ ⵜⵣⵍⵉⵖ ⵙⵓⵔⵜ ⵓⵣⵎⵓⵔ ⴰ ⵓⵣⵍ ⵏ ⵜⵣⵓⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⵎⵓⵔ

MAROC : DÉCOUVERTE DU PREMIER VILLAGE DE L'ÂGE DU BRONZE DU MAGHREB ANTÉRIEUR À L'ARRIVÉE DES PHÉNICIENS

Après les découvertes archéologiques exceptionnelles du plus ancien et du plus vaste complexe agricole préhistorique de toute l'Afrique dans le village d'Oued Beht (Commune rurale d'Ait Siberne – Province de Khemisset – Maroc), publiées dans la prestigieuse revue scientifique internationale anglaise « Antiquity », le 24 septembre 2024, l'équipe de recherche archéologique dirigée par l'archéologue marocain de renommée internationale Youssef Bokbot, Professeur à l'Institut national des sciences de l'archéologie et du patrimoine, relevant du ministère de la Culture, va publier dans la même revue « Antiquity », le 17 février 2025, un autre scoop scientifique de taille. Cette découverte scientifique sans précédent va révolutionner les connaissances relatives à l'histoire du Maroc et de l'Afrique du Nord. Contrairement à l'idée répandue selon laquelle les anciennes communautés amazighes d'Afrique du Nord étaient peu développées avant l'arrivée des commerçants phéniciens, ces recherches ont révélé l'existence de communautés locales actives qui pratiquaient l'agriculture et l'élevage et entretenaient des relations commerciales et des contacts culturels avec le reste des communautés du bassin méditerranéen et du Sahara. Cette recherche archéologique fait partie de la thèse de doctorat de Hamza Benattia, développée sous la direction du Professeur Youssef Bokbot.

Cette découverte changera notre perception du niveau de civilisation des populations locales d'Afrique du Nord, de l'ampleur de leur contribution à la production et à la diffusion de la civilisation, et de leur ouverture à tout ce qui se passe dans leur environnement régional et continental, à la fin de la préhistoire, notamment durant les âges des métaux, notamment le cuivre et le bronze, datée de 4400 à 2900 ans avant le présent. Cette découverte permettra de mettre en lumière des données archéologiques, jusqu'alors marginalisées, qui contribueront à la réécriture de l'histoire du Maghreb, en se basant sur une vision de l'intérieur, et non plus à travers des lunettes étrangères. Ces découvertes soulignent le rôle central joué par le Maroc dans le bassin méditerranéen occidental, suggérant que cette zone géographique hasutement géostratégique, au carrefour de l'Afrique et de l'Europe, recèle encore des secrets et des données scientifiques qui n'ont pas encore été révélés et qui sont susceptibles de bouleverser les hypothèses éronnées mises en avant pour occulter les apports des peuples autochtones, et ce en faveur des apports exogènes souvent exagérés.

La recherche sur la préhistoire récente du bassin méditerranéen a longtemps été dominée par l'étude des rives nord et est, laissant ses côtes africaines relativement méconnues. Cet article présente les découvertes réalisées sur le site de Kach Kouch (Dhar Lmoudden), (Oued Laou, Maroc) qui témoignent d'une occupation humaine entre 2200 et 600 av. J.-C. Contrairement à l'idée reçue selon laquelle l'Afrique du Nord aurait été peu développée avant l'arrivée des Phéniciens, ces recherches révèlent la présence d'une communauté locale active, pratiquant l'agriculture, l'élevage et des échanges. Ces trouvailles sont le résultat de la mise en place et du développement du Projet Archéologique de Kach Kouch, un programme de recherche doctorale mené à terme grâce au concours d'une équipe internationale majoritairement composée de jeunes chercheurs de l'Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine de Rabat (INSAP).

Situé sur un promontoire rocheux dominant la vallée de l'Oued Laou, Kach Kouch occupait un emplacement stratégique à proximité du détroit de Gibraltar. Ce lieu aurait permis aux habitants de contrôler un passage entre la mer Méditerranée et les montagnes du Rif, facilitant ainsi les échanges commerciaux et culturels avec d'autres régions. Les fouilles ont permis d'identifier trois phases d'occupation :

Phase KK1 (2200–2000 av. J.-C.)

Cette phase correspond à la transition entre l'âge du Cuivre et l'âge du Bronze. Peu de vestiges ont été retrouvés, ce qui suggère soit une occupation limitée, soit un remaniement et un déplacement des couches anciennes. Les rares objets découverts incluent des fragments de poterie, des silex et des ossements de bovins.

Phase KK2 (1300–900 av. J.-C.)

C'est durant cette période que le site devient un village agricole stable, avec des maisons en torchis et des fosses creusées dans la roche pour le stockage de produits agricoles. L'économie repose sur l'agriculture (blé, orge, légumineuses) et l'élevage (ovicapres, bovidés et suidés). On observe également des liens avec la péninsule Ibérique et d'autres régions méditerranéennes, comme en témoigne la découverte d'un fragment métallique en bronze.

Phase KK3 (VIIIe–VIIe siècles av. J.-C.)

Cette phase, qui correspond à la période qu'il est maintenant convenu d'appeler Maurétanienne 1, coïncide avec l'arrivée des Phéniciens dans la région et la fondation de Lixus. On constate alors une continuité des maisons en torchis mais aussi des changements dans les techniques de construction avec l'apparition de bâtiments rectangulaires avec des soubassements en pierres, inspirés des modèles phéniciens. De la poterie tournée, typique de cette culture, a également été retrouvée. Pourtant, les traditions locales ne disparaissent pas totalement : les habitants continuent à utiliser le torchis et certaines formes de poteries traditionnelles. L'abandon du site autour de 600 av. J.-C. pourrait être lié à des changements économiques et sociaux, à commencer par la fondation de nouveaux établissements côtiers.

Les maisons de la phase KK2 (1300–900 av. J.-C.) étaient rondes ou semi-circulaires, construites en torchis plaqué sur une armature en bois (semblables à des noualas). Lors de la phase KK3 (VIIIe–VIIe siècles av. J.-C.), on observe l'apparition de maisons rectangulaires constituées de murs dont les élévations, en torchis, reposent sur des soubassements en pierres. Ce changement témoigne d'une influence extérieure, probablement phénicienne, qui coexiste avec des éléments locaux. En parallèle, des fosses ont été creusées dans la roche, certaines servant de silos à céréales et légumineuses. Les analyses archéobotaniques ont révélé la présence de blé, orge, fèves et pois chiches, indiquant la pratique d'une agriculture bien développée dès la phase KK2. Au cours de la phase KK3, de nouvelles cultures apparaissent, notamment la vigne et l'olivier, suggérant une influence méditerranéenne. L'élevage était également diversifié : les moutons et les chèvres dominaient, mais des suidés et des bovins étaient aussi présents. Des traces de travail du cuir et d'autres artisanats ont été identifiées, illustrant une société bien organisée et autosuffisante.

Les fouilles ont mis au jour un riche assemblage de céramiques, d'outils en pierre et d'objets métalliques. Les poteries locales étaient façonnées à la main, présentant souvent des décorations imprimées, incisées ou en relief. À partir de la phase KK3, on retrouve des poteries tournées, notamment des amphores, caractéristiques de la culture phénicienne. Des grattoirs, des burins et des lames fournissent la preuve de l'existence d'une activité artisanale. Les faucilles témoignent, de leur côté, du rôle important acquis par l'agriculture. Pour ce qui est des objets métalliques, il faut noter que le fragment de bronze appartenant à la phase KK2 constitue aujourd'hui le plus ancien témoignage de la métallurgie du bronze daté par radiocarbone (1110–920 av. J.-C.) dans l'ensemble du Maghreb. La phase KK3 a livré des objets en fer attestant l'adoption de nouvelles technologies.

Les découvertes de Kach Kouch remettent en question l'idée reçue selon laquelle l'Afrique du Nord était peu développée avant l'arrivée des Phéniciens. Ce site prouve que les populations locales avaient déjà une économie agricole avancée et entretenaient des échanges avec le monde méditerranéen bien avant cette période. Les habitants de Kach Kouch n'étaient pas passifs face aux influences extérieures : bien au contraire, ils ont intégré certains éléments culturels étrangers tout en conservant leurs traditions, créant ainsi une culture hybride.

Kach Kouch invite à repenser la préhistoire récente de l'Afrique méditerranéenne qui apparaît désormais comme un espace dynamique d'échanges, d'innovations et d'identités plurielles. Les recherches futures pourront révéler l'existence d'autres sites similaires contribuant ainsi à enrichir notre compréhension des sociétés préhistoriques du Maghreb.

⁕ Article qui sera publié dans la pretigieuse revue scientifique anglaise "Antiquity", le 17 février 2025, DOI : https://doi.org/10.15184/aqy.2025.10

identité et à nos valeurs amazighes.

3- Révision des programmes d'enseignement de l'histoire :

Un autre point sur lequel nous devons concentrer notre combat est de forcer le ministère de l'Éducation nationale à réviser les programmes scolaires en ce qui concerne l'enseignement de la matière « Histoire » pour redonner leur juste place à l'histoire des Amazighs. Les programmes actuels, notamment ceux d'histoire, ne tiennent pas compte des Amazighs et ne parlent pas d'eux ; ils se contentent de répéter que "les Amazighs sont les premiers habitants du Maroc", sans donner plus de détails sur l'histoire des Imazighen, leur civilisation, leurs valeurs, et leur contribution à la civilisation marocaine et méditerranéenne, comme si les Amazighs étaient un peuple qui est apparu un jour puis a soudainement disparu. Il est urgent de revoir ces manuels d'histoire dépassés qui ignorent le rôle fondamental des Amazighs, pourtant considérés comme les habitants originels de la région d'Afrique du Nord, où ils ont vécu depuis toujours, et qu'ils ont fondé de grandes civilisations, et qu'il est essentiel de faire connaître aux générations futures afin qu'elles connaissent leur véritable histoire et l'identité originelle des Marocains. Les récentes découvertes archéologiques dans plusieurs régions du Maroc ont confirmé ce fait et ont démontré la contribution des Amazighs à la civilisation méditerranéenne.

Au regard des changements intervenus dans le processus de mise en œuvre de la langue amazighe, nous pensions que cela entraînerait naturellement une révision des programmes scolaires pour permettre une écriture d'une nouvelle histoire, l'histoire vraie du Maroc et non cette histoire falsifiée qui réduit l'histoire du pays à 12 siècles, depuis les Idrissides, en occultant des périodes historiques importantes et riches du Maroc préislamique.

Les archéologues marocains ont fait des découvertes impressionnantes dans des régions comme le Rif, Tafoghalt, Temara, Oued Beht, Adrar Ighud, et d'autres, qui révèlent une autre image de l'homme ancien au Maroc, l'homme qui y a habité, avec ses habitudes de vie, son habillement, sa nourriture et sa vision de la vie.

En définitive et face à ces défis, il est impératif que les militants du Mouvement Amazigh travaillent de manière organisée et continue au cours des cinq prochaines années (2025-2030/2975-2980) pour arracher ces trois grands objectifs : généraliser l'enseignement de l'amazighe, réviser les manuels d'histoire et affirmer l'identité amazighe comme une pierre angulaire du Maroc et de Tamazgha.

L'avenir de l'amazighité dépendra de la capacité du Mouvement Amazigh à planifier et à œuvrer de manière stratégique, au-delà des réactions émotionnelles et des réponses impulsives temporaires. Les défis sont considérables, mais ils ne sont pas insurmontables si les efforts sont concentrés et suivis d'une vision claire et à moyen et long terme.

⁕ Président de l'Assemblée Mondial Amazighe (AMA)

⁕www.facebook.com/Amadalpresse/videos/3795974637380025

Notes :
- https://bit.ly/3QkedY2
- https://bit.ly/41k0t6f
- https://bit.ly/413zXfJ
- https://bit.ly/4gNXgA6

www.amazigh.press

www.amazigh.press Amadalpresse

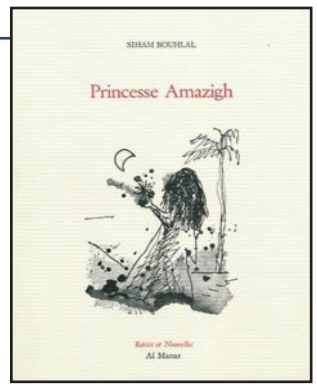

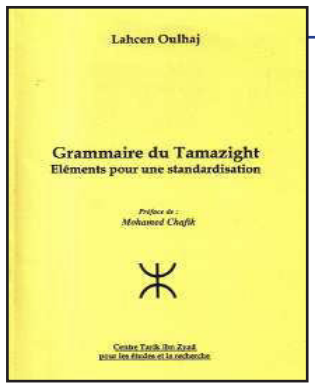

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 289/ FEVRIER 2025 -ⵖⵗⵓⵎⵇ 2975 - PRIX: 5 DH

QUELLES SONT LES PRIORITÉS DU MOUVEMENT AMAZIGH POUR 2025-2030 ?*

Rachid RAHA*

Le Mouvement Amazigh a parcouru un long chemin de luttes, d'expériences et de pratiques sur plus de six décennies, ce qui nécessite un moment de réflexion pour revoir ses priorités et évaluer ses réalisations. Le parcours de lutte dans lequel s'est engagé le mouvement a été ardu et difficile, et il n'a jamais été facile. Il a dû affronter un tourbillon de critiques, de doutes et de résistances, mais grâce à la détermination et à l'abnégation de ses militants, il a réussi à obtenir la réalisation de pas mal de ces revendications et la reconnaissance de certains importants droits. Cependant, il a également accumulé des déceptions et des échecs, non seulement en raison de facteurs objectifs, mais aussi à cause de facteurs subjectifs, ce qui doit être reconnu afin de corriger ses lacunes et redresser la situation.

Autocritique et méthodologie de travail absentes

L'un des reproches majeurs adressés au Mouvement Amazigh tout au long de ce long parcours est l'absence d'un plan clair et d'une méthodologie de travail fondée sur la prévision, l'anticipation et la planification à long terme. Souvent, il s'est limité à réagir de manière défensive et impulsive, réagissant de façon immédiate et parfois exacerbée, notamment lorsqu'il était confronté à des critiques, des actes racistes ou à des provocations.

Aujourd'hui, alors que nous célébrons le soixante-deuxième anniversaire de la disparition de Mohamed Ben Abdelkrim El Khattabi, qui nous a quittés le 6 février 1963 au Caire, il est grand temps d'élaborer un plan d'action clair pour les cinq prochaines années (2025-2030). Il est impératif de définir les priorités, de s'éloigner de l'improvisation dans le traitement des questions soulevées, d'éviter de se concentrer sur des dossiers secondaires ou des conflits marginaux qui entravent le progrès, et de se concentrer sur ce qui est fondamental pour la cause amazighe.

Il est regrettable que l'absence de planification stratégique ait entraîné un affaiblissement de la voix du Mouvement Amazigh, le cantonnant à une défense occasionnelle de la langue amazighe, malgré les défis continus auxquels il est confronté. Ce recul peut en partie être attribué au fait que certains militants au sein du mouvement ont considéré que le but ultime était la reconnaissance constitutionnelle de l'amazighe, qui s'est concrétisé au Maroc en 2011 (et en Algérie 2016), et par conséquent, cela marquait la fin de la mobilisation, comme si la cause amazighe était définitivement réglée et qu'il n'y avait plus rien à revendiquer !

Cependant, la réalité prouve que la véritable bataille et la cause essentielle pour laquelle nous luttons ne sont pas seulement celles de la reconnaissance de nos droits culturels et linguistiques, mais plutôt vont au-delà et englobe la construction de « la démocratie » dans son sens large et global. Cela inclut le renforcement de l'identité amazighe, la promotion de la langue, de la culture et des valeurs amazighes, la garantie de l'égalité des droits et des libertés, la participation politique effective et la distribution équitable des richesses.

Il convient de rappeler que les Amazighs ont été les précurseurs de l'invention de la démocratie avant même qu'elle ne naisse à Athènes en Grèce au Ve siècle avant J.-C., ce qui nous oblige à poursuivre la lutte pour ancrer cette démocratie dans notre réalité actuelle, en commençant par la généralisation de l'enseignement de la langue amazighe dans le système éducatif et son intégration dans la vie publique, conformément aux dispositions constitutionnelles, qui désormais prévoient sa co-officialité à côté de la langue arabe.

Exploiter les grands événements pour renforcer la cause amazighe

Le Maroc s'apprête à organiser deux grands événements sportifs : la Coupe d'Afrique des Nations 2025 et la Coupe du Monde 2030, qui se dérouleront en partenariat avec l'Espagne et le Portugal. Ces deux occasions représentent une formidable opportunité pour le Mouvement Amazigh de remettre en lumière ses questions et d'assurer la mise en œuvre du caractère officiel de l'amazighe.

Le Maroc sera sous les projecteurs du monde entier dans les années à venir, et les militants du Mouvement Amazigh doivent concentrer leurs efforts sur la défense de leur identité amazighe. Il est à déplorer que lors du tirage au sort de la Coupe d'Afrique des Nations, la déclaration de Fouzi Lekjaa, président de la Fédération Royale Marocaine de Football, ait abordé la question de l'africanité et de l'identité africaine en mettant en avant l'Afrique comme le berceau de l'humanité, mais sans mentionner que le Maroc est également le berceau de l'humanité, comme en témoignent les découvertes archéologiques, notamment celles de « l'Homme d'Adrar Ighud ». M. Lakjaa n'a fait aucune mention à l'identité amazighe, vieille de plusieurs millénaires. De même, le logo de la Coupe du Monde 2030 continue à ignorer l'identité amazighe, se limitant aux lettres arabes et espagnoles. À cette occasion, il est important de rappeler que nous avons demandé à Fouzi Lekjaa, par le biais d'une lettre signée par plus de vingt organisations amazighes envoyée le 23 décembre 2022, d'inclure le tifinagh dans le logo de la Coupe du Monde 2030, puis nous lui avons envoyé un rappel le 13 juillet 2023 [1], sans résultats. Nous réclamons ce droit constitutionnel et il est de notre droit de faire cela, car les Amazighs sont des citoyens qui paient des impôts, et l'État a l'obligation de répondre à leurs demandes. Sa Majesté le Roi n'a cessé de souligner que l'amazighe est une affaire de tous les Marocains, sans exception, et grâce à lui, l'amazighe a été consacré comme langue officielle dans la Constitution. Il est donc impératif que l'amazighe prenne une place de choix et que la loi organique 16-26 relative à la mise en œuvre du caractère officiel de l'amazighe soit pleinement appliquée.

Si le Maroc tirera des bénéfices de l'organisation de la Coupe d'Afrique et de la Coupe du Monde en termes de le développement économique, le renforcement du tourisme, l'amélioration des infrastructures, il existe aussi ce qu'on pourrait qualifier de « perte », en raison du mépris et de la marginalisation de l'identité amazighe, ce qui risque de maintenir cette identité originelle des Marocains dans l'ombre. Imaginez le jour où les journalistes marocains et internationaux couvriront ces dites compétitions, ils parleront de nos équipes nordafricaines comme étant des équipes « arabes » qui participeront à la Coupe d'Afrique sans mentionner qu'elles sont avant tout amazighes. Cela constituerait une vraie menace pour l'identité amazighe.

Priorités pour la période à venir de 2025 à 2030

Les militants du Mouvement Amazigh réaffirment toujours l'importance du « trinôme amazigh » : ⵓⵍⵓⵎ – Awal (la langue), ⵓⴽⵓⵎ – Akal (la terre), et ⵓⵀⵅⵓⵏ – Afgan (l'Homme).

Nous devons ériger comme priorités pour le Mouvement Amazigh dans ce plan quinquennal 2025-2030, que je propose, de défendre ce nouveau trinôme : Tutlayt ⵜⵓⵜⵍⵉⵢⵜ (la langue), Amazruy ⵓⵎⵣⵔⵓⵢ (l'Histoire), et Tamaguit ⵜⵓⵎⵓⵅⵉⵜ (l'identité).

1- Généralisation de l'enseignement de la langue amazigh :.

La langue est une question fondamentale et essentielle qui nécessite la concentration des efforts de tous les militants du Mouvement Amazigh pour plaider en faveur de sa généralisation dans la vie publique, notamment dans l'éducation. Ils doivent le faire sans délai et ne pas attendre chaque année la rentrée scolaire au mois de septembre pour revendiquer et rappeler leurs droits. À cet égard, je tiens à souligner qu'une conférence nationale a été organisée par notre organisation Assemblée Mondiale Amazighe au début de juin 2023 concernant ce sujet fondamental sur la généralisation de l'enseignement de la langue amazighe [2]. Il est impératif que les militants du Mouvement Amazigh exercent plus de pression sur le ministère de l'Éducation nationale pour accélérer le recrutement et la formation des professeurs dans ce domaine, et contraindre le gouvernement à respecter ses engagements. Il est incompréhensible qu'après plus de deux décennies depuis le lancement de l'enseignement de l'amazighe dans le primaire, nous n'ayons même pas atteint 10% des élèves apprenant la langue nationale amazighe, soit un demi-million d'élèves. Où en sommes-nous pour atteindre l'objectif de huit millions d'élèves dans les trois cycles éducatifs : primaire, secondaire et supérieur, et dont la grande majorité est privée de son droit constitutionnel d'apprendre la langue officielle amazighe, sachant que cette langue est la langue maternelle pour de nombreux élèves ? Plusieurs circulaires ministérielles sur la mise en œuvre de l'enseignement de l'amazighe ont été émises depuis septembre 2003, mais malheureusement, elles sont restées très limitées.

Les militants du Mouvement Amazigh doivent continuer à défendre fermement cette question essentielle pour forcer le ministère de l'Éducation nationale et de Préscolaire à recruter davantage d'enseignants spécialisés dans la langue amazighe pour accélérer la généralisation de son enseignement au niveau de l'éducation préscolaire et primaire, puis dans les autres niveaux de secondaire. Les associations nationales et régionales des enseignants doivent également adresser des correspondances au ministère à ce sujet.

Nous déplorons l'absence de volonté politique des gouvernements successifs depuis 2003, date de l'intégration de l'amazighe dans l'éducation, à l'exception de l'ancien ministre de l'Éducation Mohamed El Ouafa. Il est inacceptable que la généralisation de l'enseignement de l'amazighe soit continuellement retardée.

Il ne faut pas oublier aussi l'importance des programmes et des campagnes d'alphabétisation des adultes qui limitent l'enseignement à l'arabe sans inclure l'amazighe, bien que cette dernière soit une langue co-officielle du pays au même titre que l'arabe. Même les programmes destinés aux enfants des émigrés résidents à l'étranger ne prennent pas en compte l'amazighe. Les militants du mouvement amazigh doivent redoubler d'efforts pour lutter cette discrimination persistante contre la langue amazighe dans ces domaines.

2- L'identité et la lutte pour changer le terme « Maghreb arabe » par « Grand Maghreb » ou « Tamazgha » :

À cet égard, je tiens à rappeler le combat que nous avons mené contre l'Agence Maghreb Arabe Presse (MAP), où nous avons demandé un changement de nom et avons intenté une action en justice contre l'agence [3]. Une décision a été rendue pour demander aux parlementaires de modifier la loi régissant l'agence, car c'est le Parlement qui a adopté la loi et c'est cette institution qui est habilitée à la modifier. C'est ce que nous avons fait en envoyant des courriers aux parlementaires avec le texte du jugement et en les incitant à modifier la loi régissant cette agence. Les militants du Mouvement Amazigh devront interpeller les groupes parlementaires pour cette mission.

Nous avons observé positivement l'implication des chaînes de télévision nationales dans les célébrations du nouvel an amazigh 2975, notamment la chaîne Medi1TV qui a réalisé des programmes remarquables avec des intellectuels amazighs parlant de la signification et de l'importance de cette journée. Cependant, il est décevant de constater que, lorsque l'on allume la radio de Medi1Sat en voiture, on entend encore le terme de "nacharat al-maghreb al-arabi". La défense de l'identité amazighe nécessite la mobilisation des militants pour lutter contre l'hégémonie de cette idéologie arabiste et baathiste qui marginalise encore l'amazighe. Il est inacceptable que nous continuions à tolérer cette marginalisation alors que nous défendons un droit constitutionnel. Le texte constitutionnel de 2011 a tranché sur cette question de dénomination en remplaçant le terme du "Maghreb arabe" par "Grand Maghreb".

Dans ce même contexte, je pense qu'il est nécessaire de demander la fermeture du siège de « l'Union du Maghreb Arabe (UMA) » à Rabat, car des pays comme l'Algérie ne respectent pas l'un des principaux principes de cette union, à savoir le respect de la souveraineté et de l'intégrité territoriale des États. L'Algérie continue de semer la division et de nourrir des troubles en soutenant des mouvements séparatistes qui menacent la stabilité, la sécurité et l'unité des États, ce qui constitue une violation flagrante des objectifs pour lesquels cette union a été créée.

C'est pourquoi je tiens à souligner qu'il nous faut, en tant que militants et militantes du Mouvement Amazigh, de travailler à imposer un nouveau concept d'unité maghrébine sur des bases pragmatiques et rationnelles, comme nous le proposons à travers "Le Manifeste de Tamazgha" [4], et de continuer à unir nos efforts pour défendre notre identité amazighe dans l'avenir, tout en restant attachés à notre

→

المؤلف وعالم اجتماع الدكتور عبد الصمد الديالمي في حوار مع "العالم الأمازيغي" :

"مدونة الأسرة" عنف قانوني بنيوي ضد النساء وضد الأسرة

أكد الدكتور عبد الصمد الديالمي على أن المطلب الجندري المساواتي مطلب علماني التوجه. وبالتالي يكمن الرهان على توطينه في كل القوانين المغربية، وعلى رأسها "مدونة الأسرة"، وأضاف أنه لا وجود لأحزاب سياسية أو لجمعيات نَسَوية تطالب بعلمنة مطالبها الجندرية، أي بوضع قانون أسري مدني في شكله ومساواتي في مضمونه.

● أجرت الحوار د نادية بودرا

*** دكتور، في البداية نود أن تقدم لقراء جريدة "العالم الأمازيغي" نبذة عن مساركم المرتبط بإصلاح المدونة.**

** في عام 1973، قمت بتطليق زوجتي تعسفا، دون أن يكون لدي أي شيء ألومها عليه على الإطلاق. لقد كان الطلاق سهلا جدا لا في الشريعة الإسلامية فحسب بل في «مدونة الأحوال الشخصية» أيضا، حتى وإن كان «الطلاق أبغض الحلال عند الله». حاول والدي القاضي الشرعي أن يثنيني عنه. عبثا، فما كان عليه إلا التصديق على رسم الطلاق الذي حرره العدلان. كان من واجبه بحكم منصبه أن يحترم الشريعة وأن يطبقها من خلال تطبيق مقتضيات مسطرة "مدونة الأحوال الشخصية".

قمت بتطليق زوجتي لأنني كنت متأثرًا بشدة بالماركسية الفرويدية عند رايش، ذلك المحلل النفسي الماركسي الذي بيَّن أن الزواج والأسرة يجب تدميرهما. بالنسبة له، هاتان المؤسستان تستعبدان المرأة وتمنعان الرجال والنساء معا من ممارسة حياتهم الجنسية بحرية وبشكل مُرضي. هذه هي المرجعية الفكرية التي أضفت على تطليقي لزوجتي شرعية حقوقية تتجاوز قانونيته. بعد الطلاق مباشرة، وبالصدفة طبعا، تم إرسالي من قبل وزارة التعليم، باعتباري أستاذاً للفلسفة في الثانوي، إلى المدرسة العليا للأساتذة في سان كلاو بباريس (ENS de Saint Cloud) قصد تدريب عال في علم النفس التربوي. اغتنمت هذه الفرصة أيضًا لإعداد شهادة دروس معمقة في علم الاجتماع في جامعة باريس العاشرة. هناك، اكتشفت وعشت الثورة الجنسية، يوميا.

عند عودتي من باريس سنة 1974، قرأت التقرير الإيديولوجي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (1974) واكتشفت فيه أول استعمال مغربي لمفهوم المساواة بين الرجل والمرأة بفضل اجتهاد يحترم روح الإسلام. يدعو التقرير إلى معاملة النساء البالغات كالرجال البالغين، وضمان المساواة بين الزوجين أمام جميع الحقوق، وإلغاء الولاية، ومنع تعدد الزوجات، وتحويل أي حل للزواج إلى طلاق قضائي، وإشراك الزوجة في النفقة على البيت، وإلغاء التعصيب وإعطاء نفس الحصة للإخوة والأخوات في الميراث. نقيض "المدونة..." تماما، فتأثرت بالتقرير واقتنعت به أيما اقتناع ورأيت فيه الطريق الواقعي لتدمير الأسرة، في شكلها البطريركي الأقل.

في عام 1975، بدأت العمل على أطروحة السلك الثالث حول "الجنس والمجتمع في المغرب"، وهو العمل الذي كان عليّ فيه التوفيق أكاديميًا بين: 1) الثقافة الدينية الإسلامية التي مررها إليّ والدي القاضي الشرعي، وهي ثقافة يجب التعامل معها من خلال تمييز سوسيولوجي نقدي بين إسلام "نصي/حرفي" يعتبر المرأة كائنا دونيا في ذاته وبذاته وبين إسلام "تأويلي" يتغير حسب قراءاته فيمكن أن نجد فيه مخرجا للمساواة بين الجنسين 2) نقد بطريركية "مدونة الأحوال الشخصية" انطلاقا من زاوية التقرير الإيديولوجي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، 3) قناعتي الفرويدية ـ الماركسية بالثورة الجنسية (والتي كان عليَّ قياس مدى حضورها عند الشباب في البحث الميداني). في هذه الأطروحة التي حضرتها باللغة العربية ودافعت عنها سنة 1980 (ونُشرت سنة 1985 تحت عنوان "المرأة والجنس في المغرب") فككت فعلا النزعة البطريركية التي تقوم عليها "مدونة الأحوال الشخصية"، مبينا أنها تكرس السلطة الرجولية في تنظيم الأسرة. كانت هذه أول مقاربة سوسيولوجية نقدية للمدونة في المغرب.

وفي عام 1983 اكتشفت ونشرت فتوى ابن عرضون التي تقضي بالاعتراف بعمل الزوجة ومساهمتها الاقتصادية في البيت. ولذلك أوصى ابن عرضون بمنح الزوجة نصف المال المتراكم أثناء الحياة الزوجية بعد الطلاق أو بعد وفاة الزوج.

في أطروحة دكتوراه الدولة بفرنسا (1987)، قمت بتفريغ كتاب "النوازل الصغرى" للمهدي الوزاني (من بين ما أنجزته في هذا العمل). ومن بين النوازل التي عثرت عليها، نازلة تزويج الفتاة ذات التسع سنوات وشرعيتها. وهي النازلة التي طرحها السلطان مولاي سليمان سنة 1809 على الفقيه أحمد الرهوني طالبا منه إلحاق بنت التسع ببنت العشر حتى يصبح ذلك زواجها صحيحا ويصبح غير قابل للطعن. وفعلا، نصت فتوى الرهوني على أن بنت التسع تكون قادرة على إثارة الشهوة وعلى تحمل الوطء، وبالتالي تكون صالحة وقابلة للزواج. وفي نفس رسالة الدكتوراه في فصل آخر، أثبتت أن الطلاق بالخلع هو الأسلوب الأكثر شيوعاً لحل الزواج، وأنه ارتفع من 54.8% من حالات حل الزواج في عام 1951 إلى 63.6% في عام 1981. وللطلاق بالخلع دلالات كثيرة، من بينها اختيار الزوجة لشراء حريتها لأنها غير راضية عن زوجها وعن حياتها الزوجية. كان طلاق الخلع الاختيار الأسهل والأسرع للزوجة للتخلص من زواج لا يسعدها.

في عام 1990، اقترحت ونشرت خلال مؤتمر حول "اتحاد المغرب العربي" في الرباط أن هذا الاتحاد يجب أن يتحقق أيضًا من خلال سياسة مغاربية نَسَوية وأسرية بفضل ثلاث آليات: تشكيل اتحاد نَسَوي (féministe) مغاربي، مغربة قانون أسرة الأكثر مساواة، وقصدت به صراحة "المجلة" التونسية، ومأسسة الزواج المغاربي (بين أفراد الأقطار الخمس) وإعطاء جنسية مغاربية لأطفال هذه الزيجات المختلطة.

في عام 1994، في بحثي "السكن والجنس والإسلام" (نُشر عام 1995 وأعيد إصداره عام 2018)، أظهرت أن مراجعة "مدونة الأحوال الشخصية" في عام 1993 لم تغير سوى تسع مواد، مما يعني أن المواد الـ 207 الأخرى ظلت هي هي. إحصائيًا، شمل التعديل 4.1% فقط من جسم المدونة. وأظهر هذا البحث أن الأغلبية لم تعد تؤيد لا النفقة من جانب واحد ولا تعدد الزوجات ولا الطلاق غير القضائي.

ابتداء من 1998، شاركت علناً في النقاش العمومي لإقرار "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية" التي أدت إلى الانتقال إلى "مدونة الأسرة" سنة 2004. لقد نشرت العديد من المقالات في الصحافة الوطنية لإبراز الانتقال المغربي من أسرة ممتدة بطريركية إلى أسرة زوجية نووية لا يمكن إدارتها بفضل ثقافة وقانون بطريركيين. وعليه طالبت بضرورة الاجتهاد حتى مع وجود ما يسمى بالنصوص القطعية. ولم يتردد بعض علماء الشريعة في انتقادي انتقاداً لاذعا يقترب من التكفير. وبلغ هذا النقد ذروته في اليمن حيث اتهمت بالكفر والإلحاد وهددت بالقتل سنة 1999.

وقد أدت بي هذه المعركة النَسَوية والأكاديمية إلى نشر كتيب بعنوان «نحو ديمقراطية جنسية إسلامية» سنة 2000. لكن المقال العلمي الذي يلخص دفاعي عن إصلاح المدونة ويؤسس لاجتهاد جديد هو بلا شك "حول الاستمرارية بين الشريعة الإسلامية والشريعة الدولية في عدم التمييز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات"، (في مجلة "مقدمات"، عدد خارج السلسلة، العدد 4، 2002، صص. 88-68).

في عام 2000، وبينما كنت منخرطا كأكاديمي نَسَوي في هذا النضال من أجل مدونة أسرة مساواتية، بدأت في إنجاز دراستي الميدانية حول الرجولة في المغرب. وهي أول دراسة تؤسس للدراسات الرجولية في المغرب. كان أحد أهدافي من هذه الدراسة هو معرفة إلى أي مدى كان الرجل المغربي على استعداد للتخلي عن سلطاته وامتيازاته الإسلامية ـ البطريركية كما تنظمها "مدونة الأحوال الشخصية"، مثل الطلاق، والولاية، وتعدد الزوجات، وتقاسم الممتلكات المكتسبة أثناء الحياة الزوجية. أثناء قيامي بجمع البيانات في المدن الست التي شملتها الدراسة، تلقيت تهديدات بالقتل في خنيفرة ووجدة. وباستثناء الولاية ورفض تقاسم الممتلكات، كان معظم الرجال المبحوثين على استعداد للتنازل عن الامتيازات الأخرى.

بعد إصلاح المدونة سنة 2004، قمت بنشر العديد من المقالات الأكاديمية (في المغرب وفي الخارج) حول مساهماتها ونقائصها وعدم تطبيقها بين عامي 2004 و2013.

في سنة 2015، خلال الخبرة التي قمت بها لفائدة "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" حول موضوع الإجهاض، أشرت إلى المادة 160 من "مدونة الأسرة" التي تعطي أي رجل الحق في الإقرار بأن طفلا/ة من صلبه دون أن تكون أم الطفل/ة زوجة المُقِر. والإلحاق يعني مبدئيا تمكين الطفل من نسب المقر ومن النفقة ومن الإرث. ثم أوصيت "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" بالمطالبة بتقنين اختبار حمض نووي إجباري في حالة حمل خارج الزواج. فإذا كان الاختبار إيجابيا يجب فرض الإقرار بالأبوة على الوالد البيولوجي. وبفضل هذا التحسين الجوهري للمادة 160، سيتم "إنقاذ" الأم العازبة من خطر الإجهاض السري (من بين مخاطر أخرى) والمولود من مغبة عدم الانتساب إلى والده.

وفي عام 2015 أيضا، دافعت عن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" ضد هجوم بنكيران عليه حين طالب المجلس بالمساواة بين الجنسين في الميراث منتقدا إياه بالتدخل فيما لا يعنيه. في هذه المقالة، وضعت التمييز بين الإنصاف والمساواة. وهذا التمييز سمح لي أن أوصي بالانتقال من مفهوم الإنصاف غير المُسوِّي إلى مفهوم المساواة في مسائل الميراث. إن مفهوم المساواة يقتضي إعطاء نفس الحصة للأطفال دون تمييز بين الجنسين، وإلغاء التعصيب في حالة عدم وجود وارث ذكر. إن عدم المساواة في الميراث اليوم أمر غير معقول وغير عقلاني، وبالتالي فهي اليوم غير إسلامية. وبينت أن التعصيب هو مجرد آلية فقهية وقانونية للحفاظ على استمرار نسق بطريركي لم يعد يحمي لا اليتيمات ولا الأرامل. إن الدفاع عن المساواة هو دفاع عن حقوق الإنسان وهو من اختصاص "المجلس الوطني لحقوق الإنسان". حررت مقالا في الموضوع ونشرته ثم طورته ونشرته في مؤلف جماعي عنوانه "رجال يدافعون عن المساواة في الإرث".

في عام 2016، خلال مؤتمر إقليمي، أظهرت ونشرت أن عمل المرأة في البيت يشكل نفقة على بيت الزوجية. واختتمت هذه المقالة بالتوصية بأن يتقاسم الرجال مع النساء المهام المنزلية حتى تتمكن النساء أيضًا من تقاسم المجالات العامة للمال والمعرفة والسلطة التي كانت مخصصة تقليديًا للرجال (لأنهم محررون من العمل المنزلي).

ومنذ عام 2017، أصبحت مهتما مرة أخرى بالزواج العرفي/الفاتحة للفتيات القاصرات. وقد بينت أن هذا الزواج ظاهرة بطريركية مبررة إسلاميا وقانونيا في المدونة. وأنه عنف قانوني قائم على النوع الاجتماعي (الجندر) له عواقب وخيمة على الفتيات القاصرات. وفي الختام أكدت على إن زواج الفتيات القاصرات هو حل زائف: فهو ليس حلا بديلاً لا عن فقر الأسر ولا عن عدم تمدرس الفتيات القاصرات.

وللمضي قدمًا، فقد أثبتت سوسيولوجيا أن هناك مقاومة رجالية للمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. ويتمثل التحدي الآن في تطوير استراتيجية وطنية "للإعلام/التربية/الاتصال" تعمل على شرح مفهوم المساواة بين الجنسين وتعزيز قيمة تلك المساواة وإشراك الرجال المغاربة في الحركة النَسَوية والانخراط فيها في حياتهم الشخصية والمهنية. إن الالتزام النَسَوي الرجالي يرتبط بتفكيك الرجولة البطريركية ويؤدي إلى ميلاد رجولة جديدة، بنائية، مساواتية وغير عنيفة (تجاه النساء).

وفي مارس 2024، وفي حوار مع ماروك إيبدو Maroc Hebdo، دعوت إلى تحرير الإسلام من البطريركية في مدونة الأسرة، إما بوضع قواعد جديدة لاجتهاد جديد ومجدد، (وهي نفس القواعد التي اقترحتها في عامي 2000 و2002) وإما من خلال فعل تعطيل مفعول النصوص المقدسة التمييزية على مدونة الأسرة. وهو أمر من صلاحيات أمير المؤمنين وحده.

هذه هي المحطات الرئيسية لمصاحبتي العلمية والنَسَوية لمدونتي الأحوال الأسرية، مع العلم أن هذه المصاحبة جعلتني أنشر الكثير من النصوص باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية. وسأعمل على جمعها ونشرها في كتاب واحد.

*** ما هو تقييمكم العام لتعديل مدونة الأسرة، وهل تحقق المطلوب؟**

** تثير اقتراحات الهيئة المكلفة بمراجعة المدونة جدلا عارما في صفوف الساكنة العامة (كما يتجلى ذلك في وسائط التواصل الاجتماعي) بل تشكل في (نظرها) ضربا صارخا لامتيازات وسلط الرجل كما حددتها الشريعة (في نظرها)، بمعنى أن تلك الاقتراحات خيانة للشريعة (في نظرها). وهنا أؤكد من جديد أن تلك الاقتراحات متوافقة مع الشريعة الإسلامية حيث تم التصديق على معظمها من طرف "المجلس العلمي الأعلى" تحت سلطة أمير المؤمنين. هل من مؤسسة أخرى مخول لها أن تمثل الشريعة غير هذا المجلس؟ هل يستقيم أن يُتهم ذلك المجلس بخيانة الشريعة؟ ألم يوافق المجلس على الحقوق النسائية (féminins) الجديدة المثيرة للجدل الشعبي باسم الشريعة كما يفسرها المذهب الإسلامي

←

الرسمي في المغرب، وأقصد به المالكية؟ فلماذا تثير تلك الاقتراحات غضب الرافضين؟ ألا يحق بنا أن نفترض أن كل هذه الانتقادات ذات طابع سياسي إسلاموي، مصدرها من حزب سياسي إسلاموي في المعارضة ومن جمعيات إسلامية راديكالية غير مندمجة؟ لا أعتقد أن لهذين المصدرين أحقية أعلى من أحقية المجلس العلمي لتحديد موقف الشريعة في القضايا المطروحة للنقاش وللحسم.

هل يصح أن ندعي إن "المجلس العلمي الأعلى" لم يكن ملتزماً بالشريعة إلا عندما رفض بعض المطالب النَّسَوية (féministes)؟ وهل يجوز اختزال التشبث بالشريعة الإسلامية في ذلك الرفض؟ أن نعتبر أن هذا الرفض يُظهر لوحده التزام "المجلس العلمي الأعلى" بالشريعة تجني على المجلس، وأن نعتبر الحقوق الجديدة التي اعترف بها المجلس للنساء حقوقا غير إسلامية تجني ثان على المجلس، وكلاهما أمر يفتقر إلى المنطق التاريخي. فإذا كانت الشريعة تشريعا صالحا لكل زمان ولكل مكان (كما يدعي البعض)، فإن الحقوق التي اعترف بها علماء الشريعة (في عام 1957 (عند وضع "مدونة الأحوال الشخصية")، ثم في عام 1993 (عند إصلاح تلك المدونة)، ثم في عام 2004 (عند الإصلاح الثاني، أي في الانتقال إلى "مدونة الأسرة")، وتلك التي اعترفوا بها راهنا في مشروع إصلاح المدونة المقبل عام 2025) هي الدليل الساطع على تطور الشريعة الإسلامية بفضل أحوال الأسرة المتطورة، بحيث يتم إعادة تفسير وتأويل الشريعة باستمرار وفقًا للضرورات الاجتماعية والتاريخية التي تحيط بالأسرة وبتحولاتها. فالأسرة المغربية تتطور باستمرار، ولا يمكن أن تحكمها شريعة لا تتطور من خلال تطور قراءاتها الفقهية. من خلال التطور إذن، يمكن للشريعة أن تواكب تطور الأسرة المغربية. ومن ثم يتم دمج حقوق الإنسان في الشريعة كما بينتُ ذلك عام 2002 في مقالتي "في الاستمرارية بين الشريعة الإسلامية والشريعة الدولية في عدم التمييز بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات" (مقدمات، طبعة خاصة، رقم 4، 2002، صص. 68–88).

* هل تعديل المدونة استوفى جميع مطالب الحركات النسائية بالمغرب؟

** هناك مطالب نَسَوية استجاب لها "المجلس العلمي الأعلى" مثل: 1) إشراك النيابة القانونية للأم على الأطفال أثناء الحياة الزوجية دون أن يمكنها لوحدها من تلك النيابة كحاضنة، 2) استثناء سكن الزوجية من التركة واحتساب أعمال الرعاية في تقدير مساهمة النساء في الثروة الأسرية ووضع أطر لتقسيم الأموال المشتركة بين الزوجين (دون اعتراف صريح باشتراك الزوجة في النفقة...). لكن مطالب أخرى ظلت عالقة هي:

1) عدم الاعتراف بالأبوة على أساس اختبار الحمض النووي (فراش الزوجية أو الإقرار الطوعي للوالد البيولوجي هما الآليتان الوحيدتان اللتان تشرعنان الأبوة) مع العلم أن ذلك الاختبار لا يعارض الشريعة، فالقيافة مثلا أجيزت وطبقت في عهد الرسول، ومن الواضح أن التحليل الجيني أنجع من القيافة لإثبات النسب،

2) عدم إلغاء التعصيب (للحفاظ البطريركي بجزء من التركة إلى عصب الهالك، مع العلم أن العائلة الممتدة اندثرت عمليا ولم تعد تحمي اقتصاديا لا الأرامل ولا اليتيمات)،

3) رفض التوارث بين الرجل المسلم والمرأة غير المسلمة (لعدم تمرير أموال المسلمين إلى غير المسلمات ومن ثم إلى غير المسلمين، رغم أن الشريعة تعترف بحلية الزواج من الكتابيات)،

4) عدم إلغاء تعدد الزوجات (حفاظا على امتيازات الرجل الجنسية والإنجابية)،

5) عدم تجريم الزواج العرفي للفتيات دون سن 17 سنة بقراءة الفاتحة (دفاعا إيديولوجيا عن "شرف" الأب وتزكية لاشعورية لمسؤولية السلطات العمومية في عوز الأسر وفي عدم تمدرس الفتيات) وعدم منع كل زواج قانوني للفتيات دون الثامنة عشرة. طبعا، يمكن أن نناقش أكثر "المجلس العلمي الأعلى" في العلية الفقهية لآرائه هاته، وأن نؤكد أن احتماءه بوجود نصوص "قطعية" أمر جد قابل للنقاش. والواقع أن رفض هذه المطالب يشكل تمييزا ضد النساء وعنفا قانونيا ضدهن باسم قراءة بطريركية للشريعة، تواطؤا موضوعيا مع نزوع الأكثرية البطريركية في المغرب إلى عدم اعتبار تلك الاقتراحات المرفوضة عنفا قانونيا ضد النساء.

* في نظركم هل تعديل المدونة مبني على توجه علماني أم تطور حاصل في الشريعة؟

مطلب المساواة الجندرية (بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات) مطلب يقوم على "ميثاق حقوق الإنسان" وعلى "معاهدة مناهضة كل أشكال التمييز ضد النساء". وهما وثيقتان صادق عليهما المغرب ورفع مبدئيا كل تحفظاته بصدد المعاهدة. وبالتالي، يمكن القول إن المطلب الجندري المساواتي مطلب علماني التوجه. وبالتالي يكمن الرهان في توطينه في كل القوانين المغربية، وعلى رأسها "مدونة الأسرة". لكن توطين مبادئ الميثاق والمعاهدة في المدونة يمر أولا عبر توطينه في الشريعة الإسلامية نظرا لطبيعة نظام الحكم في المغرب ونظرا لسيادة أكثرية اجتماعية بطريركية ترفض مبدأ المساواة الجندرية باسم قناعاتها البطريركية المتجذرة شخصيتها القاعدية من جهة وباسم فهمها البطريركي للشريعة الإسلامية من جهة ثانية. وبالتالي نفهم لماذا عرض جلالة الملك المقترحات الجدالية على "المجلس العلمي الأعلى" للنظر في شرعيتها الإسلامية (وذلك من صلاحيات جلالته طبعا). لكنه لم يعرضها على "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" للنظر في شرعيتها الحقوقية الدولية، مع العلم أن كلا المجلسين كانا معا طرفين متساويين في الهيئة المكلفة بالمراجعة. فالقضايا المرفوعة إلى "المجلس العلمي الأعلى" لا يمكن اختزالها في بعدها الفقهي لأن لها أيضا أبعادا أخرى، اجتماعية واقتصادية وحقوقية... بتعبير آخر، تحول "المجلس العلمي الأعلى" إلى حَكَم تشريعي يقول قولا شبه نهائي وشبه ملزم في الاقتراحات الجدالية بعد أن كان "مجرد" طرف في الهيئة. في الوقت ذاته، ظل "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" مجرد طرف في هيئة انتهت مهامها ولم يرق إلى مرتبة الحَكَم رغم أنه هيئة دستورية ورغم أن الدستور المغربي ينص صراحة على أن حقوق الإنسان مرجعية دستورية سامية على قدم المساواة مع الإسلام. من هنا يبدو جليا أن النظر النهائي بصدد إصلاح المدونة يعود إلى الشريعة الإسلامية كما تحددها فتاوى/آراء "المجلس العلمي الأعلى" وما على الهيئة المكلفة بصياغة مشروع مدونة الأسرة إلا أن تطبق آراء ذلك المجلس في صياغة مشروع المدونة المقبلة. من ثم، يمكن القول إن النشيطات والنشطاء النَّسَويين والحقوقيين (المَمْثلين في "المجلس الوطني لحقوق الإنسان) يشكلون مجرد محرك شبه ـ علماني في مسلسل إصلاح المدونة في حين يشكل علماء الشريعة (الرسميون المعتدلون المندمجون في النظام السياسي) المقرر الديني الحاسم في ذلك الإصلاح. بتعبير آخر، قام "المجلس العلمي الأعلى" بتقييم مدى إسلامية المقترحات الجدالية، فمرر البعض منها ورفض البعض الآخر باسم وجود نصوص دينية "قطعية" (حسب رأيه). لا بد إذن من التأشيرة الإسلامية في الوضع الاجتماعي والسياسي الراهن بحيث أن الإسلام يشكل أنا أعلى (surmoi) دينيا لا مفر منه. لذا لم تستطع الجمعيات النسَوية سوى مطالبة "المجلس العلمي الأعلى" ببذل مجهود أكبر في الاجتهاد لتجاوز رفضه بصدد مطالب أساسية مثل إلغاء التعصيب ومنع تعدد الزوجات وإيجاز التحليل الجيني.

من هنا نستخلص أنه لا وجود لأحزاب سياسية أو لجمعيات نَسَوية تطالب بعلمنة "مدونة الأسرة"، أي بوضع قانون أسري مدني في شكله ومساواتي في مضمونه (رغم أن الطابع المدني لا يعني بالضرورة المساواتية). لماذا غياب ذلك المطلب؟ إن مطلب العلمنة المدنية المساواتية مطلب خاسر سياسيا وانتخابيا (فقدان مقاعد ومناصب) وخطير اجتماعيا (تهمة الخروج عن الدين). لذا يمكن جمع كل القوى المطالبة بإصلاح المدونة في تيار النَّسَوية الإسلامية، بمعنى أن الإصلاح يتم من داخل الشريعة وفي إطارها باسم العدل والإنصاف، رغم التنصيص الصوري على ضرورة احترام التزامات المغرب الدولية بحقوق الإنسان القائلة بالمساواة في كل الحقوق وفي كل الحقول.

* ما هو التعديل السليم في نظركم، او كيف يجب أن يكون التعديل وفق تصوركم الخاص؟

** لابد من التذكير هنا أن الإسلام نشأ كدين في بيئة بطريركية مثله في ذلك مثل الديانات الإبراهيمية وأن نصوصه التأسيسية تحمل في معناها الظاهر حمولة بطريركية تقول بالعدل والإنصاف فقط في تنظيم العلاقة الأسرية بين الرجل والمرأة. لكن العدل والإنصاف لا يعنيان المساواة بين الجنسين، وإنما فقط إعطاء لكل ذي حق حقة على أساس الاختلاف الجنسي بين الذكر والأنثى، ذلك الاختلاف الذي يحدد بطريركيا مكانة ووظيفة وحقوقا مختلفة لكل منهما في الأسرة وفي المجتمع. لذا يمكن اعتبار مفهومي العدل والإنصاف ضربا من العنف القانوني البطريريكي تجاه النساء.

وبالتالي، ينبغي البدء بتحرير الإسلام من البطريركية التي شرعنها ونظمها في إمبراطورياته المتعاقبة الماضية وفي دوله الراهنة، بمعنى ألا يبقى فهمه الرائج البطريركي سائدا. وأقصد بالفهم الرائج أن الإسلام دين يقول في نصوصه المؤسِّسة "القطعية" بمبدأ تفوق الرجل وضرورة السيادة الرجولية. ينبغي أن يفهم علماء الشريعة، وبعدهم الساكنة العامة، أن الوقوف البطريركي عند المعنى الظاهر البطريركي للنصوص التمييزية عائق إبستمولوجي يمنع من الوصول إلى الحقيقة، تلك الحقيقة التي تكمن في المساواة باعتبارها المقصد الاستراتيجي للرسالة القرآنية. وهو المقصد الذي بدأ يتجلى اليوم بفضل التقدم العلمي الذي يفرض عدم التمييز في الحقوق على أساس الجنس. آن الأوان لتبسيط ونشر كل النظريات العلمية والسوسيولوجية في صفوف الساكنة العامة من طرف وسائل الإعلام الرسمية، السمعية والمرئية والرقمية. فالنظرية السوسيولوجية الجندرية تبين بكل بساطة أن الرجل ليس متفوقا بذكورته وأن المرأة ليست دونية بأنوثتها، وأن التفوق والدونية معطيان اجتماعيان مبنيان على مدى التاريخ وأن تفكيكهما ممكن وواجب من أجل بناء مجتمع سليم. يؤدي هذا التحليل إلى ثلاث إمكانيات.

تكمن الإمكانية الأولى في أن يتخذ وزير العدل ذي الشجاعة السياسية المحمودة قرارا يعيد النظر في رفض "المجلس العلمي الأعلى" لبعض المطالب النسوية باعتبار المجلس "مجرد" مؤسسة استشارية غير تشريعية. في هذا الإطار، تسهر وزارة العدل (بحكم الاختصاص) على صياغة مشروع قانون يقبل المطالب النَّسَوية كلها. ثم تقنع شركاءها في اللجنة المكلفة بصياغة مشروع القانون بقبول المشروع وهي مهمة ليست بالصعبة بالنظر إلى موقفي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية من جهة ووزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة من جهة أخرى من القضية النسائية. فالأول معروف بصوفيته والصوفية كما عَرَّفْتُها في كتاب لي يرجع إلى 1997 نظرية إسلامية نَسَوية بامتياز تعارض التعامل مع المرأة ككائن دوني. أما الثانية فهي وزيرة معروفة بنَسَويتها، أي بالدفاع عن حقوق المرأة.

وتحيل الإمكانية الثانية على ضرورة الاجتهاد مع وجود النص، أي رغم وضد معناه الظاهر البطريركي الغالب. بتعبير آخر، لا يكفي الاجتهاد انطلاقا من قواعده الراهنة الموروثة منذ قرون. لا بد من تجديد قواعد الاجتهاد وفقا للمبادئ التالية: تسييد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، مراعاة السياق التاريخي للنصوص المقدسة، ظنية كل النصوص المتعلقة بالمعاملات (واعتبار أمور الزواج والطلاق والإرث والحضانة والولاية على الأطفال من المعاملات)، الاجتهاد الجدلي مع النص، التحرر المذهبي (للتفصيل، انظر كتابنا "نحو إصلاح جنسي في المجتمعات الإسلامية"، صص. 125–134). إنها آليات تمكن "المجلس العلمي الأعلى" من تقييد ما هو حلال لأنه غير عادل وغير مساواتي مثل الموافقة على تجريم زواج القاصرات، العرفي منه على وجه الخصوص وعلى إلغاء التعصيب لأنه لم يعد يقوم بوظائفه الاجتماعية الماضية وعلى إجازة التحليل الجيني نظرا لأن له شرعية في سنة الرسول ونظرا لجلبة لمصالح عدة تخدم الطفولة أساسا.

أما الإمكانية الثالثة، فتكمن في قرار التعطيل (désactivation)، وهو من صلاحيات أمير المؤمنين لوحده. والمقصود منه تعطيل العمل بنصوص "قطعية" كما فعل عمر بن الخطاب بصدد المؤلفة قلوبهم وبصدد قطع يد السارق. المقصود هنا هو تعطيل النصوص "القطعية" التمييزية ضد النساء، أي عدم الأخذ بها في صياغة مدونة الأسرة نظرا لتطور الأسرة ونظرا للمصلحة العامة (المفعول الإيجابي للمساواة بين النساء والرجال في الحقوق على التنمية). إن فعل التعطيل، أي تعطيل الحلال، هو فعل مُشَرعَن أصلا في مواد قانونية مغربية أخرى كثيرة (مثل عدم قطع يد السارق، عدم جلد الزاني/الزانية، التخلي عن القصاص، التخلي عن الرق...)، لمن وسائل تحقيق المقصد الإسلامي الرئيسي في نظري المتواضع، وهو إحلال المساواة بين كل المسلمين وكل المسلمات في الحقوق والواجبات.

هذه الإمكانية الثالثة الجذرية هي الوسيلة المثلى لتحقيق مدونة أسرة إسلامية/مساواتية في مضمونها ومدنية في شكلها. ومن أجل إكمال مدنيتها، آن الأوان للتخلي المؤسساتي عن مصطلحي "التعديل" أو "المراجعة" والانتقال المؤسساتي إلى مصطلح الإصلاح. وآن الأوان أيضا للقطيعة الاصطلاحية مع مصطلح "المدونة" والانتقال إلى مصطلح "القانون".

أليس من الأجدر استبدال "مدونة الأسرة" ب "قانون الأسرة"؟ ألم يؤخذ مصطلح المدونة سنة 1957 من "المدونة الكبرى" (التي تجمع كل ما قالة الإمام مالك في فقه الأسرة أيضا) للتدليل على أن "مدونة الأحوال الشخصية" مجرد تقنين تلخيصي لمدونة كبرى معروفة بحمولتها البطريركية؟ أليس الرهان اليوم أن نقطع مع البطريركية إسما ومضمونا؟ وأن نحذف على الأقل الفصل 400 من المدونة الحالية القائل بالرجوع إلى الفقه المالكي/المدونة الكبرى عند الضرورة ؟ في كلمة واحدة، آن الأوان للوعي بأن مدونة الأسرة الحالية تشكل عنفا قانونيا بنيويا ضد النساء وضد الأسرة. آن الأوان للقضاء على هذا العنف القانوني الواضح بفضل إصلاح قانوني جذري، شامل وعميق.

ماهي أولويات الحركة الأمازيغية ل2025-2030؟*

قطعت الحركة الأمازيغية، على مدى أزيد من ستة عقود، مسارا طويلا من النضال ومن التجربة والممارسة، وهو ما يستدعي أن تقف وقفة تأمل لمراجعة الذات ، وتقييم حصيلة أدائها.

كان مسار النضال الذي انخرطت فيه الحركة شاقا وعسيرا ولم يكن البتة مفروشا بالورود. كان عليها أن تواجه إعصار المنتقدين والمشككين والمناهضين لها، لكن بفضل إصرار واستماتة مناضلي الحركة تمكنت من تحقيق مكاسب مهمة ، ولكنها راكمت أيضا الخيبات، ليس فقط لاعتبارات موضوعية، بل لتداخل عوامل ذاتية أيضا، وهو ما ينبغي الإقرار به في أفق أن تتدارك الحركة النقائص والعيوب التي شابت عمله وتصحيح المسار.

نقد ذاتي ومنهجية عمل غائبة

من أبرز ما يؤاخذ على الحركة الأمازيغية طيلة هذا المسار الطويل أنها تفتقر إلى مخطط واضح ومنهجية عمل تستند إلى الاستشراف والاستباق والتخطيط بعيد المدى، إذ غالبًا ما تكتفي بالتعاطي مع الأمور بمنطق دفاعي واندفاعي، وردود فعل آنية ومتشنجة، خاصة عندما تكون عرضة لانتقادات أو لاستفزازات.

اليوم، ونحن نخلد الذكرى الثانية والستون لوفاة محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي رحل عنا يوم 6 فبراير 1963 بالقاهرة، حان الوقت لبلورة مخطط عمل واضح للسنوات الخمس القادمة (2025-2030). من الضروري تحديد الأولويات والابتعاد عن العشوائية في التعاطي مع القضايا المطروحة، وتجنب الانشغال بالملفات الثانوية أو الخلافات الهامشية التي تعيق التقدم، ونركز على ما هو أهم بالنسبة إلى القضية الأمازيغية.

من المؤسف أن غياب التخطيط الاستراتيجي قد أدى إلى خفوت صوت الحركة الأمازيغية وانحصارها في الدفاع عن الأمازيغية بمنطق مناسباتي فقط، رغم التحديات المستمرة التي تواجهها. هذا التراجع قد يعود جزئيًا إلى أن بعض الفئات داخل الحركة اعتبرت أن دسترة الأمازيغية في المغرب (2011) وفي الجزائر (2016) بمثابة نهاية النضال، وكأن القضية قد حُسمت ولم يعد هناك ما يُطالب به! لكن الواقع يؤكد أن المعركة الحقيقية و القضية الجوهرية التي نناضل من أجلها لم تكن فقط من أجل الاعتراف الرسمي، بل تمتد إلى تحقيق الديمقراطية بمفهومها الواسع وأبعادها الشاملة ، والتي تشمل تعزيز الهوية الأمازيغية، والنهوض باللغة والثقافة والقيم الأمازيغية، وضمان المساواة في الحقوق والحريات، والمشاركة السياسية الفعالة، والتوزيع العادل للثروة.

جدير بالذكر أن الأمازيغ كانوا روادًا في تطبيق مبادئ الديمقراطية قبل أن تظهر في أثينا خلال القرن الخامس قبل الميلاد، وهو ما يستوجب منا مواصلة النضال لترسيخها في واقعنا الحالي، بدءًا من تعميم الأمازيغية في التعليم والحياة العامة، تنفيذًا للمقتضى الدستوري الذي أقر رسميتها إلى جانب اللغة العربية.

استثمار الأحداث الكبرى لتعزيز القضية الأمازيغية

المغرب مقبل على تنظيم تظاهرتين رياضيتين بارزتين: كأس إفريقيا للأمم 2025، وكأس العالم 2030 الذي سينظم بشراكة مع إسبانيا والبرتغال. تشكل هاتان المناسبتان فرصة مهمة أمام الحركة الأمازيغية لإعادة تسليط الضوء على قضاياها، ومساءلة مدى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

المغرب سيكون محط أنظار العالم، خلال السنوات المقبلة، وعلى مناضلي الحركة الأمازيغية أن يركزوا اهتمامهم حول الدفاع عن هويتهم الأمازيغية. لقد تابع الجميع داخل وخارج المغرب حفل سحب قرعة كأس افريقيا، التي تميزت بالمداخلة القوية لفوزي لقجع، رئيس الجامعة الملكية لكرة القدم، والتي آثار خلالها قضية النزعة الافريقية والهوية الإفريقية باعتبار افريقيا مهد البشرية، لكنه تجاهل الحديث عن أن المغرب يشكل مهد البشرية وهو ما تثبته العديد من الاكتشافات الأثرية والأركيولوجية، من بينها اكتشافات "انسان أدرار ن إغود". لم تكن ثمة إشارة إلى الهوية الأمازيغية الضاربة في القدم. وقبلها سجلنا بأسف تغييب الهوية البصرية عن شعار كأس العالم 2030 الذي اقتصر على الحرفين العربي والإسباني.

بهذه المناسبة، أشير إلى أنه سبق أن طالبنا فوزي لقجع من خلال مراسلة موقعة من طرف اكثر من عشرين تنظيما أمازيغيا أرسلت إليه في 23 دجنبر 2022 ، طالبناه بضرورة اعتماد الهوية البصرية الأمازيغية، من خلال إضافة حرف تيفيناغ إلى شعار المونديال 2030، ثم ذكرناه بذلك في مراسلة ثانية في 13 يوليوز 2023 (1)، لكن دون جدوى. إننا نطالب بحق دستوري ومن حقنا أن نفعل ذلك، فالأمازيغ مواطنون يدفعون الضرائب، والدول واجب عليها الاستجابة لمطالبهم، وجلالة الملك ما فتئ يؤكد بأن الأمازيغية هي شأن المغاربة جميعا بدون استثناء، وبفضله تم تكريس الطابع الرسمي للأمازيغية في الدستور، لذلك ينبغي أن تتبوأ الأمازيغية مكانة متميزة، وأن يتم تفعيل مضامين القانون التنظيمي 26-16 المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

فإذا كان المغرب سيحقق مكاسب من خلال تنظيم كأس افريقيا وكأس العالم على مستوى تعزيز السياحة والتنمية وتقوية البنيات التحتية من خلال تنظيم هذه التظاهرات ، فإن ثمة ما يمكن اعتباره ب" الخسارة" تتجلى في تجاهل وتهميش الهوية الأمازيغية، وهو ما يهدد بإبقاء هذه الهوية الأصلية للمغاربة في الظل. تصوروا حينما سيقوم الإعلاميون المغاربة بتغطية أطوار المنافسات القارية والدولية وسيتحدثون عن المنتخبات كأنها منتخبات عربية المشاركة في كأس افريقيا دون الإشارة إلى أنها أمازيغية قبل كل شيء، إن من شأن ذلك أن يشكل تهديدا للهوية الأمازيغية.

أولويات المرحلة المقبلة (2025-2030)

لذا، على مناضلي الحركة أن يعيدوا التأكيد على أهمية "الثالوث الأمازيغي": (ⵍⵍⵗ – أوال: اللغة، ⵓⴽⴰⵔ – أكال: الأرض، ⵓⵀⵅⵓⵍ – أفكان: الإنسان).

علينا أن نذكر الجميع بأن أولوياتنا في الحركة الأمازيغية في هذا المخطط الخماسي الذي أقترحه، هي الدفاع عن الثالوث الجديد (تويتلايت ⵜⵜⴰⵡⵉⵜⵍⴰⵢⵜ) اللغة، و(أمزروي ⴰⵎⵣⵔⵓⵢ)التاريخ ، و(تمكيت ⵜⵎⴽⵉⵜ)الهوية.

1 – تعميم تدريس الأمازيغية.

إن اللغة مسألة جوهرية وأساسية، تتطلب تعزيز جهود جميع مناضلي الحركة الأمازيغية من أجل الترافع حول تعميمها في الحياة العامة وبالأخص في التعليم. ويجب أن يفعلوا ذلك دون تأخير ولا ينبغي انتظار كل سنة الدخول المدرسي في شهر شتنبر ليطالبوا بذلك. أشير في هذا الصدد إلى أنه سبق للتجمع العالمي الأمازيغي أن نظم ندوة وطنية في بداية يونيو 2023 (2)، بشأن هذا الموضوع الجوهري بخصوص تعميم اللغة الأمازيغية، ومن الواجب على مناضلي الحركة الأمازيغية ممارسة المزيد من الضغط على وزارة التربية الوطنية لتسريع التوظيف والتكوين في هذا المجال، وإلزام الحكومة بالوفاء بالتزاماتها. فلايعقل أنه بعد مرور أزيد من عقدين من الزمن على انطلاق ورش تعليم الأمازيغية في السلك الابتدائي لم نصل بعد حتى إلى مستوى 10 في المئة من التلاميذ المتمدرسين الذين يتعلمون اللغة الوطنية الأمازيغية، أين نحن من الوصول إلى مبتغى نصف مليون تلميذ؟ تذكروا معي أن هناك ثمانية ملايين تلميذ في الأسلاك التعليمية الثلاثة: الابتدائي والإعدادي والثانوي، أغلبهم الساحقة محرومون من حقهم الدستوري في تعلم اللغة الرسمية الأمازيغية علما أنها اللغة الأم بالنسبة لفئات واسعة من التلاميذ. لقد صدرت العديد من المذكرات التربوية الوزارية المهتمة بتفعيل تدريس الامازيغية، منذ فاتح شتنبر 2003 تاريخ الشروع في هذا التدريس إلى اليوم، ولكنها مع الأسف بقيت جد محدودة.

❑رشيد الراخا*

على مناضلي الحركة الأمازيغية أن يواصلوا دفاعهم باستماتة عن هذه المسألة الأساسية حتى يحثوا وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة على توظيف أعداد مضاعفة من المدرسين المتخصصين في الأمازيغية من أجل تسريع وتيرة تعميم تدريس الأمازيغية على مستوى التعليم الأولي والسلك الابتدائي ثم الأسلاك الأخرى. يجب كذلك أن تقوم الهيئات الوطنية والجمعيات الجهوية لمدرسي الأساتذة بمراسلة الوزارة في هذا الشأن.

حقا، إننا نسجل بأسف غياب الإرادة السياسية لدى الحكومات المتعاقبة منذ 2003، تاريخ إدماج الأمازيغية في التعليم، باستثناء وزير التعليم السابق الراحل محمد الوافا. لا يمكن أن يتواصل التردد والتلكؤ في تعميم تدريس الأمازيغية.

ولا ينبغي هنا أن نغفل كذلك الاهتمام ببرامج محو الأمية التي تحصر لغة التعليم في العربية دون الأمازيغية رغم أن الأخيرة تعتبر لغة رسمية للبلاد. حتى البرامج الموجهة لأبناء المهاجرين في الخارج. فينبغي تعزيز جهود مناضلي الحركة الأمازيغية للتصدي لاستمرار التمييز العنصري ضد الأمازيغية في هذه المجالات.

2- الهوية والدفاع عن تغيير تسمية "المغرب العربي" إلى المغرب الكبير أو "تامزغا"

و بالمناسبة أود التذكير هنا، بالصراع الذي خضضناه ضد "وكالة المغرب العربي للأنباء"، حيث طالبنا بتغيير الإسم ورفعنا دعوى ضد الوكالة (3)، وتم إصدار الحكم بضرورة مطالبة البرلمانيين بتغيير القانون المؤطر للوكالة، لأن البرلمان هو الذي صادق على القانون وهو المخول له تعديل هذا القانون. وهو ما قمنا به فعلا حيث راسلنا البرلمانيين وأرسلنا إليهم نص الحكم وطالبناهم بتعديل القانون.

لقد سجلنا بشكل إيجابي انخراط القنوات التلفزيونية الوطنية في احتفالات السنة الأمازيغية الجديدة 2975، حيث أنجزت مثلا قناة ميدي 1 تي في برامج رائعة استضافت خلالها نخبة من المثقفين الأمازيغ تحدثوا حول دلالات وأهمية السنة الأمازيغية، ولكن في الوقت نفسه، نحس بالمرارة لدى تشغيل جهاز الراديو في السيارة وتجد في النشرات مصطلح " المغرب العربي". إن الدفاع عن الهوية الأمازيغية يفرض تكثيف وتشبيك جهود مناضلي الحركة الأمازيغية ضد هيمنة الأيدولوجية العروبية والبعثية وتهميش الأمازيغية، فلا يمكن أن نقبل بهذا التهميش، ونحن ندافع عن حق دستوري كما سبق أن ذكرت والدستور المغربي لسنة 2011 حسم هذا الموضوع بتعويض كلمة "المغرب العربي" بالمغرب الكبير.

في السياق نفسه، أرى أنه من الواجب إغلاق مقر 'اتحاد المغرب العربي' بالرباط، لأن دول كالجزائر لا تحترم أحد أهم بنود الاتحاد المتمثل في احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، فالجزائر تواصل زرع التفرقة وتغذية القلاقل وتشجيع وتمويل الحركات الانفصالية التي تهدد استقرار وأمن ووحدة الدول وهذا يعتبر خرقا واضحا للأهداف التي تأسس من أجلها هذا الاتحاد.

لذا، أريد التأكيد على أنه يتعين علينا جميعا كمناضلين ومناضلات الحركة الأمازيغية، كل من موقعه أن يترافع عن تأسيس مفهوم جديد للوحدة المغاربية، على أسس براكّماتية وعقلانية، كما نطمح له من خلال "ميثاق تامزغا" (4)، والعمل على توحيد جهودنا من أجل الدفاع عن هويتنا الأمازيغية في الفترة القادمة، ونواصل تشبثنا وفخرنا بالهوية الأمازيغية وبتاريخنا وقيمنا الأمازيغية.

3- مراجعة المناهج الدراسية حول مادة التاريخ:

هناك مسألة أخرى ينبغي أن نركز اهتمامنا عليها وتتعلق بضرورة حث وزارة التربية الوطنية على تغيير المناهج الدراسية بما يعيد الاعتبار لتاريخ الأمازيغ. المقررات الدراسية الحالية، خاصة مقررات التاريخ، لا تقيم أي اعتبار للأمازيغ، ولا تتحدث عنهم، بل تكتفي بترديد مقولة "أن الأمازيغ هم سكان المغرب الأولون" وهنا ينتهي الأمر، دون أن تعطي تفاصيل أكثر عن تاريخ إيمازيغن و حضارتهم وقيمهم ومساهمتهم في الحضارة المغربية وحضارات البحر الأبيض المتوسط، كأن الأمازيغ شعب ظهر في وقت ما ثم اختفوا فجأة عن الأنظار.

إن الضرورة تقتضي مراجعة المناهج التي أصبحت متجاوزة ولا تقيم وزنا لإمازيغن الذين يعتبرون السكان الأصليون لمنطقة شمال افريقيا حيث عاشوا فيها وأسسوا فيها حضارات ولهم تاريخ عريق ينبغي التعريف به حتى تتمكن الأجيال القادمة من المغاربة من التعرف على تاريخهم الحقيقي والهوية الأصلية للمغاربة. لقد كرست الاكتشافات الأركيولوجية الأخيرة في عدد من مناطق المغرب هذا المعطى، وأثبتت إسهامات الأمازيغ في حضارة شمال افريقيا، وهذا دليل مادي محسوس على عراقة الأمازيغ ودورهم الهام في تاريخ وثقافة وحضارة المغرب والدور الكبير الذي لعبوه في الحضارة المتوسطية.

ومع التحولات التي عرفها مسار تفعيل الأمازيغية، كنا نعتقد أنه من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تغيير المناهج الدراسية بما يسمح بكتابة تاريخ جديد، التاريخ الصحيح للمغرب وليس التاريخ المزيف الذي اختزل عمر المغرب في 12 قرن، أي منذ فترة الأدارسة، في حين تم دفن الفترات التاريخية الهامة والأساسية والغنية للمغرب قبل مجيء الأدارسة.

لقد ساهم الأركيولوجيون المغاربة، في اكتشافات مذهلة في الريف و"تافوغالت" وتمارة و 'واد بهت' و" أدرار إيغود" وغيرها من المناطق بالمغرب، اكتشافات تعكس صورة أخرى عن الانسان القديم بالمغرب، الإنسان الذي استوطن المغرب، اكتشافات تعطي حقائق عن حياته اليومية وملبسه ومشربه ورؤيته للحياة.

ختامًا

أمام هذه التحديات، يتعين على الحركة الأمازيغية، بجميع مكوناتها) نشطاء الحركة الأمازيغية وطلبة الحركة الثقافية الأمازيغية، ونشطاء المجتمع المدني، الهيئات والأحزاب السياسية(، العمل بشكل منظم ومستمر خلال السنوات الخمس المقبلة (2975-2030/2025-2980) على تحقيق هذه الأهداف الثلاثة الكبرى: تعميم تدريس الأمازيغية، مراجعة كتب التاريخ، وتأكيد الهوية الأمازيغية كركيزة أساسية للمغرب وتامزغا.

إن مستقبل الأمازيغية يتوقف على مدى قدرة الحركة الأمازيغية على التخطيط والعمل الاستراتيجي بعيدًا عن الانفعال وردود الفعل المؤقتة. التحديات كبيرة، لكنها ليست مستحيلة، إذا تضافرت الجهود وتم العمل وفق رؤية واضحة وطويلة المدى.

الرئيس الدولي لمنظمة التجمع العالمي الأمازيغي

(*) https://www.facebook.com/Amadalpresse/videos/3795974637380025

Notes :

– https://bit.ly/3QkedY2
– https://bit.ly/41k0t6f
– https://bit.ly/413zXfJ
– https://bit.ly/4gNXgA6

حقوقيون يرصدون "الأوضاع الإنسانية المأساوية" لضحايا "زلزال الحوز"

- وجود خروقات خطيرة شابت عمليات إحصاء الضحايا ودراسة ملفاتهم
- لجنة تحقيق برلمانية لفتح تحقيق مستقل ونزيه في شبهات الفساد والتمييز التي شابت برنامج إعادة الإعمار
- فتح قنوات حوار مباشر مع المتضررين لإشراكهم في عملية إعادة الإعمار وتحديد الأولويات

سجلت هيئات وتنظيمات وإطارات حقوقية ومدنية، استمرار معاناة ضحايا "زلزال الحوز" في مختلف المناطق والأقاليم المنكوبة، رغم مرور عان ونصف على كارثة 08 شتنبر 2023. مشيرين إلى أن "عددا كبيرا من المواطنات والمواطنين يعيشون أوضاعا إنسانية مأساوية، نتيجة فقدانهم لمساكنهم وانعدام البدائل السكنية اللائقة".

وتوصل الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، والذي يضم أكثر من 20 هيئة حقوقية بالمغرب، "بشكاوى المتضررين، من وجود خروقات خطيرة شابت عمليات إحصاء الضحايا ودراسة ملفاتهم، حيث تم إقصاء عدد كبير من العائلات، رغم تقديمها وثائق تثبت الضرر الكلي الذي لحق مساكنها، وذلك بسبب تقارير أعوان السلطة داخل اللجان المعنية".

منتصر إثري

ائتلاف حقوقي: انتهاك واضح للحق في السكن

عبر "الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان" عن قلقه البالغ من التطورات المتعلقة بوضعية متضرري زلزال الحوز، "حيث لا يزال عدد كبير من المواطنات والمواطنين يعيشون أوضاعا إنسانية مأساوية، نتيجة فقدانهم لمساكنهم وانعدام البدائل السكنية اللائقة، في انتهاك واضح للحق في السكن الملائم، كما تكرسه المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

وأوضح الائتلاف الذي يضم مجموعة من الجمعيات والهيئات الحقوقية أنه "بعد مرور أكثر من سنة على الكارثة، تستمر شكاوى المتضررين، من وجود خروقات خطيرة شابت عمليات إحصاء الضحايا ودراسة ملفاتهم، حيث تم إقصاء عدد كبير من العائلات، رغم تقديمها وثائق تثبت الضرر الكلي الذي لحق مساكنها، وذلك بسبب تقارير أعوان السلطة داخل اللجان المعنية، مما يعد إجحافًا في حق الضحايا، وخرقًا لمبادئ العدالة والشفافية التي ينبغي أن تؤطر عمليات الدعم وإعادة الإعمار".

وأضاف أن "السلطات الإقليمية تواصل رفضها فتح قنوات تواصل فعالة مع ممثلي المتضررين، بمن فيهم التنسيقية الوطنية لمتضرري زلزال الحوز، رغم مطالباتهم المتكررة بعقد لقاءات مع المسؤولين، وعلى رأسهم عامل الإقليم".

"وأمام تفاقم هذه الأوضاع واستمرار المعاناة الإنسانية للساكنة المتضررة، لا سيما مع حلول فصل الشتاء وانخفاض درجات الحرارة في المناطق الجبلية"، طالب الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان "بلجنة تحقيق برلمانية لفتح تحقيق مستقل ونزيه في شبهات الفساد والتمييز التي شابت برنامج إعادة الإعمار، وذلك انسجامًا مع مبدأ عدم الإفلات من العقاب المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية، وحرصًا على ضمان حق المتضررين في الإنصاف والعدالة".

وأكد الائتلاف على ضرورة "متابعة ومعاقبة كل من ثبت تورطه في أي شكل من أشكال الفساد أو التلاعب بملفات المتضررين، بما يضمن احترام مبدأ المساواة وعدم التمييز في الاستفادة من برامج الدعم."

وطالب "بالإفراج الفوري عن الناشط الحقوقي سعيد آيت المهدي، رئيس التنسيقية الوطنية لمتضرري زلزال الحوز، ووقف التضييق على الحراك السلمي للمتضررين". ويدين "الائتلاف الحكم الصادر في حقه، والقاضي بحبسه ثلاثة أشهر مع غرامات مالية"، معتبرًا أن "متابعته تشكل مساسًا صارخًا بالحق في حرية التعبير، والتنظيم والتجمع السلمي، كما تكفله المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

ودعا الائتلاف إلى "إطلاق سراحه فورًا، مع وقف كل أشكال المضايقات والمتابعات القضائية ضد النشطاء المدافعين عن حقوق متضرري الزلزال".

كما دعا السلطات إلى حوار جاد وشامل مع ممثلي الساكنة المتضررة. وشدد على "ضرورة فتح قنوات حوار حقيقية مع ممثلي المتضررين، بمن فيهم التنسيقية الوطنية لمتضرري زلزال الحوز الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، والجمعيات الحقوقية المحلية، من أجل ضمان الشفافية والإنصاف في توزيع الدعم وإعادة الإعمار، وتجنب أي قرارات تعسفية أو إقصائية، من شأنها أن تفاقم معاناة الضحايا".

وأكد الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان التزامه بالدفاع عن الحقوق المشروعة لمتضرري الزلزال، داعيا كافة القوى الحية، من هيئات مدنية وحقوقية وإعلامية، إلى دعم مطالب المتضررين المشروعة، والتصدي لكل أشكال الفساد وسوء التدبير التي تحول دون وصول المساعدات إلى مستحقيها."

"مرصد": الأوضاع "مأساوية"

عبر "المرصد الوطني لمحاربة الرشوة وحماية المال العام" عن قلقه العميق إزاء الأوضاع المأساوية التي يعيشها متضررو زلزال الحوز، خاصة في ظل تأخر تنفيذ التدابير الكفيلة بضمان إعادة الإعمار وتحسين الظروف المعيشية للسكان المنكوبين".

وقال المرصد في بيان إنه "رغم مرور أشهر على الفاجعة، لا تزال آلاف الأسر تعاني من غياب السكن اللائق، مما يعرضها لمخاطر صحية ونفسية جسيمة، خاصة الأطفال والمسنين". مشيرا إلى أن "الوتيرة البطيئة في تنفيذ البرامج الحكومية، إلى جانب غياب الشفافية في تدبير الموارد المخصصة للإعمار، تثير شكوكا مشروعة حول وجود اختلالات في تدبير هذا الملف الحساس".

وطالب "المرصد الوطني لمحاربة الرشوة وحماية المال العام" بالإسراع في توفير حلول سكنية عاجلة تحفظ كرامة المواطنين وتحميهم من تداعيات الظروف المناخية القاسية، مع "التحقيق في مصير الأموال والميزانيات المرصودة لإعادة الإعمار، مع ضمان الشفافية في تدبيرها".

كما طالب بـ "محاسبة أي جهة متورطة في سوء تدبير المساعدات أو استغلال معاناة المتضررين لتحقيق مكاسب شخصية أو سياسية، و اعتماد خطة مستعجلة لدعم الأسر المتضررة، بما يشمل توزيع مساعدات غذائية ووسائل التدفئة، مع ضمان وصولها إلى المستحقين الفعليين دون تمييز أو محاباة".

ودعا ذات المصدر إلى "فتح قنوات حوار مباشر مع المتضررين لإشراكهم في عملية إعادة الإعمار وتحديد الأولويات الحقيقية"، مؤكدا "استمراره في رصد أي تجاوزات أو شبهات فساد مرتبطة بهذا الملف، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية للدفاع عن حق المواطنين في التعويض العادل والحياة الكريمة".

التنسيقة: مطالب بفتح التحقيق

جددت "التنسيقية الإقليمية لضحايا زلزال الحوز" مطالبتها "بفتح تحقيق نزيه وشفاف ضد المُتورطين في الخروقات والتلاعبات بالمنطقة، ومحاسبة كل من تبث تورطه في التلاعب بمصير الأسر المتضررة".

ونددت التنسيقية الإقليمية "بالحملة التي تقوم بها السلطات المحلية وأعوانها ضد المتضررين الذين يقطنون في الخيام، في محاولة منها لتغطية الشمس بالغربال والتستر على التأخير الحاصل في اعادة الإعمار والإيواء، من خلال إرغام الضحايا على إزالة الخيام والدخول إلى المنازل وهي في طور البناء". وفق تعبيرها.

ودعت السلطات إلى الاستجابة لمطالب المُتضررين المقصين والمحرومين من الدعم والتعويضات".

"تامينوت": "تردي الأوضاع"

سجل المجلس الفيدرالي الثاني "لمنظمة تامينوت"، استمرار "تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لضحايا زلزال الأطلس الكبير ومعاناتهم المأساوية واليومية في ظروف مزرية وذلك نتيجة التماطل في سيرورة ورش إعادة الإعمار والاختلالات الإدارية العميقة التي تشوب العملية ككل.

كما سجل المجلس المنعقد بعد المؤتمر الفيدرالي الرابع عشر المنعقد يومي 01 و02 من فبراير 2025، "دورة ضحايا زلزال الأطلس الكبير"، اعتماد "الدولة لمقاربة سلطوية في مواجهة الأصوات الحرة المنبثقة من رحم المعاناة وتمثيل السكان للتنديد بلا مبالاة الدولة تجاه مطالبهم العادلة والمشروعة."

وطالبت الهيئة الأمازيغية بـ"ضرورة تسريع وتيرة إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال الأطلس الكبير، واحترام الخصوصيات السوسيو- ثقافية في إطار مقاربة تشاركية تنسجم مع مقتضيات الفصل 13 من الدستور".

كما نددت باعتقال المناضل سعيد أيت مهدي و"مطالبتنا بالإفراج الفوري عنه والقطع مع المقاربة السلطوية ومعالجة الاختلالات التي تشوب عمليات جبر الضرر الجماعي الناجم عن كارثة الزلزال".

متضررو الزلزال يعودون للاحتجاج بالرباط ويطالبون بتعميم التعويضات والتحقيق في الخروقات

نظم متضررو "زلزال الحوز" الإثنين 17 فبراير الجاري، وقفة احتجاجية، أمام مبنى البرلمان بالعاصمة الرباط، رفعوا فيها شعارات منددة بالإقصاء من التعويضات التي جاءت في البلاغ الصادر عن الديوان الملكي منذ 14 شتنبر 2023.

وتطرق المحتجون إلى مختلف المعاناة التي يعيشونها في المناطق المنكوبة وداخل الخيام البلاستيكية منذ الثامن شتنبر 2023.

وشارك المئات من المتضررين في الوقفة التي دعت إليها "التنسيقية الوطنية لضحايا زلزال الحوز"، مطالبين بـ"الإنصاف والإنصات" وانهاء معاناتهم ومشاكلهم التي "تفاقمت مع الظروف المناخية الحالية"، بعد أن قوبلوا بـ"التجاهل واللامبالاة" من طرف السلطات المحلية والإقليمية.

ودعا المشاركون الذين تكبدوا عناء التنقل من مختلف المناطق والأقاليم المتضررة إلى الرباط، إلى الإسراع في تعميم التعويضات الملكية على المتضررين وتسوية ملفاتهم والتحقيق في "الخروقات التي شابت ملفات الأسر المقصية".

وجددت "التنسيقية الوطنية لضحايا زلزال الحوز" مطالبتها "بلجنة مستقلة للوقوف على الاختلالات والتلاعبات الكثيرة والخروقات التي شابت ملفات المتضررين المقصين والمحرومين من الدعم والتعويضات الملكية السامية."

من جهتها، عقدت "اللجنة الوطنية للتضامن مع الناشط الحقوقي سعيد آيت مهدي"، ندوة صحفية صباح الأحد 17 فبراير، أطلعت من خلالها الرأي العام الوطني على ما وصفته بـ" الأوضاع المزرية التي يعيشها مواطنو ومواطنات الأطلس الكبير ضحايا الزلزال الذي ضرب المنطقة قبل سنة ونصف"، وعلى "الخروقات التي شابت عملية توزيع الدعم على الضحايا من متضرري الزلزال. والتضييق الذي يتعرض له المدافعون والمدافعات عن المتضررين والمتضررات من الزلزال".

وأكدت اللجنة أن " عددا كبيرا من متضرري الزلزال الذي ضرب مناطق بالأطلس الكبير قبل سنة ونصف، لا يزالون يعيشون أوضاع إنسانية مأساوية، نتيجة فقدانهم لمساكنهم وانعدام البدائل السكنية اللائقة في انتهاك واضح للحق في السكن الملائم". و"لا زال معظمهم يعيش داخل خيام بلاستيكية دون أي حل يلوح في الأفق، بسبب البطء الشديد في تقديم الدفعات حتى بالنسبة للأسر المستفيدة مما أخر بشكل واضح عملية إعادة الإعمار والبناء. ذلك أن الدفعة الأولى من الدعم المحدد في 20 ألف درهم لا تكفي لإنجاز "البنية التحية للمنزل"

بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية للبناء ، مما تعذر على الأسر الفقيرة إعداد "البنية التحتية للمنزل" حتى يتمكنوا من تسليم الدفعة الثانية".

وأوضحت أن " مصير عدد كبير من الأسر المتضررة من الزلزال ما يزال مجهولا ، بعدما تم إخبارها باستحالة إعادة بناء وإعمار القروى والمداشر التي تقطن بها، بمبرر أنها مناطق لا تصلح للبناء ودون تقديم بدائل لهم رغم مرور ما يزيد عن سنة.

وأشارت اللجنة إلى أن هناك "خروقات شابت عملية إحصاء الضحايا حيث تم إقصاء عدد كبير من العائلات من الاستفادة من الدعم الذي خصصته الدولة لفائدة المتضررين من الزلزال بسبب اعتماد لجنة الإحصاء على العناوين المسجلة في البطائق الوطنية وهي عناوين لأماكن العمل بمدن أخرى وتقارير أعوان السلطة، ورغم تقديم وثائق التي تثبت الضرر الكلي الذي لحق مساكنهم ، مما يعد إجحافا في حق الضحايا ، وخرقا لمبادئ العدالة والشفافية التي ينبغي أن تؤطر عمليات الدعم وإعادة الإعمار". وسجلت غياب أي معالجة لملفات المتضررين المقصيين والمنكوبين من طرف الجهات المعنية بالرغم من الملتمسات والشكايات والاحتجاجات التي شهدتها مختلف المناطق على مدى سنة كاملة.

كما تطرق محمد النوحي، رئيس "اللجنة الوطنية للتضامن مع المعتقل سعيد ايت مهدي" إلى "متابعة واعتقال ومحاكمة المناضل سعيد آيت مهدي حيث صدر في حقه حكما جائرا بثلاثة أشهر نافذة و غرامة مالية بناء على تهم فضفاضة ورفض المحكمة الاستماع إلى الشهود الدين طلبهم دفاع سعيد مما جعل المحاكمة تفتقد إلى شروط المحاكمة العادلة، و كان الغرض من ذلك هو إسكات صوت سعيد آيت مهدي الذي فضح التلاعبات التي شابت عملية توزيع الدعم على الساكنة المتضررة".

* منتصر إثري

الغلوسي يدعو البرلمان لمناقشة ملف "زلزال الحوز" ويطالب بالتحقيق في "الخروقات"

طالب المحامي والحقوقي، محمد الغلوسي "الجهات المعنية بضرورة الإسراع في إعادة تأهيل وإعمار المناطق المتضررة من الزلزال وإنصاف الضحايا وفتح تحقيق موسع وشامل حول الخروقات والتجاوزات التي تكون قد شابت هذا البرنامج بما في ذلك لوائح المستفيدين من التعويض".

كما طالب رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام، بـ"النظر في شكايات وتظلمات المقصيين، والحرص على تعليل القرارات ذات الصلة بذلك، فضلا عن الوقوف عند حجم الأموال المرصودة للبرنامج وتحديد أوجه وطرق صرفها ومتابعة كل المتورطين في المخالفات المحتملة".

ودعا الغلوسي البرلمان إلى عقد جلسة لنقاش ملف الزلزال في مختلف جوانبه الإدارية والمالية، ومساءلة الحكومة في هذا الجانب، وتشكيل لجنة تقصي لبحث الأسباب التي جعلت هذا البرنامج يتعثر إلى حد أن الزائر لتلك المناطق سيشعر وكأن الزلزال ضرب تلك المناطق قبل شهر من الآن".

وأوضح الحقوقي والمحامي بهيئة مراكش، أن "أوضاع غالبية المتضررين لا تزال دون تحسن يذكر ولم يحصل التقدم المرجو". وأردف "فعلا هناك خلل كبير يحتاج إلى توضيحات شافية".

وجدد المحامي محمد الغلوسي مطالبته بإطلاق سراح رئيس التنسيقية الوطنية لضحايا زلزال الحوز، سعيد أيت مهدي.

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵉⵏⵙⵜⵉⵜⵓⵜ ⴰⵎⴰⵡⴰⵙ
ⵏ ⵜⵙⴳⵎⵉ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

إعلان عن الترشح للمشاركة في "إقامة المبدعين التربويين"
الخاصة بإعداد الموارد الرقمية الموجهة لتعليم وتعلم اللغة الأمازيغية

في إطار الاهتمام الذي يوليه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية للتعليم والتعلم الرقمي عموما ولتوظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعليم وتعلم اللغة الامازيغية خاصة، ومواكبة منه للمستجدات التربوية المتبعة في منظومة التربية والتكوين ببلادنا، والرامية إلى تطوير التعليم من أجل تحسين الممارسات وتحقيق الجودة، والرفع من قدرات الأطر التربوية في مجالي ابتكار واستعمال الموارد الرقمية دعما وتيسيرا للعملية التعليمية التعلمية، سينظم المعهد بمقره "إقامة المبدعين التربويين" الخاصة بإعداد الموارد الرقمية الموجهة لتعليم وتعلم اللغة الأمازيغية، يؤطرها خبراء من كل من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومديرية جيني بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. وذلك خلال الفترة الممتدة بين 07 و09 أبريل 2025..

يشترط في المترشح للإقامة أن يكون:

1.أستاذا ممارسا تخصص اللغة الأمازيغية؛
2.حاملا لمشروع إعداد مورد رقمي منسجما في مضمونه مع التوجيهات البيداغوجية والبرامج التربوية الرسمية للوزارة؛
3.متوفرا على التصور البيداغوجي القبلي لبناء المورد الرقمي؛
4.متقدما في إنجاز مورده الرقمي بنسبة لا تقل عن 80 في المائة؛
5. ألا يكون المشروع المترشح به للاستفادة من الإقامة منشورا وألا ينال به صاحبه أية جائزة وطنية أو دولية.

يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية:

1.طلب خطي موجه للسيد عميد المعهد الملكي للثقافة الامازيغية؛
2.نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
3.توصيف تفصيلي للمشروع؛
4.التصور البيداغوجي القبلي لبناء المورد الرقمي؛
5.نسخة رقمية من المشروع في صيغته قبل النهائية مسجل على شريحة إلكترونية.
6.رسالة تحفيز.

وستتولى لجنة الانتقاء في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية دراسة ملفات الترشح والإعلان عن الأسماء التي تم انتقاؤها. وكل ملف لا يستوفي الشروط المذكورة أعلاه يعتبر لاغيا.

فعلى الراغبين في المشاركة في هذه الإقامة إيداع ملفاتهم لدى مكتب الضبط بالمعهد، أو إرسالها إلى عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في أجل أقصاه 14مارس 2025، إلى العنوان التالي:

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض
ص. ب. 2055، الرباط

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس : 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

''العطّار'' : دراما أمازيغية تعالج ''الصراع على السلطة في قلب القبيلة'' خلال رمضان

يُنتظر أن تبث القناة الأمازيغية "الثامنة" خلال شهر رمضان المقبل، المسلسل الدرامي "العطّار"، من إخراج إلهام العالامي، سيناريو وحوار لحسن سرحان، والذي يجمع نخبة من نجوم الدراما الأمازيغية، كحميد اشتوك، الزاهية الزاهيري، وخديجة سكارين...، ويعالج عبر رحلة مشوقة مليئة بالأحداث الدرامية المثيرة والمغامرات الغامضة، قضية "الحكم في القبيلة". تدور أحداث "العطّار" في سياق قبلي حيث تتشابك المصالح وتتباين القيم، وتركز على شخصية "أنير"، الشاب الذي يتمتع بصفات الشجاعة، الذكاء والإخلاص، والأمل المرتقب لخلافة والده، الحاكم "يوكرتن". هذا الأخير يفضل "أنير" على أخيه الأكبر "أمالو" بسبب صفات ابنه وذكائه، ما يثير غضب "أمالو" ويدفعه إلى التآمر للإطاحة بأخيه الأصغر.

يخوض "أمالو" حربا خفية ضد أخيه، واضعا خطة للتخلص من "أنير" والتفوق عليه في سعيه للسلطة. وبالفعل، ينجح "أمالو" في نفي "أنير" خارج القبيلة، لتبدأ بذلك رحلة مليئة بالمغامرات والألغاز الغامضة. داخل هذا السياق الملىء بالتوترات السياسية والاجتماعية، يجد "أنير" نفسه في مواجهة العديد من الصعاب، حيث سيكتشف أبعادا غير متوقعة للصراع على السلطة في القبيلة، ويجد نفسه في صراع آخر يتمثل في البحث عن "حبيبته" التي نجح "امالو" في إبعادها هي الأخرى عن القبيلة، لتستمر رحلته في عالم ملىء بالمغامرات الغامضة والألغاز المعقدة.

ويعرض المسلسل الصراع بين الحب والسلطة، وبين القيم والصفات الجميلة، وبين الجهل والاستبداد، ويسعى "أنير" وسط درما مليئة بالمكائد والخيانات، لإثبات نفسه بصفاته الطيبة وقيادة القبيلة.

مسلسل إليس ووشن مكان بابا علي في طريقه إلى المشاهد خلال رمضان

على بعد أيام قليلة من حلول الشهر الفضيل وانطلاق الموسم الرمضاني للأعمال التلفزيونية التي تؤثث القنوات المغربية وتحظى بمتابعة كبيرة، فمن المرتقب أن يحل المسلسل الجديد " إليس ووشن" مكان مسلسل "بابا علي" في الموسم الرمضاني لهذه السنة على القناة الامازيغية الثامنة، هذا العمل الجديد الذي يقدمه فريق فني مهني متكامل، وبفضل جودة محتواه الفني، يسعى فريقه إلى الحضور القوي في ساحة الإنتاجات الفنية الرمضانية لسنة 2025.

هذا و يواصل فريق المسلسل الأمازيغي الجديد إليس ووشن تصوير مشاهده في إوريكن نواحي مراكش بعدما تم الانتهاء من تصوير مشاهده في مدينة أزمور ، وسيتم عرض المسلسل في ثلاثين حلقة طيلة شهر رمضان الفضيل على قناة تمازيغت على شكل حلقات يومية و تدور أحداثه حول شخصية " إليس ووشن" أو "إطو"، التي تتمتع بحكمة ودهاء يفوق الوصف، مما يجعلها محط أنظار الجميع.

ويعرف المسلسل الجديد مشاركة نخبة من الفنانين نجوم الشاشة المغربية والعالمية من بينها الفنان الحسين برדواز، وعبد اللطيف عاطيف، حسن عليوي، عبد الرحيم أگزوم، آمينة أشاوي، سعيد باحوس، إبراهيم الحنوضي، فيما ستتصدر الفنانة نورة الولتيتي الأدوار الرئيسية لتجسيدها شخصية إليس ووشن "إطو"، بالإضافة لعدد كبير من الممثلين الجدد الذين يضفون نكهة فنية مميزة على هذا المسلسل الجديد ، مما يعكس التنوع والثراء في المشهد الفني المغربي.

المسلسل من إخراج الفنانة فاطمة علي بوبكدي التي قدمت العديد من الأعمال المميزة في الماضي، وتتقاسم مع شقيقها إبراهيم شغفًا كبيرا في الحفاظ على الهوية الفنية والثقافية المغربية ، سيناريو الكاتب إبراهيم علي بوبكدي والذي يعد واحدًا من أبرز الأسماء في مجال الكتابة الدرامية الأمازيغية، وقد سبق له أن قدم مجموعة من الأعمال الناجحة مثل "رمانة وبرطال" و"حديدان"... ما يجعل من "إليس ووشن" إضافة جديدة هامة لمشوارها الفني.

هذا ويحمل هذا المسلسل الجديد طابعا فنيا يجذب المتابعين ويشغل اهتمامهم، حيث سيتم تقديمه في قالب درامي مشوق يلتقي فيه التراث الأمازيغي العميق مع التحديات التي يواجهها الأفراد في المجتمع المعاصر.

* أكادير : إبراهيم فاضل

بوزكو يتألق في رمضان من خلال مسلسل بويذونان و اُذماون ن تسيرا

ستبث القناة الثامنة في رمضان مسلسل بويذونان من 30 حلقة وفي 30 دقيقة يوميا وهو من سيناريو محمد بوزگو، اخراج طارق الادريسي و تنفيذ انتاج عليان للإنتاج.

يحكي المسلسل قصص متشابكة تمسك بزمام أمورها عصابات مختصة في السطو على أراضي الغير بدون قانون وأخرى في تهريب البشر في مدينة تعاني فيها المؤسسات التعليمية من بيع الأقراص المهلوسة للتلاميذ. سيحمل مجموعة من الشباب على عاتقهم مواجهة الوضع من خلال انشاء موقع إليكتروني يمارسون به مهامهم الصحافية.

كما سيكون مشاهدي القناة الثامنة تامازيغت مع سلسلة (اُذماون ن تسيرا) للأحذية وجوه، هي سلسلة قصير من 30 حلقة و 7 دقائق ستعرض خلال شهر رمضان على القناة الأمازيغية. هي سلسلة هزلية كتب حلقاتها كل من بنعيسى المستيري ومحمد بوزگو. اخراج وسام بوزگو. تنفيذ الانتاج ثازيري للانتاج.

فكرة السلسلة تتلخص في كون فتاتين أختين تشتغلان إسكافيتين متحولتين لدي عنتار مالك المشروع. من خلال الأحذية يتعرفن مشاكل أصحابها خاصة وان لديهما جهاز سكانير خاص بالأحذية يتعرف على تفاصيل تلك الأحذية وعبرها أصحابها.

النزعة الخطوطية.. رؤية تشكيلية حديثة للفنان عفيف بناني تنطلق من المغرب إلى العالم

برزت النزعة الخطوطية كتيار تشكيلي مبتكر أبدعه الفنان والكاتب المغربي عفيف بناني، حيث يعتمد على استخدام خطوط دقيقة ومتناسقة بدلًا من النقاط، في أسلوب بصري يخلق تأثيرات فريدة تمزج بين الضوء والظل والحركة.

تستلهم هذه التقنية بعض مبادئ التنقيطية، لكنها تستبدل النقاط بخطوط تتقاطع وتتماوج بترتيب دقيق، مما يسمح بتوليد تأثيرات بصرية مختلفة عند تغيير زاوية النظر أو المسافة من اللوحة. فكلما ازدادت كثافة الخطوط أو تغيّر اتجاهها، تشكلت أبعاد جديدة وألوان متناغمة تضفي على العمل الفني حيوية بصرية وديناميكية متميزة.

تعتمد هذه التقنية على استخدام خطوط دقيقة ومنظمة بدلًا من النقاط التي تميز التنقيطية، مما يتيح إمكانية خلق تأثيرات بصرية فريدة. وبفضل توجيه الخطوط وتكثيفها بأسلوب مدروس، تنبثق من اللوحة ظلال متحركة وتأثيرات ضوئية تمنحها حيوية وديناميكية استثنائية.

على خلاف المدارس التقليدية التي تعتمد على التدرجات اللونية أو المزج البصري عبر النقاط، تركز الخطوطية على التفاعل بين الخطوط المتوازية والمتقاطعة، مما يسمح بابتكار عمق بصري مذهل وحركة داخل التكوين الفني. وتتميز هذه التقنية بقدرتها على إبراز التفاصيل الدقيقة للأشكال والألوان بأسلوب يجمع بين الدقة الهندسية والتناسق اللوني.

معارض تحتفي بالنزعة الخطوطية

في مايو 2024، احتضنت مدينة الرباط أول معرض مخصص لهذا التيار الفني، حيث استعرض عفيف بناني مجموعة من الأعمال التي تعكس غنى التراث المغربي بأسلوب حداثي يعيد تشكيل المفردات البصرية التقليدية. وقد لقي المعرض اهتمامًا واسعًا في الأوساط الفنية والثقافية، حيث أشاد النقاد بهذا الابتكار الذي يجمع بين الأصالة والتجديد.

وفي مدينة فاس، تواصلت هذه الديناميكية من خلال معرض ثان عمّق الاهتمام بالنزعة الخطوطية، مما يعكس تنامي الحضور الفني لهذا التيار في المشهد التشكيلي المغربي.

مدرسة فنية مغربية بروح معاصرة

لا تمثل النزعة الخطوطية مجرد أسلوب تشكيلي جديد، بل تؤسس لرؤية فنية متفردة تحمل بصمة مغربية خالصة. فمن خلال هذه التقنية، يعيد عفيف بناني صياغة العلاقة بين الخط واللون والضوء، ليمنح للفن التشكيلي بعدًا جديدًا يُبرز الهوية المغربية بروح معاصرة.

تشكل النزعة الخطوطية إضافة نوعية للفن التشكيلي المغربي، حيث تمزج بين الدقة الهندسية والتأثيرات البصرية المبتكرة، مما يمنح اللوحة أبعادًا جديدة تعكس ثراء الهوية المغربية بروح معاصرة. ومن خلال هذا التيار، يفتح الفنان عفيف بناني نافذة على أسلوب فني حديث يعيد صياغة العلاقة بين الخط واللون والضوء، ليمنح المشهد التشكيلي المغربي مساحة أوسع للتجريب والإبداع. ومع تزايد الاهتمام بهذا الأسلوب وانتشار معارضه، يبدو أن النزعة الخطوطية في طريقها لترسيخ نفسها كمدرسة فنية لها مكانتها الخاصة محليًا ودوليًا.

* جناييني رشيدة

نلتقي في هذا الجزء الثاني من الحوار مع الكاتبة الأمازيغية خديجة يكن التي جعلت من الأدب الأمازيغي جسرا بين الماضي والحاضر، وبين الذات والكون، لنغوص أعمق في عوالمها الإبداعية، حيث تؤكد على ان التأليف بالأمازيغية هو دعم للحوار والتعارف بين الثقافات، إذ عبر نبض اللغة الأمازيغية، تنسج الكاتبة قصائدها وسردياتها، فتجعل من كل نص شهادة حيّة على ثقافة نابضة بالحياة والتنوع.

في حديثها، تكشف لنا عن عدم إيمانها بالوصاية في الشعر، وأن إيقاعها الخاص هو قاعدتها الوحيدة، كما تشير إلى أن الأدب الأمازيغي يعرف إقبالا متزايدا من الأقلام النسائية، وأن حضور المرأة في هذا الأدب سيكون ملفتا وقويا مستقبلا.

الشاعرة والقاصة خديجة يكن في حوار مع "العالم الأمازيغي" (2/2) :

المرأة الأمازيغية كما حافظت على الهوية عبر الأجيال ستلعب نفس الدور أدبيا

حاورها: خيرالدين الجامعي

كيف ترين دور الأدب في الحفاظ على الهوية الثقافية الأمازيغية؟ وكيف تعبر اللغة الأمازيغية عن هويتك الأدبية والشخصية؟

أي أدب في هذا العالم هو أدب مرتبط بهوية صاحبه. حين نقرأ لغارسيا ماركيز فنحن نقرأ هوية لاتينية، إن أروع الأدبيات العالمية هي أدبيات مرتبطة بهويات محلية لشعوب الأرض. ويليام فوكنر كتب عن ضفاف المسيسيبي، وتعرفنا معه على مزارع وفلاحين وعمال وغيرهم. لقد نقل إلينا أمريكا الجنوبية العميقة، مثلما نقل إلينا غارسيا ماركيز كولومبيا العميقة. رغم الاختلاف وبعد المسافة إلا أن كتابتهما دفعت إلى التعاطف أكثر والتعايش أكثر. والفكرة الهامة جدا هنا، أن ويليام فوكنر وغارسيا ماركيز كتبا بلغتهما المحلية. لقد وصلت إلينا ثقافتهما على جناح الأدب باللغة الأم أولا، ثم تكلفت الترجمة كجسر بين الثقافات بإيصالها للعالم. نفسه الطريق الذي يمشي فيه الأدب الأمازيغي. لقد عبر أبوليوس باللاتينية ولو لم يفصح عن هويته الأمازيغية في كتاباته لأضاع الأمازيغ سبقهم الروائي العالمي. لا يكفي إذن المحتوى الأمازيغي، لابد من اللغة الأمازيغية أن تعبر عن نفسها وعن ذواتنا الحية والفعالة. هذه الفكرة كمثال عبرت عنها في ديواني «توجوت تاقبورت»، يعني الرائحة العريقة، رائحة التراب والزهور البرية للمغرب، ديوان بوحدة موضوعية وهي ثقافة الأرض أو الجغرافيا الأمازيغية.

حين نشتغل أدبيا على اللغة فنحن نحافظ على جزء أساسي من الهوية الثقافية الأمازيغية. من جهة أخرى استثمار الحكايات والأساطير، قيم ورؤى فكرية وحضارية أمازيغية في قوالب أدبية، ينتج أدبا جميلا ببصمة أمازيغية. أما هويتي الشخصية فمتعددة، منها ما هو مرتبط بالوجدان، بالذاكرة، بالروح، بالفكر، بالانتماء الكوني، بالانتماء الجغرافي والحضاري الأمازيغي، بالمجال السوسي، بالمجال البورغواطي، الامتداد الافريقي. لدي رؤيتي المشكلة لهويتي الأدبية، أختار بعناية المعجم اللغوي الذي أوظفه في كتاباتي شعرية كانت أم سردية. قناعاتي الخاصة توجه كتاباتي، وبالتالي أسلوبي الخاص ولغتي الخاصة. مثلا لا أحب تحديد الشعر الأمازيغي في نمط معين فهو سحب للهواء وخنق للشعر الأمازيغي، لا أؤمن بمن يقول هكذا يجب أن يكون الشعر، إيقاعي الخاص هو قاعدتي الوحيدة. قبل أي مشروع أطرح أسئلة تعينني على تحديد شكل عملي أو كيف ستعبر لغتي عن هويتي الأدبية.

برأيك، كيف يمكن للأدب الأمازيغي أن يسهم في تعزيز التفاهم الثقافي والحوار بين الشعوب؟

عالمنا اليوم ينحو أكثر إلى تثمين التعددية. فكرة العولمة الجارفة للهويات الثقافية لم تكن مقنعة. وشخصيا لم أرها حقيقة واقعية إلا لدى من يفتقرون لهوية حضارية فيبخسون من شأن الهويات الأخرى. مجرد تأليف عمل بلغة أمازيغية هو دعم للحوار والتعارف بين الثقافات. فالعالم الطبيعي يريد رؤية جميع لغاته حية ومتفاعلة. الأدب الأمازيغي هو إحدى الوسائل التعبيرية للثقافة الأمازيغية، يمنحها وجودها بين الأمم. أدبنا الأمازيغي غني وأصيل ومتطور وينهل من قيم إنسانية، مما يؤهله لخلق ودعم حوار التعايش والتسامح وتقبل الآخر. في هذا الصدد أتذكر كلمة الشاعر والمسرحي الأمازيغي آفر ترينس القائل «أنا إنسان، لا شيء هو إنساني غريب عني». كلمة عليها أن تكون شعارا في أروقة المنظمات الثقافية والحقوقية العالمية. وبالتالي لدى الأدب الأمازيغي ما يقدمه للعالم، انطلاقا من ثقافة أمازيغية تجعل كرامة الإنسان في صلب أولوياتها الحضارية.

كيف ترين مستقبل الأدب الأمازيغي في ظل التحولات الرقمية والثقافية؟

الحقيقة لا يمكن الحكم على هذه المستجدات الرقمية بوجدان القرن الماضي، فالتطور التكنولوجي محتم وعلى الأدب الأمازيغي مسايرته. لكني حين أتفحص هذا العالم الرقمي أجد أن الأدب المطلوب بين رواد الرقميات من الأجيال الشابة هو أدب سريع كالصورة.

الأدب الذي يحفز التأمل والتوقف للتفكير واستقراء الذات، لا يبدو مغريا. العالم الرقمي خلق تحولات ثقافية، تدعم الجاهز الذي يشد الانتباه بسرعة ويطلقه بسرعة باتجاه منتوج آخر، مثل الوجبات السريعة. يفرض العالم الرقمي أذواقا على حساب أخرى ولا يترك فرص الاختيار. فالخوارزميات اختارت لك وقدمت لك أكثر منتوج استهلاكا. لقد نسينا ما قرأناه بالأمس، نتجاوز الصفحات كما نتجاوز الصور على المتصفحات الالكترونية. قد يخدم العالم الرقمي الكاتب، لكن فقط الكاتب الذي يعرف كيف يسوق نفسه رقميا سيحظى بقدر من القراءة لكتاباته. العالم الرقمي أثر على اللغة، بحيث أحدث لغة رقمية هي الأخرى، تماما كما حصل للغة الانجليزية في بعض الأدبيات التي اشتهرت رقميا قبل أن تتحول إلى كتاب ورقي، فالموضوع هو المهم وأن يقول الكاتب قصته فقط. ولم تعد قوة اللغة أو متانة الأسلوب أمرا يستهوي القارئ الرقمي، الشيء الذي تريد قوله قله بسرعة، فلا وقت لدي ولا طاقة لي في الغوص في المعاني أو التوقف عند أسلوب ما، أو الانبهار بجمال اللغة. ورغم ما يفرضه الرقمي على الأدب والثقافة، لكن ثمة ما يمكن أن يكون ايجابيا في العالم الرقمي، فلا شيء هو سلبي بالكامل.

هل تسعين من خلال أدبك إلى إيصال رسائل معينة أم أن الكتابة بالنسبة لك هي مجرد وسيلة للتعبير عن الذات؟

في بداية مشواري الأدبي، كانت تملؤني رغبة ملحة في إظهار جمال وغنى منتوج لغوي مغربي 100%، وهي اللغة الأمازيغية. ربما لأنها لم تكن مدسترة حينها مما أثر على نوعية الرسالة. فكان مجرد أن أذهب للمكتبة الوطنية للحصول على إيداع قانوني لإصدار ديوان بالأمازيغية هو رسالة. لكن الرسائل تتغير بتغير الظروف والمحيط بأبعاده الذاتية والموضوعية. اليوم بت أفكر في خوض الكتابة لذات الكتابة ولنفسي كذلك. لدي عوالم لم أجربها بعد، قصص لم أحكها بعد، صارت الكتابة لعبة تزخر بالألغاز، صارت تعبيرا عن الوجود، عن الخلق والابداع. أجرب فيها أساليب متجددة. مثلا تجربة شعر الهايكو الياباني باللغة الأمازيغية، خضت هذا الغمار لأني لا أحب تكرار نفسي أدبيا، ولأني أعشق التجريب، والتطلع للعوالم الفسيحة. في السرد ظهرت هذه القناعة في روايتي"Titrit n tiwudc" .

إنها صنف غرائبي، قدمت عالما روائيا بنفس فانتاستيكي، ينهل من الموروث المغربي والتصورات تجاه العوالم غير المرئية. أنظر إلى المجتمع وألتقط نقطه الراسخة في الوعي الجماعي، فأشتغل عليه لتقديمه في نص أدبي. أستقرئ تجاعيد مدينتي الدار البيضاء لأبعث النائم البورغواطي من تحت الإسمنت، كما فعلت في ديوان "Amgun n ddaw iɣrramn" أي النائم تحت المدن. كدنا ننسى هوية الدار البيضاء التي يراد لها أن تكون قطبا اقتصاديا فقط. لقد جعلت من الكتابة وسيلة للخلق، ونفخ الروح على المنسي، ذاك البورغواطي النائم تحت المدينة. أحب مدينتي الدار البيضاء، لقد أهديت لها هذا الكتاب، فهي مدينة فقدت ظلها. منحتها هذا الديوان حتى يصل صوتها الآتي من تحت الإسفلت.

هل هناك لحظة أو تجربة معينة غيرت نظرتك للكتابة أو أثرت في مسارك الأدبي؟

لحظاتي الفارقة كانت حين التقطت نبض الأدب، ورأيت ذاك الضوء ينبثق فجأة كقدر خاص. حصل ذلك، حين قرأت نصا للكاتب الألماني هاينريش بول وأنا في الثانوية، لقد خرست لحظات تملأني الحيرة، ما الذي أسرني في هذا النص. أعدت قراءته لمرات وفي كل مرة لازمتني نفس الدهشة. اقتنعت آخيرا أن البساطة المتينة هي سر تلك القصة. إنه أول من أثار انتباهي إلى سحر القصة. ثم الكاتب المغربي ادريس الشرايبي في روايته «La mère du printemps» وأنا أقرأها، شعرت بقطار يجري في دمي، ما الذي يحصل؟؟ تساءلت دون جواب. أعدت قراءة الرواية التي كانت جريئة في طرح موضوع اللقاء الأول بين الغزو العربي والمغاربة. اندهشت للفكرة وللروح الأدبية. ثم التقيت بقصص ويليام فوكنر، هكذا ولدت الدهشة الأدبية، وتأكد لي أن الأدب كائن حي، وأن الكلمات خفقان ونبض. القدر خط لي خطة منذ الطفولة، شيئا فشيئا وبرفق حملني إلى عالم الأدب. كانت لحظات بلورت مفهوم الكتابة لدي، بت أرى الكتابة شيئا عظيما، وأنها ليست نزهة سريعة، بل هي عمل على جميع الجوانب، وأنها لهذه الدرجة تغير من مواقفنا وتخلق أقدارنا.

كيف ترين حضور المرأة في الأدب الأمازيغي اليوم؟ وما هي النصائح التي تقدمينها للكاتبات الشابات؟

الأدب الأمازيغي يعرف إقبالا متزايدا للأقلام النسائية، بل أرى أن حضور المرأة في هذا الأدب سيكون ملفتا وقويا مستقبلا. المرأة الأمازيغية كما لعبت دورا في حفظ ونقل الهوية الامازيغية عبر الأجيال، ستلعب نفس الدور أدبيا. الكلمة التي أحب قولها لهاته الشابات، وأنت تختارين عالم الكتابة فلا شك أنك روح مبدعة، ثقي بنورك وامنحيه للعالم.

إذا كان بإمكانك إعادة كتابة أحد أعمالك، فما هو العمل الذي ستعيدين النظر فيه؟

أرى جميع كتبي مثل أصابع يد واحدة، مختلفين، وجميعهم أضافوا شيئا لرحلتي الأدبية. فكل نصوصي هي تجربة لديها بصمتها بغض النظر عن طريقة تقييمها، وكل تجربة هي مرحلة في طريق نمو مساري الأدبي. بعد صدور الكتاب لا أعيد التفكير فيه، وطبعا تكون لدي بعض الملاحظات، فالكمال الأدبي هدف نسبي. تلك الملاحظات أشتغل عليها في نصوص جديدة. منحت لكل كتاب وقته ومجهوده الخاص. لا توجد نصوص كاملة، لكن يوجد اجتهاد واشتغال مستمر.

هل تعملين حاليا على مشروع أدبي جديد؟ وما هي المواضيع التي تنوين استكشافها مستقبلا؟

أشتغل على عمل جديد. أما المواضيع التي تشغلني فهي العوالم النفسية للإنسان، تناقضاته العاطفية، الفكرية، الروحية. إني أبتعد لأراقب العالم، وألتقط نبضه العميق لأراه جيدا.

مساحة حرة للتعبير..

شكرا لك على هذا الحوار الشيق الذي أتاح لي فرصة الحديث عن أبعاد مختلفة من رحلتي الأدبية. وشكرا لجريدة العالم الأمازيغي على الاستضافة الطيبة.

زيت الزيتون والد مسعود
100%
100%